الإستراتيجية العربية
لدعم ريادة الأعمال في الدول العربية

مقدمـــــة

تضمن البرنامج التشريعي للبرلمان العربي تنفيذ مبادرة تستهدف إعداد "استراتيجية لدعم ريادة الأعمال في الدول العربية" بما يساهم في تطوير السياسات الاقتصادية الوطنية لتلك الدول وتطوير بيئة أعمالها، وبالتالي التوسع في إنشاء الشركات الجديدة وتوفير المزيد من الفرص العمل. ويمكن التعرف على أكثر على الإطار العام لهذه الاستراتيجية من خلال المحاور الأربعة التالية:

أهداف الاستراتيجية العربية لدعم ريادة الأعمال

الهدف الأول

تطوير سياسات ريادة الأعمال في المنطقة العربية

الهدف الثاني

تطوير أدوات وبرامج ريادة الأعمال في البلاد العربية

الهدف الثالث

أن تصبح ريادة الأعمال جزء من ثقافة الشباب العربي

الهدف الرابع

زيادة دور ريادة الأعمال في تطوير حلول إنمائية ابتكارية

العائد المتوقع من تطبيق الاستراتيجية العربية لدعم ريادة الأعمال

العائد الأول	العائد الثاني	العائد الثالث	العائد الرابع
تطوير نموذج عربي جديد لريادة الأعمال يراعي التغيرات في المنطقة، ويركز على "ريادة الفرصة".	إدراك مجتمع الأعمال العربي أهمية تحسين بيئة ريادة الأعمال العربية سواء علي مستوى الأفراد أو مستوى المؤسسات.	زيادة الاهتمام بـ"جودة الشركات الناشئة العربية" حتى يتحقق أثرها في زيادة معدلات الاستثمار والتشغيل.	زيادة مشاركة الشباب العربي في برامج التنمية عبر ريادة الأعمال كمدخل هام لزيادة الاستثمار في الموارد البشرية الشبابية.

الفئات والجهات التي تستهدفها الاستراتيجية العربية لدعم ريادة الأعمال

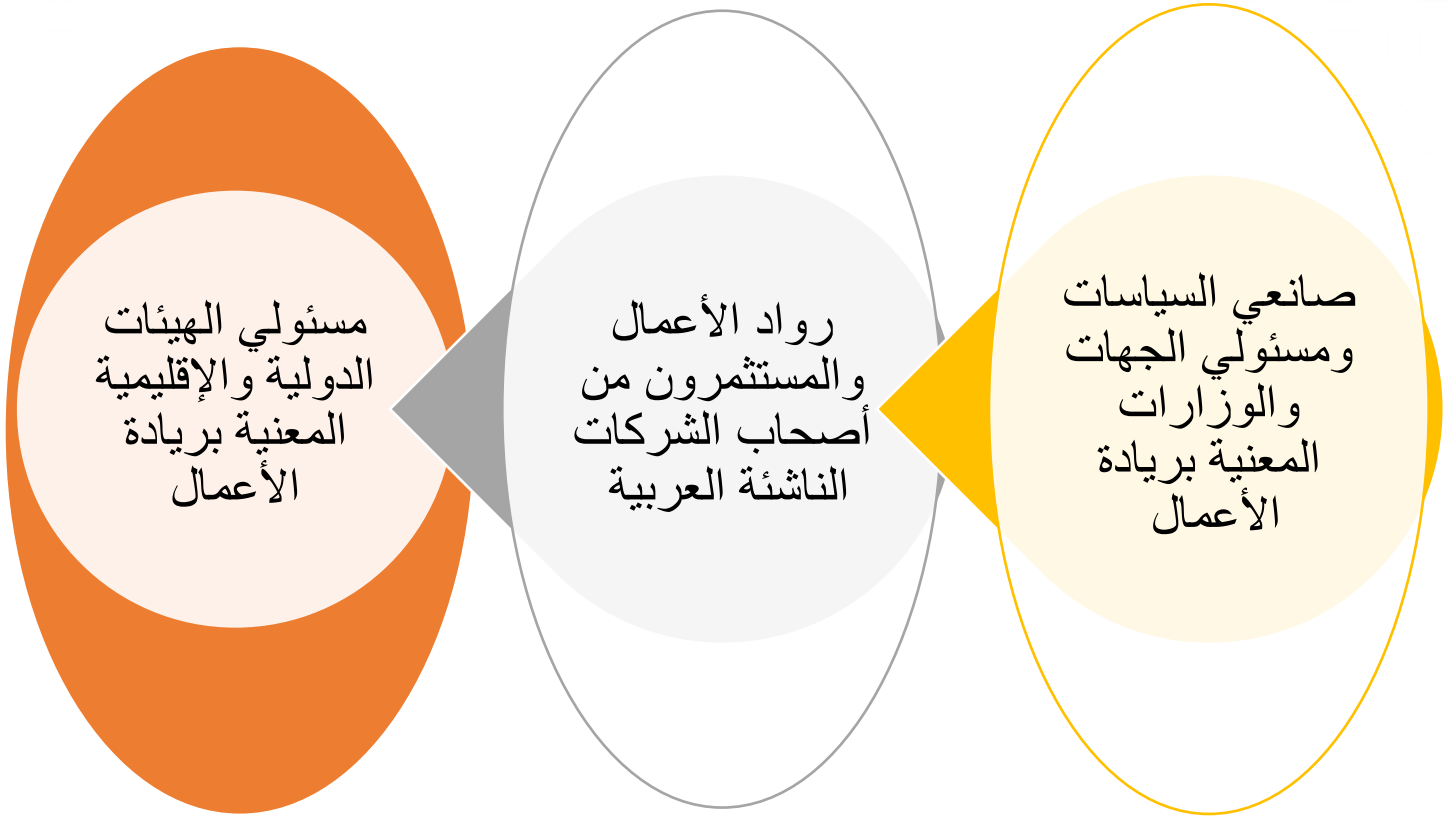

المحاور الأربعة للإستراتيجية العربية لدعم ريادة الأعمال:

01
أهم مفاهيم ريادة الأعمال وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية

02
اهم التجارب والممارسات الدولية في ريادة الأعمال والدروس المستفادة منها

03
واقع ريادة الأعمال في المنطقة العربية

04
أهم سياسات تطوير ريادة الأعمال في المنطقة العربية على المدى الطويل وبعض التوصيات ذات الصلة في الأجل القصير

المحور الأول

أهم مفاهيم ريـــادة الأعمال
وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية

كيف نتحدث لغة رواد الأعمال؟

يساعد تحديد تعريفات المفاهيم المستخدمة في مجال ريادة الأعمال، في استخدام لغة مشتركة بين أصحاب المصلحة في **مجتمع ريادة الأعمال Ecosystem**. وهذا يشكل أساس مهم لفهم مشترك للتحديات والفرص في البيئة الداعمة لمشروعات ريادة الأعمال.

وفي ضوء ما سبق، يمكن تحديد أهم المفاهيم المستخدمة في حقل ريادة الأعمال، وذلك على النحو التالي:

القسم الثاني
الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لريادة الأعمال بصفة عامة
(كيف ندرك أهمية ريادة الأعمال)

تحظى ريادة الأعمال بأهمية كبيرة في أغلب دول العالم لمساهمتهم الكبيرة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وهو الأمر الذي يتطلب العمل على تحسين بيئة ريادة الأعمال، ودعم سياساتها وبرامجها بما يسهم في تطوير الشركات الناشئة، والتي يمكن من خلالها خفض معدلات البطالة ورعاية المواهب وتشجيع الابتكار والإبداع.

وفي ضوء ما سبق تثار العديد من التساؤلات أهمها:

- **ما هي أهمية ودور ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول؟**
- **ما هي أهم أدوات ريادة الأعمال التي تمكنها من تحقيق هذا الدور؟**

القسم الثاني
الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لريادة الأعمال بصفة عامة
(كيف ندرك أهمية ريادة الأعمال)

وفي ضوء ذلك، سوف يتم التركيز على النقاط الأساسية التالية:

أولا– أهمية ريادة الأعمال من منظور بعض الدراسات؛ مثل:

- ريادة الأعمال: القوة الدافعة للاقتصادات الوطنية.
- دور ريادة منظمات الأعمال في التنمية الاقتصادية
- Entrepreneurship in Singapore: Growth and Challenges

القسم الثاني
الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لريادة الأعمال بصفة عامة
(كيف ندرك أهمية ريادة الأعمال)

ثانيًا- أهمية ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول بصفة عامة:

- **زيادة الإنتاجية** هي أهم مخرجات المشروعات الريادية؛.
- يطرح الرياديون **منتجات جديدة** في الأسواق وأساليب جديدة في الإنتاج.
- تمثل ريادة الأعمال حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية عبر **أهمية المشروعات أو الشركات الناشئة**.
- تلعب ريادة الأعمال دور هاما في **حل مشكلات الشباب** خلال خلق فرص العمل.

القسم الثاني
الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لريادة الأعمال بصفة عامة
(كيف ندرك أهمية ريادة الأعمال)

ثالثًا– أهمية ريادة الأعمال في تحول اقتصاديات الدول للمزيد من تحقيق اقتصاد المعرفة، والاقتصاد الرقمي لها:

- تدعم مشروعات ريادة الاعمال، تحول اقتصاديات الدول للمزيد من تحقيق اقتصاد المعرفة، وتحقيق المزيد من التحول الرقمي لهذه الاقتصادات.
- يعتمد الاقتصاد الرقمي بشكل كبير على ريادة الأعمال باعتبارها عصب التجديد والابتكار.
- ارتفعت قيمة الاقتصاد الرقمي العالمي إلى **11.5 تريليون دولار**، أي ما يعادل **نحو 15.5%** من إجمالي الناتج المحلي العالمي، ويتوقع أن يصل هذا الرقم إلى 25% خلال أقل من عقد من الزمان.
- يُقدر حجم الاقتصاد العربي بنحو **2.7 تريليون دولار**، ويبلغ حجم الاقتصاد الرقمي العربي نحو **110 مليارات دولار** بما يعادل **نحو 4%**. من إجمالي الاقتصاد العربي.

رابعًا– الأهمية الاقتصادية لأدوات ريادة الأعمال (حاضنات الأعمال – مسرعات الأعمال):

أصبحت كل من حاضنات الأعمال ومسرعات النمو باعتبارها أحد أهم أدوات ريادة الأعمال، أمر ضروري ولا غني عنه للمشروعات الناشئة، وذلك لدورهما في تقوية الروابط بين التكنولوجيا والتعليم من جهة وبين تحقيق النمو الاقتصادي في الاقتصاد المستند للمعرفة knowledge based economy من جهة أخرى.

القسم الثاني
الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لريادة الأعمال بصفة عامة
(كيف ندرك أهمية ريادة الأعمال)

أ- أهمية حاضنات الأعمال وأهدافها:

أهداف حاضنات الأعمال على المستوى الجزئي للاقتصاد:

- **تقليل تكاليف** بدء النشاط ومخاطر الأعمال المرتبطة بمراحله الأولى.
- **تقليل الفترة الزمنية اللازمة** لتنمية نشاط المؤسسات وتطوير إنتاجها.
- **تجنب الأخطاء** وتقليل ازدواجية الجهود مما يؤدي إلى تقليص التكاليف.
- إيجاد **الحلول المناسبة** للمشكلات الفنية والمالية والإدارية والقانونية للمشروعات.
- زيادة معدلات النجاح وتدعيم الابتكارات **وتشجيع الأفكار المتميزة**.
- مساعدة المشروعات على التوصل إلى **أنواع جديدة من المنتجات**.

القسم الثاني
الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لريادة الأعمال بصفة عامة
(كيف ندرك أهمية ريادة الأعمال)

2. أهداف حاضنات الأعمال على المستوى الكلي للاقتصاد:

- **زيادة عدد المشروعات** ذات القيمة الاقتصادية المرتفعة.
- **زيادة فرص العمل** وتشجيع التنمية المستدامة.
- **زيادة معدلات الدخل** في المجتمع المحلي.
- تدعيم **وتشجيع المشروعات** التي تحتاج إليها السوق المحلية.
- تشجيع **الفئات التي لا تمتلك الخبرات** الكافية لإقامة المشروعات.
- **تسويق الأبحاث والدراسات** التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي.
- **نشر مفهوم المشروعات الخاصة** بين الفئات ذات الخبرات المحدودة في هذا المجال.
- توجيه رجال الأعمال نحو **المشروعات عالية التكنولوجيا**.

القسم الثاني
الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لريادة الأعمال بصفة عامة
(كيف ندرك أهمية ريادة الأعمال)

ب- أهمية مسرعات الأعمال وهدفها:

- تقديم الدعم للشركات الناشئة التي لديها نموذج أولي لكي **تنمو وتبدأ في توليد الأرباح**.
- تساعد مسرعات الأعمال رواد الأعمال في **تحديد وبناء منتجهم المبدئي**.
- الاستفادة من **اليوم التجريبي "Demo Day"** في الربط بين رواد الأعمال والمستثمرين.

خامساً- الأهمية الاقتصادية لريادة الأعمال في توليد الفرص الاستثمارية:

1. تشكل ريادة الأعمال منصة هامة **لإطلاق فرص استثمارية جديدة**.
2. **حاجة المستثمرين** الدائمة إلى الأفكار الريادية حيث يشكوا من عدم وجود أفكار ابتكارية مميزة.
3. أن **توليد الفرص الريادية عالية الجودة** لتخريج شركات ريادية مميزة ذات أثر حقيقي. فإذا كانت المدخلات من أفكار ورواد سيئة، فستكون المخرجات من مشاريع ريادية سيئة أيضا.

سادساً- الأهمية الاقتصادية لريادة الأعمال في توليد الفرص الاستثمارية:

4. يبحث المستثمرون المعنيون بالشركات الناشئة، عن **أفضل الفرص وأقلها خطورة**.
5. النظر لريادة الأعمال على أنها **استثمار طويل المدى**، فهذا الاستثمار ليس ماديًا بل هو استثمار في العقول والطاقات.
6. أن الشركات الناشئة شركات لديها **القابلية للنمو بشكل سريع**، بما يمكنها من المساهمة في خلق الوظائف وتحقيق العديد من الفوائد الأخرى للمجتمع.

سابعًا- أهمية ريادة الأعمال في تحقيق الاعتماد على الذات (أهمية سياسية):

- تتجلى هذه الأهمية في استعانة **روسيا بريادة الأعمال الوطنية** في مواجهة العقوبات الغربية عليها منذ عام 2022.
- يتأكد ذلك في ضوء ما صرح به الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين في نوفمبر 2023: "من خلال توحيد جهود الدولة وقطاع الأعمال، أحبطنا العدوان الاقتصادي غير المسبوق للغرب. فشلت حربه الخاطفة بالعقوبات" **روسيا ستزيد من دعمها لريادة الأعمال الوطنية السيادية**."

المحور الثاني
أهم التجارب والممارسات الدولية

أهم التجارب الدولية في مشروعات ريادة الأعمال والدروس المستفادة منها

يستعرض هذا القسم ريادة الأعمال حول العالم بصفة عامة، وتجربتي كل من المملكة المتحدة. وسوف يتم استعراض كل تجربة منهما من خلال التركيز على المحورين التاليين:

- **بيئة ريادة الأعمال وأهم المؤسسات المسئولة عنها في كل تجربة.**
- **واقع مشروعات ريادة الأعمال أو الشركات الناشئة في كل تجربة وأثرها في زيادة الاستثمارات.**

وفي ضوء ما سبق، تم تقسيم هذا المحور على النحو التالي:

القسم الأول
واقع ريادة الأعمال في العالم: منظور عام

أولا– ريادة الأعمال في دول العالم وموقع الدول العربية منها وفقا لأهم التقارير الدولية ذات الصلة:

يمكن التعرف على ترتيب دول العالم في المرصد العالمي لريادة الأعمال (**GEM**) من خلال الشكل التالي:

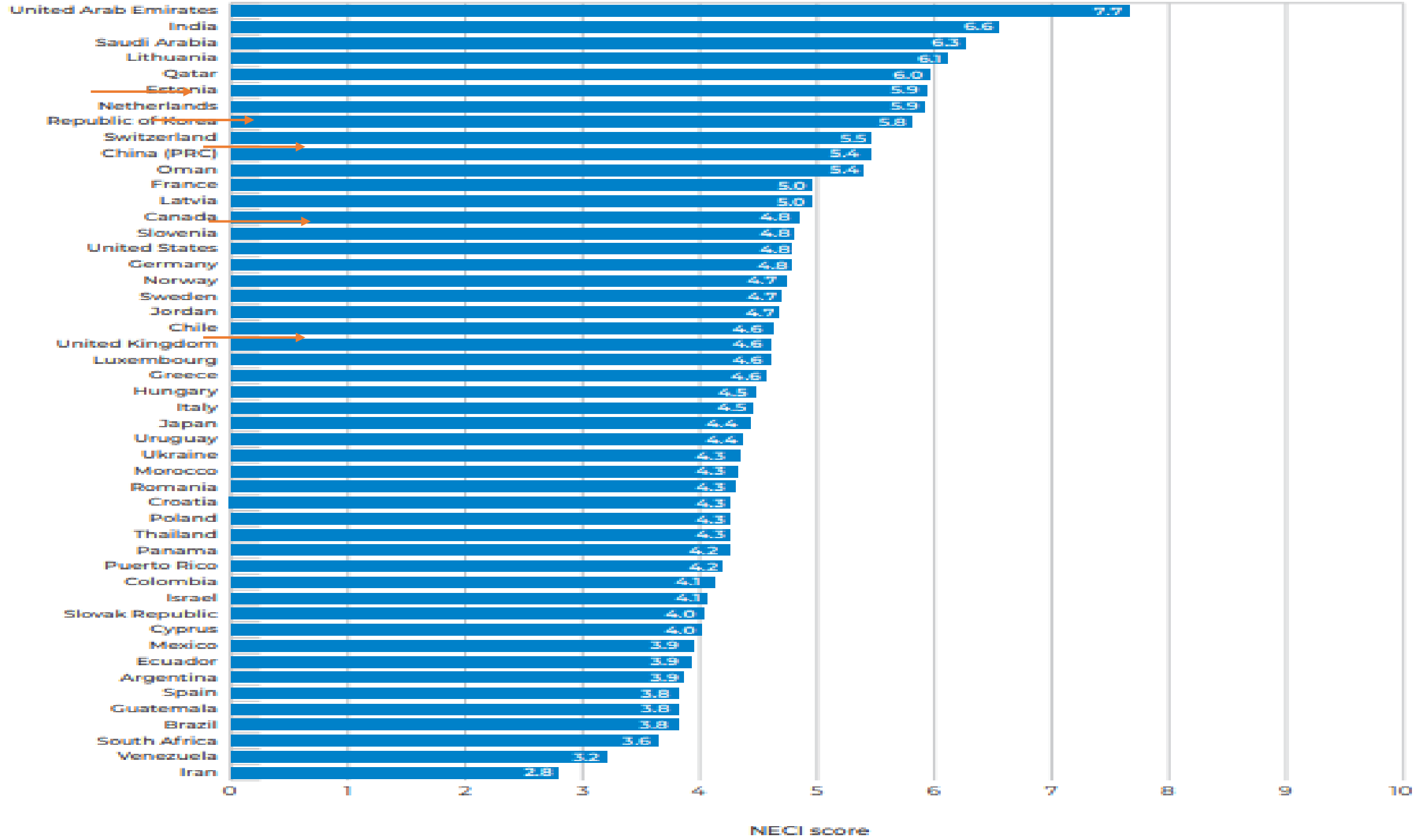
United Arab Emirates 7.7
India 6.6
Saudi Arabia 6.3
Lithuania 6.1
Qatar 6.0
Estonia 5.9
Netherlands 5.9
Republic of Korea 5.8
Switzerland 5.5
China (PRC) 5.4
Oman 5.4
France 5.0
Latvia 5.0
Canada 4.8
Slovenia 4.8
United States 4.8
Germany 4.8
Norway 4.7
Sweden 4.7
Jordan 4.7
Chile 4.6
United Kingdom 4.6
Luxembourg 4.6
Greece 4.6
Hungary 4.5
Italy 4.5
Japan 4.4
Uruguay 4.4
Ukraine 4.3
Morocco 4.3
Romania 4.3
Croatia 4.3
Poland 4.3
Thailand 4.3
Panama 4.2
Puerto Rico 4.2
Colombia 4.1
Israel 4.1
Slovak Republic 4.0
Cyprus 4.0
Mexico 3.9
Ecuador 3.9
Argentina 3.9
Spain 3.8
Guatemala 3.8
Brazil 3.8
South Africa 3.6
Venezuela 3.2
Iran 2.8
0
1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
NECI score

ثانيًا– نمو مشروعات ريادة الأعمال أو الشركات الناشئة حول العالم:

تعاظم الاهتمام بالشركات الناشئة في السنوات الأخيرة باعتبارها المنتج النهائي لكافة أنشطة ريادة الأعمال والإبداع والابتكار في الدول المختلفة.

وفيما يتعلق بواقع الشركات الناشئة الكبرى في العالم، فأنه يمكن التعرف عليه من خلال استعراض النقاط التالية:

أ–فيما يتصل بالشركات الناشئة فئة اليونيكورن: Unicorn

يوجد حاليًا **1515 شركة يونيكورن في العالم**، ويمكن تحديد توزيعها الجغرافي من خلال الشكل التالي:

الدول ذات أكبر عدد من الشركات الناشئة
المصنفة " يونيكورن" حول العالم

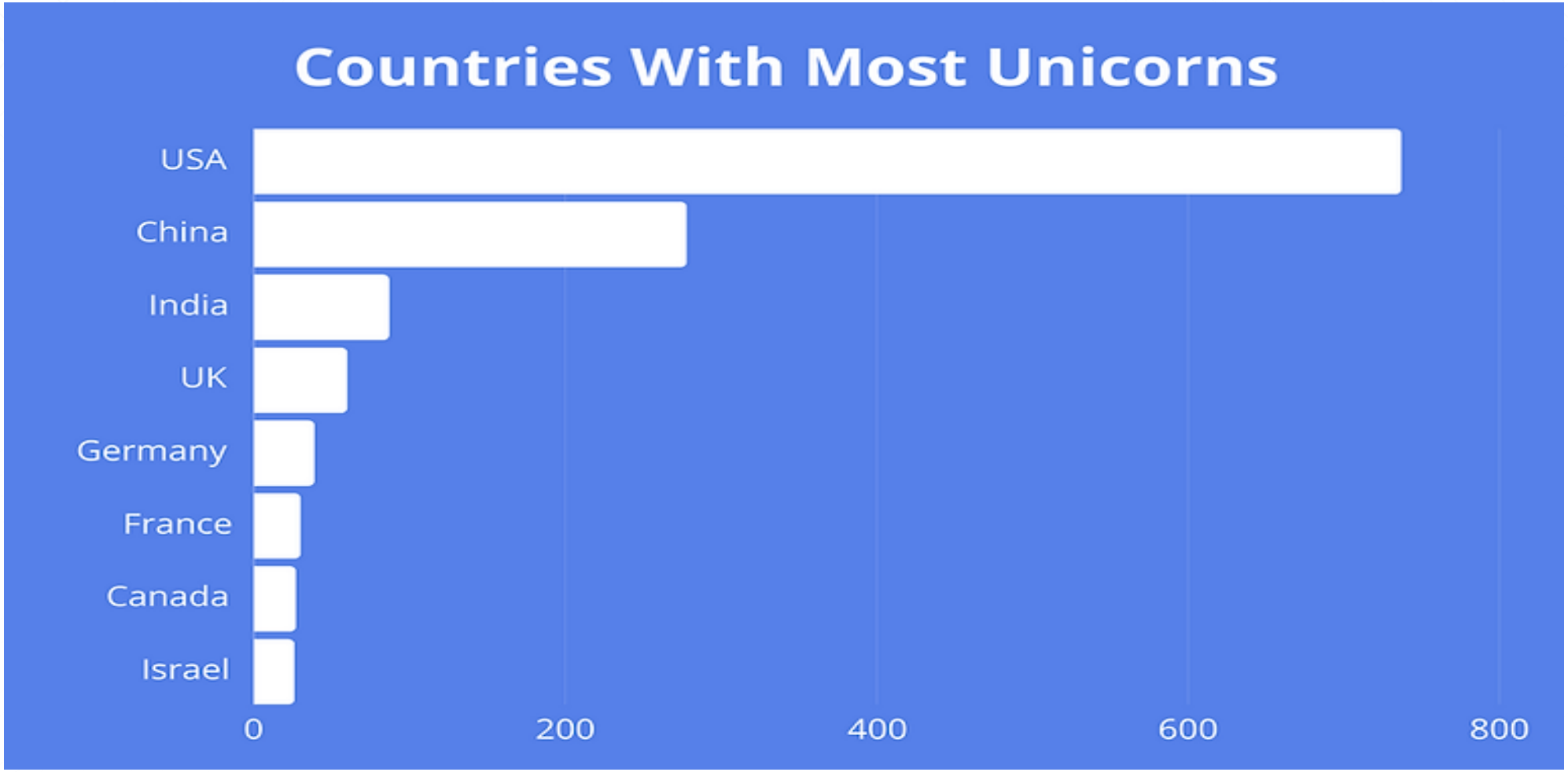

Source: Crunchbase (Last Updated: Feb, 2024)

ثانيًا– نمو مشروعات ريادة الأعمال أو الشركات الناشئة حول العالم:

ب–فيما يتصل بالشركات الناشئة فئة Decacorn:

- يوجد ما **يقرب من 35 شركة ناشئة من فئة Decacorn** حول العالم حتى ديسمبر 2021.
- **77%** منها تعمل في المجالات المتعلقة بالتكنولوجيا، وبشكل أساسي في البرامج المالية والتجارية.
- يمكن تحديد ترتيب **قائمة بأكبر 10 شركات ناشئة في العالم**، وذلك على النحو المبين بالجدول التالي:

ترتيب قائمة بأكبر 10 شركات ناشئة في العالم

Si No	Company	Valuation	Country
1	ByteDance	$220B	China
2	Ant Group	$150B	China
3	SpaceX	$125B	United States
4	Reliance Retail	$100B	India
5	Shein	$66B	China
6	Reliance Jio	$58B	India
7	Stripe	$50B	United States
8	Databricks	$43B	United States
9	Checkout.com	$40B	United Kingdom
10	JUUL	$38B	United States

ثالثًا– المدن والمواقع الأفضل عالميا لجذب الشركات الناشئة

- في عام 2024، ستتحول الكثير من المدن في أنحاء متفرقة من العالم إلى أفضل المواقع للشركات الناشئة باعتبارها أفضل مراكز جذب لهذه الشركات.
- يمكن تحديد **أفضل المدن والمواقع الأكثر جذبا للشركات الناشئة** من خلال الشكل التالي:

Best Locations for a Startup

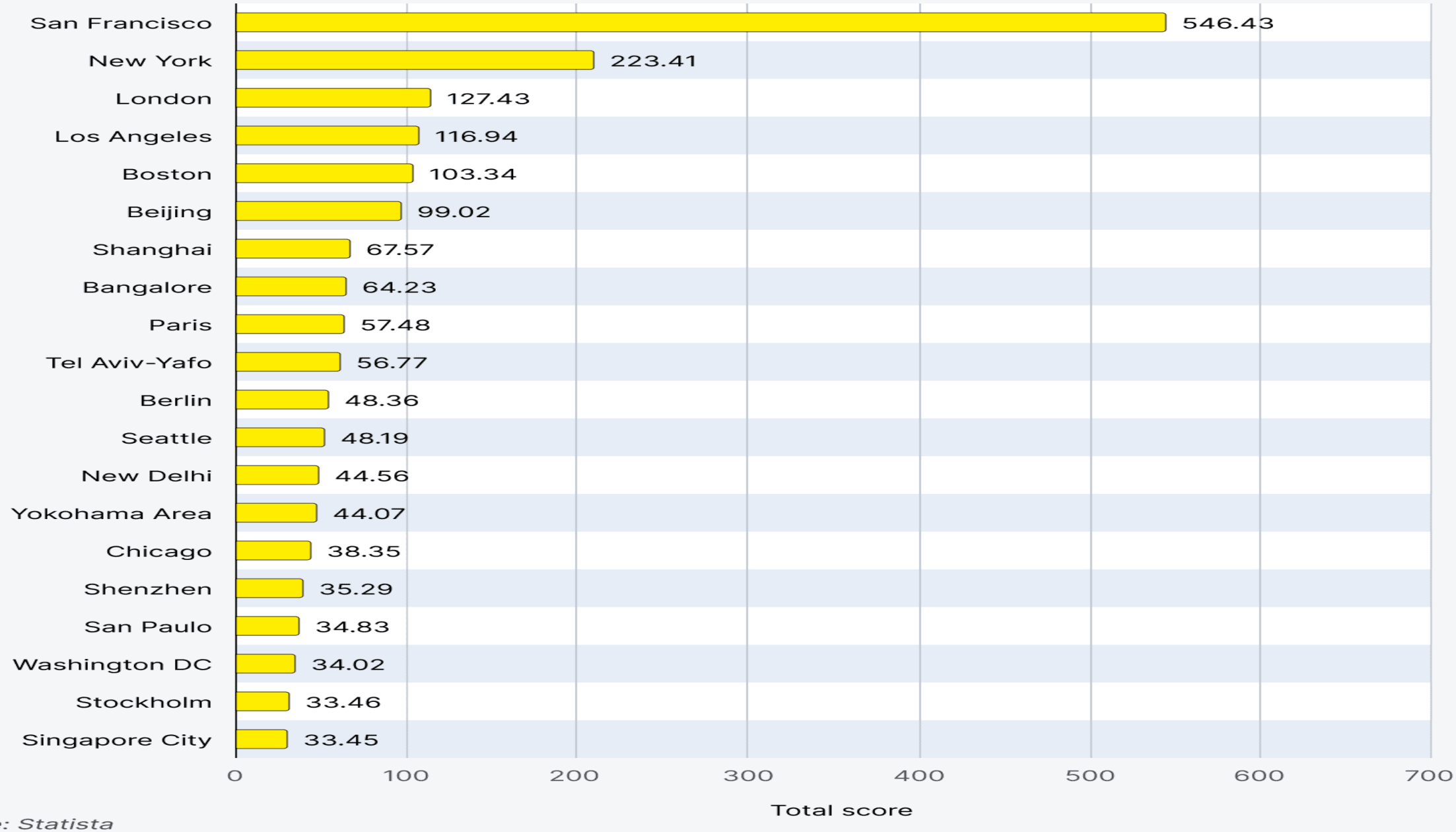

Source: Statista

القسم الثاني
تجربة المملكة المتحدة في مجال ريادة الأعمال

يمكن استعراض تجربة المملكة المتحدة في مجال ريادة الأعمال من خلال المحورين الرئيسين التاليين:

أولا- بيئة ريادة الأعمال وأهم المؤسسات المسئولة عنها في المملكة المتحدة:

يوفر النظام البيئي للشركات الناشئة في المملكة المتحدة فرصًا هائلة في السوق، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

1. **طبيعة السوق في المملكة المتحدة**، فلديه هيكل موجه نحو التكنولوجيا ويتكيف بسرعة مع التغييرات.
2. يقع **المقر العالمي أو الأوروبي لمعظم الشركات العالمية الكبرى في المملكة المتحدة** نظرًا لأن العديد من شركات التكنولوجيا والابتكار تفضل المملكة المتحدة مقارنة بغيرها من دول أوربية أخرى.
3. تمتلك العديد من مدن المملكة المتحدة **مراكز تقنية متخصصة في كل من القطاعات الفرعية العامة والخاصة**.

القسم الثاني
تجربة المملكة المتحدة في مجال ريادة الأعمال

تابع- بيئة ريادة الأعمال وأهم المؤسسات المسئولة عنها في المملكة المتحدة:

وتتعدد المؤسسات المعنية بريادة الأعمال والابتكار في المملكة المتحدة، وذلك على النحو المبين بالشكل التالي:

مجلس استراتيجية التكنولوجيا Technology Strategy Board

شبكة لندن للتكنولوجيا London Technology Network, LTN

الوقف الوطني للعلوم والتكنولوجيا والفنون
National Endowment for Science, Technology and the Arts, NESTA

إدارة الأعمال والابتكار والمهارات
Department for Business, Innovation and Skills (BIS)

ثانيا – واقع مشروعات ريادة الأعمال أو الشركات الناشئة في المملكة المتحدة وأثرها في زيادة الاستثمارات

- تمثل الشركات الناشئة المتخصصة في الذكاء الاصطناعي في المملكة المتحدة، فرصا استثمارية جذبت انتباه أكبر شركات التكنولوجيا الأميركية للاستثمار فيها. مثال ذلك: **شركة "جوجل" الأمريكية** **400** مليون جنيه إسترليني نظير الاستحواذ على شركة "**ديب مايند DeepMind** ".
- شهد عام **2021** جمع حوالي **29.4 مليار جنيه إسترليني** من قبل الشركات الناشئة، وذلك بزيادة بمقدارها **100%** عن المبلغ الذي تم جمعه عام **2020**.

القسم الثالث
تجربة جمهورية سنغافورة في مجال ريادة الأعمال

يمكن استعراض تجربة سنغافورة في مجال ريادة الأعمال من خلال المحورين الرئيسين التاليين:

أولا- بيئة ريادة الأعمال وأهم المؤسسات المسئولة عنها في سنغافورة:

- استطاعت سنغافورة تحقيق تفوقها وتطورها في مجال ريادة الأعمال بعد أن خلقت **ثقافة ريادة الأعمال**، في أول الأمر، عن طريق البحث عن المخترعين والمبتكرين لتحويل مخترعاتهم إلى سلع تصدرها.

- هناك **أربع مراحل** تمكنت سنغافورة عبرها من الحصول على جيل متميز من رواد الأعمال، هي:

المرحلة الأولى

تربية الأبناء

منذ الطفولة

على الابتكار والنجاح

المرحلة الثانية

تتضمن **تدريب الأبناء**

على المهارات مثل كيفية

التواصل وخلق الإيجابية

بداخلهم وكيفية تشكيل

فريق عمل جماعي.

المرحلة الثالثة

تعليم الأبناء

كيفية دراسة السوق

وعمل ميزانية

المرحلة الرابعة

« **المينى ماركت**»

أو السوق الصغيرة

وخلالها يتم تعليم الأطفال

والشباب كيفية عمل منتج

فعلى وعملية البيع

والشراء لتأهيله لدخول

للسوق

القسم الثالث
تجربة جمهورية سنغافورة في مجال ريادة الأعمال

يمكن تحديد أهم مقومات ريادة الأعمال في سنغافورة

دعم رواد الأعمال وتهيئة **البيئة الداخلية**.

إطلاق مجموعة من المبادرات يُطلق على إحداها مبادرة(**Startup SG**) لتيسير الوصول إلى مبادرات الدعم المحلية، وكذلك الاتصال بشبكات ريادة الأعمال العالمية.

دعم **الأعمال الناشئة والريادية**، نظرًا لقدرتها على استيعاب الأعمال الناشئة، مع توفير قدرٍ كبير من الأمان، وتقليل المخاطر ونسبة الفشل.

تُعد سنغافورة أيضًا أحد أكثر **الهياكل الضريبية جاذبية** للشركات الناشئة، والكبيرة على مستوى العالم.

القسم الثالث
تجربة جمهورية سنغافورة في مجال ريادة الأعمال

فيما يتعلق بأهم مؤسسات سنغافورة العاملة في مجال ريادة الأعمال، فأنه يمكن تحديدها فيما يلي:

- هيئة تطوير المعلومات والاتصالات في سنغافورة
The Infocomm Development Authority of Singapore (IDA)

- مشروع سنغافورة **Enterprise Singapore(ESG))**

- مؤسسة **Agorize**

ثانيا – واقع مشروعات ريادة الأعمال أو الشركات الناشئة في سنغافورة، وأثرها في زيادة الاستثمارات

- تسعى سنغافورة جاهدة لتعزيز مكانتها كمركز مالي لجنوب شرق آسيا خاصة لشركات التكنولوجيا المالية.
- أصبحت مركزًا للشركات الناشئة العاملة في التكنولوجيا المالية التي تسعى إلى العمل على مستوى العالم، والتي زاد عددها بنسبة **67٪** تقريبا خلال عام **2020** إلى أكثر من **1000** مقارنة **600** شركة في منتصف عام **2019**، فحتى عام **2015**، لم يكن هناك سوى **50** شركة للتكنولوجيا المالية في سنغافورة.
- فقد خلصت دراسة استقصائية أجرتها **شركة Ernst & Young في عام 2018**، أن ما يقرب من **40 ٪ من شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في رابطة دول جنوب شرق آسيا تتخذ سنغافورة مقراً لها**.

ثانيا – واقع مشروعات ريادة الأعمال أو الشركات الناشئة في سنغافورة، وأثرها في زيادة الاستثمارات

تنمو الشركات الناشئة في سنغافورة بشكل متزايد، ويمكن رصد بعض هذه الشركات من خلال الشكل التالي الذي يتضمن التعريف بقائمة من أكبر خمس شركات ناشئة في سنغافورة:

قائمة أكبر 5 شركات ناشئة في سنغافورة لعام 2024

م	الشركة الناشئة	التعريف بالشركة
1	فولوباي Volopay	هي شركة ناشئة في مجال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تأسست في عام 2019 توفر للشركات حسابات مصرفية تجارية حديثة. تم تجهيز النظام الأساسي الحائز على جوائز بميزات لمعالجة الفواتير تلقائيًا وإدارة النفقات والتكامل المحاسبي.
2	باتسناب Patsnap	هي شركة برمجيات ناشئة تعمل في مجال البحث والتطوير في مجال الملكية الفكرية، فقد طورت هذه الشركة الأساس لبرمجياته من خلال برنامج تسريع في جامعة سنغافورة الوطنية.
3	تيرتل تري TurtleTree	هي شركة تعمل في مجال التكنولوجيا الحيوية مقرها في سنغافورة تأسست في عام 2019 وتهتم بالألبان المستدامة وتركز على التخفيف من سلبيات تربية الماشية.
4	كوسموسيز Qosmosys	تأسست شركة Qosmosys في عام 2020، إنهم يعملون بنشاط لتعزيز استكشاف الفضاء من أجل الصالح العام للإنسانية.
5	نيسو براندز Neso Brands	تعد شركة Neso Brands الناشئة في سنغافورة شركة رائدة في مجال تكنولوجيا النظارات، حيث تسخر التقنيات المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي وأجهزة الاستشعار والواقع المعزز وتتبع العين لتشكيل مستقبل العلامات التجارية للنظارات.

القسم الرابع
الدروس المستفادة من التجارب والممارسات الدولية

أولا– فيما يتعلق بالدروس المستفادة من التجربة البريطانية:

- ضرورة الاهتمام برامج وسياسات ريادة الأعمال **في المدن والأقاليم خارج العاصمة** بشكل يحقق التوازن في مستويات التنمية.
- أهمية تحديد **المجالات ذات الأولوية** بشكل استرشادي لرواد الأعمال العرب وللشركات الناشئة العربية استنادًا للاحتياجات التنموية، ودراسة الأسواق العالمية، وبما يحقق تنوع الاقتصادات العربية.
- أهمية أن يتزامن مع تنفيذ سياسات وبرامج ريادة الأعمال، الاهتمام بإعداد **كوادر تكنولوجية وفقا للمعايير العالمية**.
- أهمية **تطوير البورصات وأسواق المال العربية** بما يسهل إدراج الشركات الناشئة فيها.
- أهمية العمل على **الترويج للشركات الناشئة العربية** خاصة سريعة النمو في مرحلة مبكرة، في الأسواق الأمريكية.

القسم الرابع
الدروس المستفادة من التجارب والممارسات الدولية

ثانيا– فيما يتعلق بالدروس المستفادة من تجربة سنغافورة:

يمكن استخلاص الدروس المستفادة التالية:

- التوسع في منح الشركات الناشئة العربية **المزيد من الحوافز والإعفاءات** مثل الإعفاءات الضريبية والدعم النقدي.
- **إعادة هيكلة المؤسسات** الوطنية المعنية بريادة الأعمال والشركات الناشئة في الدول العربية.

القسم الرابع
الدروس المستفادة من التجارب والممارسات الدولية

ثالثا- فيما يتعلق بالدروس المستفادة من التقارير الدولية:

يمكنالاستفادة من بعض التوصيات التي خلصت إليها التقارير الدولية ذات الصلة بمجال ريادة الأعمال مثل:

- ✓ أهمية التركيز علي **جودة مشروعات ريادة الأعمال** أو الشركات الناشئة العربية،
- ✓ أهمية العمل على تحسين بيئة ريادة الأعمال سواء **على مستوى الأفراد أو المؤسسات الدول العربية**.
- ✓ أهمية أن تصبح بيئة ريادة الأعمال في الدول العربية المعنية ذات طابع رقمي أي تحقيق ما يمكن أن يطلق عليه "**رقمنة خدمات ريادة الأعمال**".

المحور الثالث

واقع ريادة الأعمال في المنطقة العربية

القسم الأول – الجهات والمؤسسات المعنية بريادة الأعمال في المنطقة العربية

أولا– التطور التاريخي لريادة الأعمال ومؤسساتها في المنطقة العربي:

- بدأ الاهتمام بريادة الأعمال في المنطقة العربية منذ أواخر القرن العشرين، وتزايد في القرن الواحد والعشرين.
- وتُعد جمهورية مصر العربية من أولى الدول العربية التي أنشأت حاضنات الأعمال، ففي عام **1995**م.
- وفي المغرب العربي بدأت أول تجربة الحاضنات عام **1998 م**.
- احتضنت المغرب قمة ريادة الأعمال العالمية الأولى **2008**م.
- في الأردن التي بدأ الاهتمام فيها بريادة الأعمال من خلال التركيز على التمويل منذ عام **1995**م ثم تطور الأمر بظهور بعض المبادرات مثل مركز الملكة رانيا لريادة الأعمال عام **2004** م لتصل بنهاية عام **2018 م** إلى أكثر من **150** جهة وبرنامجا مخصصا لريادة الأعمال.

تابع– التطور التاريخي لريادة الأعمال في المنطقة العربي:

- انطلاق مبادرات عدة في مجال ريادة الأعمال مثل **(مقاولتي) في المغرب**، وصندوق تشغيل الشباب في الجزائر، والهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات في سوريا، وبرنامج **(سند) في عمان**، و**(نافع) في البحرين، و (مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة) في الإمارات**.
- أما المملكة العربية السعودية، بدأ الحديث عن حاضنات الأعمال منذ عام 2002 م عندما بدأت الغرف التجارية الصناعية في المدن الرئيسة بمحاولات إدخال المفهوم وتطبيقاته.

في عام 2008 م حينما نشأ **أول مركز الريادة الأعمال في الجامعات السعودية** يتضمن أول حاضنة للأعمال وبرنامجا متكاملا لرواد الأعمال يعمل بالشكل المتكامل لمفهوم الحاضنة.

- تزامن ذلك في العام نفسه أنشأت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية رسميا **أول حاضنة تقنية في السعودية** باسم **حاضنة بادر لتقنية المعلومات والاتصالات**.
- قفز عدد مراكز ريادة الأعمال في الجامعات السعودية وخارجها من **3** مراكز عام 2008 م إلى أكثر من **30 مركزا عام 2018 م**، وكذلك الحال بالنسبة إلى حاضنات الأعمال العامة والخاصة التي زاد عددها ليصل إلى أكثر من **50 حاضنة أعمال عام 2018 م**.
- وأصبح الاهتمام بريادة الأعمال عنصرا مهما في رؤية السعودية 2030.

ثانيا– أهم المؤسسات والجهات المعنية بريادة الأعمال في الدول العربية: منظور عام

هنالك العديد من المؤسسات والجهات القائمة على تنظيم مجال ريادة الأعمال في الدول العربية، وما يرتبط بذلك من توفير الخدمات المطلوبة لرواد الأعمال والشركات الناشئة في هذه الدول.

بتحليل ما يتوفر من معلومات حول الجهات المعنية بريادة الأعمال في الدول العربية، تبين التالي:

1. تواجد الجهات معنية بريادة الأعمال في أغلب الدول العربية، وتزايد عددها بشكل ملحوظ خاصة في السنوات الأخيرة، وهو الأمر الذي يعكس مدى اهتمام الدول العربية بمجال ريادة الأعمال.
2. **يختلف عدد المؤسسات المعنية بريادة الأعمال من دولة عربية لأخرى ما بين 4 إلى 11 جهة حيث يتوفر لدى دولة البحرين أكبر عدد المقدر بنحو (11) مؤسسة وجهة معنية بريادة الأعمال في حين يتوفر لدى اليمن عدد (4) جهات.**

تابع- أهم المؤسسات والجهات المعنية بريادة الأعمال في الدول العربية: منظور عام

3. يمكن تصنيف المؤسسات والجهات المعنية بريادة الأعمال في الدول العربية على النحو التالي:
   - مؤسسات وجهات حكومية تنظم وتوفر الخدمات المطلوبة لمشروعات ريادة الأعمال.
   - مؤسسات وجهات غير حكومية توفر الخدمات المطلوبة لرواد الأعمال.
   - شركات قطاع خاص تعمل في مجال ريادة الأعمال.
4. عدم وجود مؤسسة ضمن مؤسسات العمل العربي المشتركة معنية فقط بدعم أنشطة ريادة الأعمال والشركات الناشئة بالدول العربية على المستوى الإقليمي العربي.

القسم الثاني – واقع ريادة الأعمال في المنطقة العربية
تحليل للمؤشرات

أولا- تصنيف الدول العربية وفقًا لقدرتها على توفير بيئة تدعم ريادة الأعمال بالقدر الكافي:

يميز مؤشر ريادة الأعمال العالمي، وهو تقييم سنوي لنشاط ريادة الأعمال في 100 دولة، بين نوعين من رواد الأعمال:

رواد أعمال الفرصة

هم الذين يبحثون عن فرص عمل طوعًا بدافع المصلحة الشخصية أو تحقيق استقلالية أكبر أو دخل أعلى في كثير من الأحيان.

رواد أعمال الضرورة

هم الذين يعملون في مجال العمل الحر لأنهم غير قادرين على إيجاد عمل أفضل، ويجدون أن العمل الحر هو أفضل بديل في حالتهم، ولكن ليس بالضرورة أن يكون خيارهم الأفضل للعمل.

دول عربية ذات مستوى توازن منخفض لفرص ريادة الأعمال

تشمل جمهورية مصر العربية ودولة فلسطين والجمهورية اليمنية، هناك نسبة عالية من رواد أعمال الضرورة.

أن الدول الثلاث لم تشارك في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) الصادر عام 2023 ويُعتقد أنه لم يُعد هذا التصنيف ملائم للحالة المصرية التي شهدت تطور ملحوظ في بيئة ريادة الأعمال ونمو العديد من الشركات الناشئة فيها.

دول عربية ذات مستوى توازن متوسط لفرص ريادة الأعمال

تشمل كل من الجزائر والأردن والمغرب وسوريا وتونس، حيث تم تطبيق سياسات اقتصادية تقوم على تشجيع ورعاية مشروعات ريادة الأعمال.

كل من الأردن والمغرب قد شاركتا في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) الصادر عام 2023. فمن بين 49 دولة، جاءت الأردن في المرتبة رقم (20) وحصلت على 4.7 درجة، في حين جاءت المغرب في المرتبة رقم (30) وحصلت على 4.3 درجة.

دول عربية ذات مستوى توازن مرتفع لفرص ريادة الأعمال

تشمل البلدان التي تتمتع بمستوى توازن مرتفع لفرص ريادة الأعمال كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، الجمهورية اللبنانية، حيث تتوفر مستويات عالية من مشاريع ريادة الأعمال القائمة على الفرص وخاصة في قطاع الخدمات ذات القيمة المضافة العالية.

كل من الإمارات والسعودية قد شاركتا في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) الصادر عام 2023. فقد جاءت الإمارات في المرتبة الأولى وحصلت على 7.7 درجة، في حين جاءت السعودية في المرتبة الثالثة وحصلت على 6.3 درجة.

ثانيا– نظرة إجمالية على ريادة الأعمال في المنطقة العربية

المؤشرات الخمسة الرئيسية لريادة الأعمال في الدول العربية سنة 2020

الدول	البنية التحتية للاتصالات	سهولة الحصول على ائتمان	سهولة ممارسة الأعمال التجارية	ثقافة ريادة الأعمال	نمو الشركات المبتكرة
الإمارات	94.06	70	73.53	67.43	70.80
قطر	74.27	45	49.28	65.60	66.80
السعودية	65.91	60	59.78	61.45	69.20
البحرين	62.39	55	67.20	58.48	57.40
عُمان	61.28	35	57.13	56.45	58.60
الكويت	57.07	45	59.65	51.58	52.90
الأردن	41.07	95	67.30	53.98	59.40
المغرب	39.47	45	65.23	45.78	44.30
تونس	43.68	50	65.20	43.28	42.30
مصر	40.46	65	64.75	48.85	60.60
لبنان	33.58	40	47.83	49.85	50.70
الجزائر	37.63	10	39.30	–	46.60
العراق	31.10	0	30.83	26.77	29.64
سوريا	22.93	15	44.03	26.77	29.64
موريتانيا	22.51	40	41.05	31.13	31.20
اليمن	11.19	0	32.43	36.70	41.00
السودان	16.60	15	37.63	26.77	29.64
ليبيا	20.72	0	22.78	26.77	29.64
جيبوتي	14.72	40	60.55	26.77	29.64
جزر القمر	14.90	40	35.63	26.77	29.64
الصومال	6.80	0	11.50	26.77	29.64

ثالثًـــا- ترتيـــب الـــدول العربيـــة فـــي مؤشـــر الســـياق الـــوطني لريـــادة الأعمـــال التـــابع للمرصد العالمي لريادة الأعمال Global Entrepreneurship Monitor

وبتحليل هذه النتائج هذا المؤشر عام 2020، تبين ما يلي:

- ✓ أن من بين 44 دولة، هناك 15 دولة تمثل نحو **(34٪)** من الدول المشاركة في التقرير، توفر بيئة ذات ظروف مواتية لرواد الأعمال.
- ✓ أول خمس دول ذات ظروف مناسبة لرواد الأعمال هي إندونيسيا في المرتبة الأولى، تلتها هولندا وبعدها تايوان **وفي المرتبة الخامسة الإمارات.**
- ✓ أن **29** دولة تمثل نحو **(66٪)** من الدول المشاركة في التقرير يجب أن تحسن ظروف رواد الأعمال إذا كانوا يرغبون في أن يكونوا قادرين على تطوير نشاط عالي الجودة.

ترتيب الدول العربية المشاركة في هذا مؤشر السياق الوطني لريادة الأعمال عام 2020

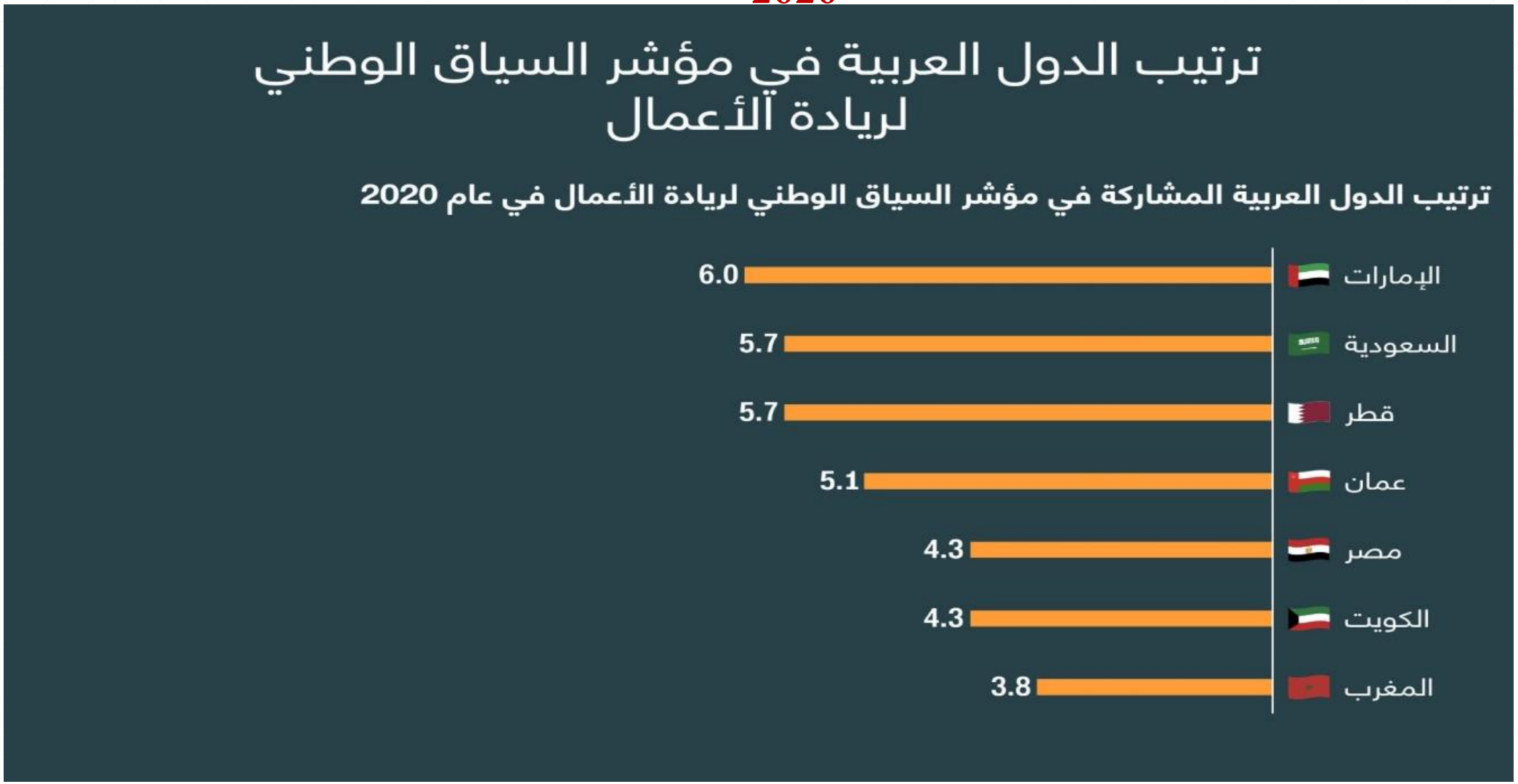

ترتيب الدول العربية المشاركة في هذا مؤشر السياق الوطني لريادة الأعمال عام 2021

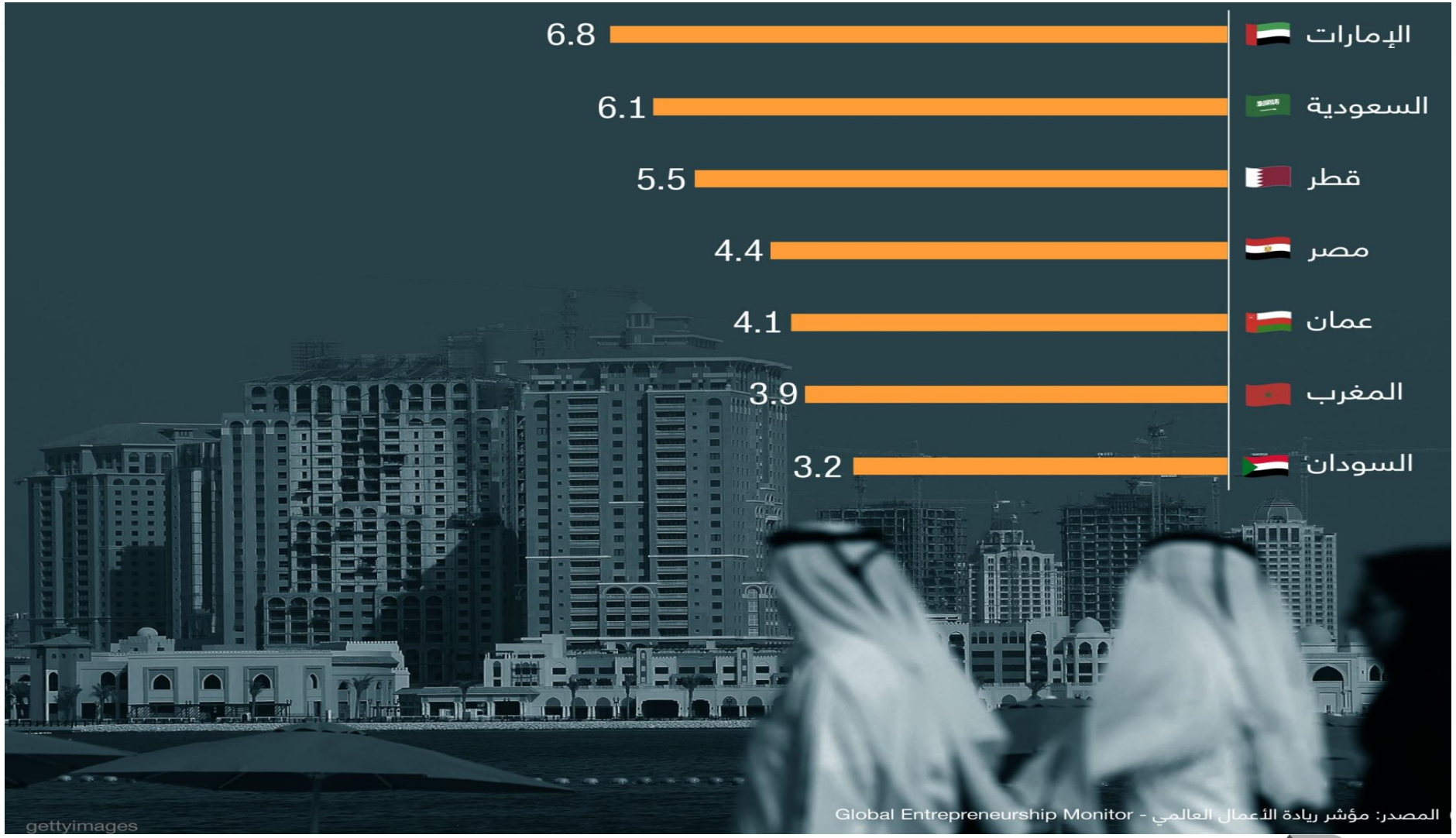

واقع الشركات الناشئة في الدول العربية خلال 2023

حققت الشركات الناشئة في المنطقة نجاحًا ملحوظًا

بلغ إجمالي التمويل 4 مليار دولار مسجلة نموًّا بنسبة 7.1%

أكثر الأسواق العربية التي شهدت نشاطًا استثماريًا

السعودية، تليها دولة الإمارات، ثم مصر

عدد الصفقات

نجحت ثلاث دول في المنطقة فقط بتحقيق ارتفاع في معدلاتها الاستثمارية، وهي المملكة العربية السعودية والمغرب وسلطنة عُمان.

القسم الثالث- أهم مشكلات ريادة الأعمال في المنطقة العربية

- إتباع سياسات متشابهة لريادة الأعمال الدول العربية رغم اختلاف أنواع رواد الأعمال فيما بينها
- انخفاض مستوى الابتكار في المنطقة العربية مقارنة بالدول المتقدمة في مجال ريادة الأعمال
- صعوبة التحول الرقمي في قطاع ريادة الأعمال في الدول العربية
- غياب الحوكمة في مشروعات ريادة الأعمال في الدول العربية
- تنافسية المشروعات الكبرى لمشروعات ريادة الأعمال في الدول العربية
- صعوبة وصول مشروعات ريادة الأعمال في الدول العربية للأسواق العالمية
- قيود البيروقراطية المعتادة وصعوبة تعاملها مع المستجدات المرتبطة بريادة الأعمال

تابع القسم الثالث– أهم تحديات ريادة الأعمال في المنطقة العربية

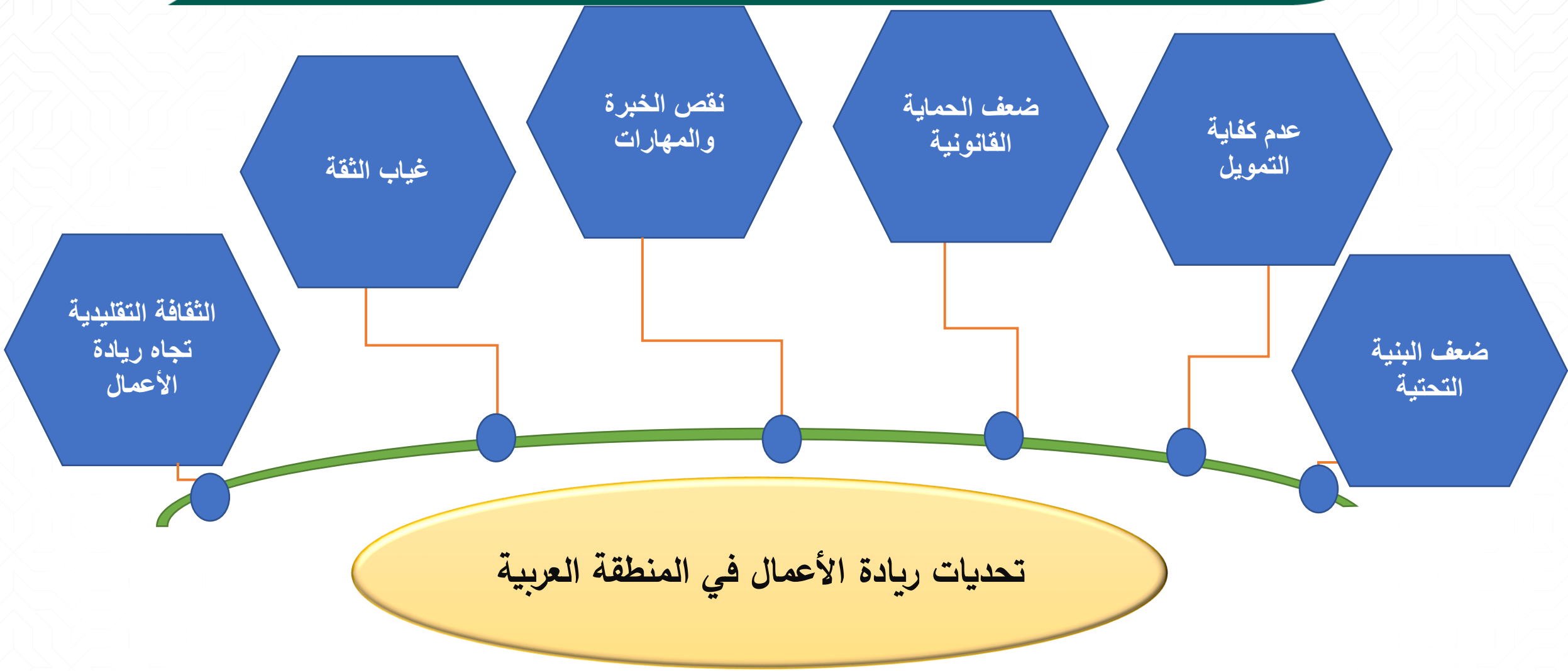

انخفاض مستوى الابتكار في المنطقة العربية مقارنة بالدول المتقدمة في مجال ريادة الأعمال

مؤشر الابتكار العالمي للدول العربية لعام 2023

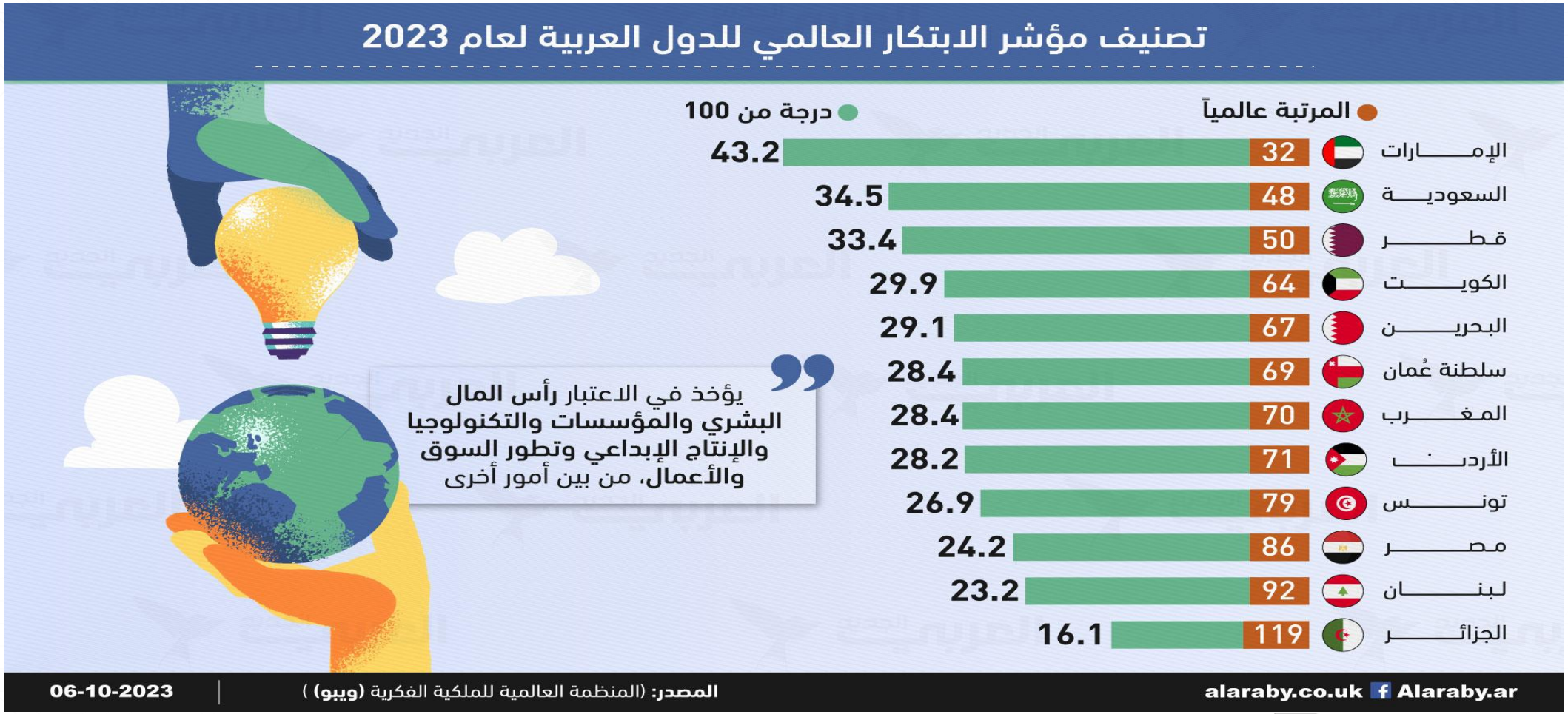

- ترتب على المشكلات السابقة، استمرار تحدي كبير يرتبط بالمشكلات السابقة؛ وهو تقدم **الكيان الصهيوني** على الدول العربية في مجال ريادة الأعمال.
- يستخدم الكيان الصهيوني ريادة الأعمال في زيادة دمج المجتمعات العربية في مجتمعه ، وبالتالي زيادة قوة المجتمع الصهيوني على حساب المجتمع الفلسطيني العربي.
- استعان الكيان الصهيوني بريادة الأعمال في استمرار تفوقه على الدول العربية ليس عسكريا فقط، وانما اقتصاديا كذلك. وتتمثل كلمة السر في إحدى وحدات الجيش الإسرائيلي، المتمثلة في **وحدة 8200**.

- **ترتب على ماسبق:**

  - جاء الكيان الصهيوني **في المركز الثالث عالمياً** بعد الولايات المتحدة والصين في عدد الشركات المنضمة إلى بورصة ناسداك Nasdaq المتخصصة في عالم التكنولوجيا، **بواقع 98 شركة**.

  - تمكن الكيان الصهيوني من جذب **أكثر من 80 شركة عالمية** إلى ارضها، **لتصبح تل ابيب ثاني أكبر مركز تكنولوجي في العالم بعد وادي السليكون الأمريكي.**

  - تزايد معدلات الاستثمار في الشركات الناشئة للكيان الصهيوني التي اجتذبت رقماً قياسياً من الاستثمارات التي **تجاوز 27 مليار دولار في عام 2021**.

المحور الرابع

أهم سياسات وتوصيات تطوير ريادة الأعمال في المنطقة العربية

القسم الأول – السياسات المقترحة لزيادة فعالية دور ريادة الأعمال في التنمية المستدامة للدول العربية على المدى الطويل

تم تصنيف هذه السياسات المقترحة على النحو التالي:

أولا- السياسات المرتبطة بدعم وتعزيز تعليم ريادة الأعمال في مؤسسات التعليم العربية:

- تستهدف زيادة خلق ونشر الثقافة الريادية بين أكبر عدد ممكن من الطلاب بما يساهم في توليد أكبر عدد من الأفكار الابتكارية والريادية.
- يُقترح التعاون بين مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي في الدول العربية بشأن تبادل الخبرات التعليمية.
- تدريس تخصص ريادة الأعمال في الدرجات العلمية المختلفة (البكالوريوس، الدبلوم، الماجيستير، الدكتوراه) كبرنامج تعليمي متكامل ومستقل بذاته متخصص في مجال ريادة الأعمال.

أهداف البرنامج التعليمي المقترح المتخصص في ريادة الأعمال:

- ❑ المساهمة في ترسيخ مبادئ ريادة الأعمال وبناء مجتمع المعرفة.
- ❑ تمكين الفئات المستهدفة من الاطلاع على كل ما هو جديد في ريادة الأعمال.
- ❑ بناء وتنمية ثقافة العمل الحر لدى فئات المجتمع وتمكينهم من ممارسته بمهارات ريادية متميزة.
- ❑ المساهمة في تزويد الكوادر البشرية المستهدفة بالخبرات والمهارات المساعدة على تحقيق النجاح للمشروعات الناشئة.
- ❑ المساهمة في تهيئة الظروف الملائمة لنمو المشروعات الناشئة وتفعيل دورها.

ثانيا- تطوير السياسات العربية للابتكار:

ويُقترح هنا الاسترشاد ببعض البرامج المقترحة لتطوير هذه المنظومة، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

1. **البرنامج المقترح لمراجعة وتطوير القوانين والتشريعات ذات الصلة بتمكين المعرفة والابتكار:**

- مراجعة تشريعات الملكية الفكرية.
- مراجعة قوانين الاستثمار في الدول العربية المعنية.
- مراجعة تشريعات تنظيم الجامعات في الدول العربية المعنية.
- مراجعة التشريعات الضريبية في الدول العربية المعنية.
- مراجعة تشريعات التعليم العالي في الدول العربية المعنية.
- مراجعة تشريعات البحث العلمي في الدول العربية المعنية.
- مراجعة التشريعات الحاكمة لمنظومة الجمارك في الدول العربية المعنية.

ويقترح هنا دعم ومساندة البرلمان العربي لتطبيق هذا البرنامج المقترح.

2. البرنامج المقترح لتطوير وإعادة هيكلة منظومة المعرفة والابتكار:

يهدف إلى رفع كفاءة إدارة منظومة المعرفة والابتكار من خلال إعادة هيكلتها وتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة. وتشمل العناصر المقترحة لهذا البرنامج، ما يلي:

- رسم خريطة الأولويات في الابتكار من خلال الربط والتنسيق بين كافة مخرجات الخطط والدراسات المستقبلية والاستشرافية، وعلى المستويين الوطني والعربي.
- رفع الكفاءة المؤسسية وتحسين استغلال الموارد فيما يتعلق بحوكمة وإدارة وتطوير العمل العلمي والمعلوماتي والتعليمي والبحثي والابتكاري، وذلك وعلى المستويين الوطني والعربي.

3. البرنامج المقترح لنشر ثقافة الابتكار والمعرفة في المجتمع:

يهدف إلى التشجيع على التفكير الإبداعي وتنمية ثقافة الابتكار لدى النشء والمجتمع عبر ما يلي:

- إعادة إحياء المراكز الاستكشافية في المدارس لدعم المواهب وتطويرها لخدمة الأولويات القومية.
- تطوير المناهج التعليمية والتوسع في تطبيق الأساليب والأدوات التي تشجع على التفكير الإبداعي وتنمية ثقافة الابتكار.
- التوسع في البرامج الأكاديمية المتخصصة في محال إدارة الابتكار لإعداد وتطوير كوادر وطنية مؤهلة.
- تخصيص مساحات إعلامية لتناول قصص النجاح لنشر الوعي بمفهوم وأهمية الابتكار.
- إطلاق عدد من جوائز ومسابقات الابتكار في القطاعات ذات الأولوية بالتعاون مع القطاع الخاص.

4. البرنامج المقترح لتحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار:

يهدف هذا البرنامج لتهيئة بيئة محفزة وممكنة للشركات الصغيرة والمتوسطة تتيح لها القدرة على الابتكار وتعظيم العائد منه وربطه بالأولويات القومية بما يسهم في تعظيم الميزة التنافسية والقيمة المضافة للمنتج المحلي. وتتمثل العناصر المقترحة لهذا البرنامج، فيما يلي:

- إنشاء التجمعات الابتكارية في المجالات ذات الأولوية لتعظيم الميزة التنافسية والقيمة المضافة للمنتج المحلي.
- إنشاء حاضنات ريادة الأعمال لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الابتكار.

5. برنامج مقترح لتفعيل الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في دعم وتحفيز الابتكار:

والذي يهدف لدعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتعظيم حجم الاستثمار في الابتكار وتهيئة الظروف الممكنة، إلى جانب تطويع المخرج المعرفي لاحتياجات السوق. وتتضمن العناصر المقترحة لهذا البرنامج، ما يلي:

- تبني حزمة من المحفزات التمويلية والتسويقية لتشجيع القطاع الخاص على الابتكار.
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإنشاء حاضنات الأعمال ومسرعات النمو.
- التوسع في الشراكات بين المؤسسات الأكاديمية والبحثية وبين القطاع الخاص.

ويقترح هنا دعم ورعاية البرلمان العربي لتنظيم مؤتمر حول تعزيز دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحفيز الابتكار العربي.

ثالثا – سياسات تشريعية تحقق المزيد من تنظيم مجال ريادة الأعمال والتعامل مع مشكلاته ومستجداته في الدول العربية:

- أهمية إصدار الدول العربية المعنية لقانون خاص ومستقل يتم من خلاله تنظيم سياسات ريادة الأعمال وتطبيقها، وتسهيل إقامة المشروعات الريادية وتضمينه كافة الضمانات والحوافز المختلفة.

- يُقترح أن يحمل هذا القانون اسم "**قانون ريادة الأعمال والشركات الناشئة**" بشكل موحد في الدول العربية.

❖ **يمكن تحديد أهداف القانون المقترح فيما يلي:**

- توفير بيئة قانونية تحقق التنافس الحقيقي لريادِيّي الأعمال على أساس من تكافؤ الفرص.
- توفير إطارًا قانونيًا وتنظيميًا يكافئ المبادرات الريادية ويفعل تنفيذها على أرض الواقع.
- تمكين الشركات الناشئة من النمو عبر توفير خدماتها بأقل تكلفة وفي أقصر وقت

❖ **وبشكل استرشادي، يقترح أن يتضمن ذلك القانون معالجة الموضوعات التالية:**

- تحديد كافة التعريفات المتعلقة بريادة الأعمال والشركات الناشئة،.
- تحديد طبيعة سياسات وبرامج وأنشطة ريادة الأعمال بصفة عامة.
- تحديد الأطر المؤسسية القائمة عليها وتنظيم العلاقات فيما بينها.

- ✓ **تنظيم أنشطة الشركات الناشئة منذ التأسيس وحتى الخروج من السوق، وما يتضمنه ذلك بشأن ما يلي:**
  - تحديد الإطار المؤسسي المطلوب لتنفيذ سياسات ريادة الاعمال والشركات الناشئة.
  - توفير الخدمات المطلوبة لإقامة الشركات الناشئة.
  - تيسير إجراءات التأسيس والترخيص للشركات الناشئة.
  - توفير الضمانات الواجب توافرها للشركات الناشئة.
  - منح الحوافز الضريبية والغير الضريبية اللازمة لدعم نمو الشركات الناشئة.
  - تحديد نظام لفض المنازعات المتعلقة بالشركات الناشئة.

ويقترح هنا دعم ومساندة البرلمان العربي لإعداد مشروع قانون ينظم ريادة الأعمال ويدعم نمو الشركات الناشئة في الدول العربية، بحيث يمكن للدول العربية المعنية الاسترشاد به عند إعداد القانون الخاص بها في ذلك الخصوص.

رابعًا- إدخال بعد ريادة الأعمال ضمن السياسات الدفاعية للدول العربية

- مواجهة التحدي والخطر الناجم عن استعانة الكيان الصهيوني بريادة الأعمال في استمرار تفوقها على الدول العربية.
- تعدد استخدامات الذكاء الاصطناعي – أحد أهم مجالات ريادة الأعمال – في الأغراض العسكرية خاصة مع صعود نهج جديد للحرب يُعرف باسم "**الحرب الذكية**" أو "الحرب القائمة على الذكاء الاصطناعي". ومن أمثلة هذه الاستخدامات ما يلي:
  - ✓**الروبوتات المقاتلة** التي ظهرت مع التوسع في البرامج العسكرية للذكاء الاصطناعي.
  - ✓"**نظام الإدارة المتقدم في ساحة المعركة**" المعروف اختصاراً باسم "جادسي تو".
  - ✓توظيف الطباعة الثلاثية الأبعاد **لإنتاج بزات وجلد اصطناعي** لمعالجة جرحى الحروب.

لذلك يُقترح إنشاء وحدات ريادة أعمال بالمؤسسات العسكرية العربية.

خامسًا- مراعاة أهمية دعم الشركات الناشئة ضمن سياسات تطوير منظومة المشتريات الحكومية

يمكن تحقيق من خلال بعض المقترحات مثل:

- ✓**تخصيص نسبة من العقود للشركات الناشئة.**
- ✓**تقديم حوافز مالية وضريبية للشركات الناشئة التي تفوز بعقود حكومية..**
- ✓**دعم التعاون بين الشركات الكبرى والشركات الناشئة كشركاء أو مقاولين فرعيين.**
- ✓**تشجيع الشركات الناشئة على تقديم حلول مبتكرة للمشروعات الحكومية.**
- ✓**تبسيط الإجراءات المطلوبة للتقدم للعقود الحكومية، مما يسهل على الشركات الناشئة التقدم والمشاركة فيها.**

القسم الثاني – التوصيات المقترحة لزيادة فعالية ريادة الأعمال في التنمية المستدامة للدول العربية ومتطلبات تنفيذها في الأجل القصير

تم تصنيف هذه التوصيات وتحديد متطلبات تنفيذها، وذلك على النحو التالي:

❖ تقييم السياسات الحالية في الدول العربية تمهيدًا لتبنى نموذج عربي جديدة لريادة الأعمال

يعكس هذا النموذج مزيجًا من رواد أعمال الضرورة ورواد أعمال الفرصة الذين يعملون في الدول العربية.

- **اختلاف رواد الأعمال** في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والدوافع وأنواع الفرص المتاحة وإمكانات مشاريعهم.
- أهمية **تنظيم حوار مجتمعي** في الدول العربية المعنية حول تعزيز السياسات الوطنية التي تستوعب كل من رواد أعمال الفرصة ورواد أعمال الضرورة .
- مراعاة صنع سياسات ريادة الأعمال **للسياق الاقتصادي** العام للدولة.

ويُقترح هنا دعم البرلمان العربي لإعداد دراسة مستقبلية بشأن نتائج تقييم السياسات الحالية لريادة الأعمال في الدول العربية من منظور شامل.

❖ **أهمية تعظيم الاستفادة من أفضل التجارب والممارسات الدولية في مجال ريادة الأعمال ودعم الشركات الناشئة:**

- التعلم من الدروس المستفادة من هذه التجارب.
- تعزيز التعاون مع الدول صاحبة تلك التجارب والممارسات. فعلى سبيل، يتعين استفادة الدول العربية من التجربة البريطانية في مجال ريادة الأعمال
- الوقت الراهن أصبح مناسبا في ضوء الاهتمام البريطاني بالاستثمار في الشركات الناشئة العربية وبخاصة في منطقة الخليج العربي.

ويُقترح هنا دعم مؤسسات العمل العربي المشترك للتعاون مع الدول صاحبة أفضل التجارب والممارسات الدولية في ريادة الأعمال بشكل جماعي على المستوى الإقليمي العربي.

❖ **زيادة فاعلية مشروعات ريادة الأعمال من الناحية الاستثمارية على المستويين الوطني والعربي:**

- تصميم **خريطة استثمارية للمشروعات الريادية** التي ثبت جدواها الاقتصادية وتحتاج إلى دخول السوق.
- تحديد **أولويات اقتصادية أمام رواد الأعمال** وفقا للخطط الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية المعنية.
- إنشاء **قاعدة بيانات** تتضمن كافة المشروعات الريادية وتصنيفها جغرافيا وقطاعيا.

ويُقترح هنا دعم مؤسسات العمل العربي المشترك المعنية بالاستثمار- وبالتعاون مع الهيئات المعنية بريادة الأعمال في الدول العربية لإصدار خريطة عربية للشركات الناشئة العربية انطلاقا من أن هذه الشركات في حد ذاتها تمثل فرص استثمارية تجذب المستثمرين.

❖ أهمية ضبط وتطوير الجانب المؤسسي لريادة الأعمال في الدول العربية المعنية

- ✓ إنشاء وزارة جديدة تحمل اسم "**وزارة ريادة الأعمال ودعم الشركات الناشئة**" في الدول العربية.

- ✓ إنشاء مؤسسات وطنية معنية فقط بصنع وتنفيذ سياسات وبرامج وخطط ريادة الأعمال والشركات الناشئة في الدول العربية.

- ✓ إنشاء مجلس أعلى لريادة الأعمال في الدول العربية المعنية التي يتزايد فيها معدلات البيروقراطية.
- ✓ أهمية تحقيق المزيد من التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية المعنية بريادة الأعمال في الدول العربية المعنية، وما يتطلبه ذلك من ضرورة تحقيق الربط الإلكتروني بينها.

إطلاق **المنصة الإلكترونية** كبوابة وطنية متكاملة تهدف لإحداث نقلة نوعية في البيئة الداعمة لريادة الأعمال والمشاريع الناشئة. و**يمكن تحديد أهداف هذه المنصة المقترحة فيما يلي**:

- ✓ تحقيق **تحول جوهري في تطوير بيئة ريادة الأعمال** في الدول العربية المعنية وتعزيز جاذبيتها للشركات المبتكرة وأصحاب المشاريع الريادية من جميع أنحاء العالم.
- ✓ تأهيل رواد الأعمال فيها وفقا للخطط والرؤى المستهدفة، وبالتالي **تحسين جاذبية** هذه الدول للاستثمار الأجنبي في الشركات الناشئة لهؤلاء الرواد.
- ✓ دعم استهداف لعدد من **الشركات المليارية**، وتدعم جاذبية هذه الدول لاستثمارات رأس المال المخاطر

ويُقترح هنا قيام المنظمة العربية للتنمية الإدارية -وبالتعاون مه الهيئات الوطنية المعنية بريادة الأعمال في الدول العربية بإعداد دراسة مستقبلية تستهدف تحديد كيفية تفعيل البنود السابقة على أرض الواقع.

❖ **الاهتمام بزيادة الوعي العربي بأهمية الابتكار ومشروعات ريادة الأعمال:**

- إنشاء وتعميم تجربة مقرر دراسي حول الابتكار وريادة الأعمال في مختلف المراحل الدراسية.
- العمل على تغيير الثقافة السائدة بين الشباب من ثقافة الباحثين عن الوظائف إلى ثقافة صانعي الوظائف.
- إرساء مبادئ ومهارات ريادة الأعمال مثل البحث عن الفرص، تحمل المخاطرة المحسوبة، والتعامل مع الأخطاء كتجربة للتعلم
- محو أمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الشباب العربي كافة لاسيما حديثي التخرج منهم.

❖ دعم مؤسسات العمل العربي المشترك لريادة الأعمال والشركات الناشئة في المنطقة العربية:

يُقترح أن يتضمن هذا الدعم في مرحلته الأولى، توفير المتطلبات التالية:

- إنشاء ما يُقترح أن يطلق عليه "**الاتحاد العربي لرواد الأعمال**" كإحدى مؤسسات المجتمع المدني.
- إنشاء ما يُقترح أن يُطلق عليه "**المرصد العربي لريادة الأعمال والشركات الناشئة**" لمتابعة ورصد وتحليل موقف الدول العربية في كافة التقارير الدولية من منظور شامل.

- إصدار عدد من **الأدلة المنظمة لأنشطة ريادة الأعمال في الدول العربية** لتتم على نفس الأسس والمعايير وبشكل متناغم ومتناسق. ومن أمثلة هذه الأدلة، ما يلي:
  - ما يُقترح أن يُطلق عليه الدليل العربي الموحد لحاضنات الأعمال العربية.
  - ما يُقترح أن يُطلق عليه الدليل العربي الموحد لمسرعات الأعمال العربية.
  - ما يُقترح أن يُطلق عليه الدليل العربي للشركات الناشئة العربية.
- إطلاق مؤسسات العمل العربي المشترك المعنية، عدد من المبادرات التي من شأنها دعم تعزيز ريادة الأعمال باعتبارها إحدى الأدوات الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، مثل:

إطلاق عدد من المبادرات التي من شأنها دعم وتعزيز ريادة الأعمال والشركات الناشئة في الدول العربية. ويقترح ما يلي:

1- مبادرة تستهدف تحقيق ما يلي:

- ✓ تأهيل الشباب العربي من المبتكرين والمبدعين ليصبحوا رواد أعمال قادرون على مزاولة أنشطة استثمارية واجتماعية جديدة ومبتكرة.
- ✓ زيادة مساهمة أجهزة ووزارات الشباب العربية في تعزيز الخبرات والمعارف المطلوبة لدى شباب العرب المبتكرين لإنشاء وتشغيل مشروع استثماري جديد ناجح ومتميز Startup يعتمد علي تطوير فكرة منتج أولي جديد Prototype

2- مبادرة تستهدف الاستفادة من برامج وأنشطة ريادة الأعمال في تعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي لفئة ذوي القدرات الخاصة في المجتمعات العربية.

- التطورات الهامة فيما يخص الأطر المؤسسية والقانونية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالدول العربية.
- على المستوى الإقليمي العربي، وقّعت ١٥ دولة عربية وصادقت ١٩ دولة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

3- إطلاق مبادرة بإعداد استراتيجية حول "المسئولية المجتمعية للشركات الناشئة العربية"

- البناء مستقبلا على الاستراتيجية المقدمة ويعظم الاستفادة منها.
- تكامل الاستراتيجيات الداعمة لريادة الأعمال العربية وتعزيز الشركات الناشئة العربية.

ويقترح هنا دعم ورعاية البرلمان العربي لتنظيم مؤتمر حول المبادرات الجديدة لتعزيز أنشطة ريادة الأعمال والشركات الناشئة في الدول العربية.

القسم الثالث – خطة عمل تنفيذ التوصيات المقترحة في الأجل القصير

مصفوفة الخطة التنفيذية المقترحة لتوصيات الاستراتيجية في الأجل القصير

م	التوصية	متطلبات تنفيذ التوصية	الجهة المسئولة عن التنفيذ	التوقيت المقترح للتنفيذ
أولا- على المستوى الوطني للدول العربية المعنية				
1	تقييم السياسات الحالية في الدول العربية تمهيدًا لتبنى نموذج عربي جديدة لريادة الأعمال.	▪ تنظيم حوار مجتمعي في الدول العربية المعنية حول تعزيز السياسات الوطنية التي تستوعب كل من رواد أعمال الفرصة ورواد أعمال الضرورة. ▪ إعداد دراسة بشأن نتائج تقييم السياسات الحالية لريادة الأعمال في الدول العربية من منظور شامل.	كافة الجهات المعنية بريادة الأعمال في الدول العربية برعاية وإشراف البرلمان العربي.	عام
2	تعظيم الاستفادة من دراسة التجارب الدولية في مجال ريادة الأعمال، وما خلصت إليه التقارير الدولية ذات الصلة.	▪ إعداد خطط التعاون العربي الدول صاحبة أفضل التجارب والممارسات مثل المملكة المتحدة سواء بشكل ثنائي أو جماعي في تعزيز الشركات الناشئة العربية. ▪ إعداد تصورات حول إعادة هيكلة المؤسسات المعنية المعنية بريادة الأعمال والشركات الناشئة. ▪ إعداد مقترحات لتطبيق التوصيات التي خلصت إليها التقارير الدولية ذات الصلة بمجال ريادة الأعمال.	كافة الجهات المعنية بريادة الأعمال في الدول العربية المعنية.	مستمر

تابع/ مصفوفة الخطة التنفيذية المقترحة لتوصيات الاستراتيجية في الأجل القصير

م	التوصية	متطلبات تنفيذ التوصية	الجهة المسئولة عن التنفيذ	التوقيت المقترح للتنفيذ
	أولا- على المستوى الوطني للدول العربية المعنية			
3	زيادة فاعلية مشروعات ريادة الأعمال من الناحية الاستثمارية على المستويين الوطني والعربي	▪ تصميم خريطة استثمارية للمشروعات الريادية التي ثبت جدواها الاقتصادية. ▪ تحديد أولويات اقتصادية أمام رواد الأعمال. ▪ إنشاء قاعدة بيانات تتضمن كافة المشروعات الريادية وتصنيفها جغرافيا وقطاعيا.	كافة الجهات المعنية بريادة الأعمال في الدول العربية المعنية.	عام
4	أهمية ضبط وتطوير الجانب المؤسسي لريادة الأعمال في الدول العربية المعنية.	▪ تنفيذ مقترح يتضمن إنشاء وزارة جديدة تحمل اسم " وزارة ريادة الأعمال ودعم الشركات الناشئة" في الدول العربية. ▪ إنشاء مؤسسات وطنية معنية فقط بصنع وتنفيذ سياسات وبرامج وخطط ريادة الأعمال والشركات الناشئة في الدول العربية. ▪ إنشاء مجلس أعلى لريادة الأعمال في الدول العربية المعنية. ▪ إعداد خطط وطنية لإطلاق منصة لبرامج ومشروعات وسياسات ريادة الأعمال كبوابة وطنية متكاملة.	كافة الجهات المعنية بريادة الأعمال في الدول العربية المعنية.	عام

تابع/ مصفوفة الخطة التنفيذية المقترحة لتوصيات الاستراتيجية في الأجل القصير

م	التوصية	متطلبات تنفيذ التوصية	الجهة المسئولة عن التنفيذ	التوقيت المقترح للتنفيذ
أولا- على المستوى الوطني للدول العربية المعنية				
5	زيادة الوعي العربي بقضايا ريادة الأعمال وأهمية مشروعاتها	▪ إعداد مقرر دراسي حول ريادة الأعمال في مختلف المراحل الدراسية. ▪ إرساء مبادئ ومهارات ريادة الأعمال. ▪ محو أمية ثقافة ريادة الأعمال.	الوزارات والجهات المعنية بالتعليم والبحث العلمي والإعلام في الدول العربية.	عام مع أهمية استمرار جهود محو أمية ثقافة ريادة الأعمال بشكل دائم.
ثانيا- على مستوى العمل العربي المشترك				
6	دعم مؤسسات العمل العربي المشترك لريادة الأعمال والشركات الناشئة في المنطقة العربية	▪ إنشاء ما يُقترح أن يطلق عليه "الاتحاد العربي لرواد الأعمال" كإحدى مؤسسات المجتمع المدني العربي. ▪ إنشاء ما يُقترح أن يُطلق عليه "المرصد العربي لريادة الأعمال والشركات الناشئة" ▪ إصدار عدد من الأدلة المنظمة لأنشطة ريادة الأعمال في الدول العربية. ▪ إطلاق عدد من المبادرات المعززة لأنشطة وبرامج ريادة الأعمال في الدول العربية المعنية.	مؤسسات العمل العربي المشترك بالتعاون مع الجهات المعنية بريادة الأعمال في الدول العربية المعنية.	عام مع أهمية استمرار إطلاق المبادرات بشكل دائم .

الاستراتيجية العربية
لدعم ريادة الأعمال في الدول العربية

القاهرة (23 مايو 2024)

أولاً: قائمـــــة المحتـــــويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإطار العام للاستراتيجية	3
مقدمة	**4**
أولًا: أهداف الاستراتيجية العربية لدعم ريادة الأعمال	**5**
ثانيًا: العائد المتوقع من تطبيق الاستراتيجية العربية لدعم ريادة الأعمال	**6**
ثالثًا: الفئات والجهات التي تستهدفها الاستراتيجية العربية لدعم ريادة الأعمال	**8**
رابعًا: محاور الاستراتيجية العربية لدعم ريادة الأعمال	**8**
المحور الأول – أهم مفاهيم ريادة الأعمال وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية	**10**
♦ **مقدمة**	**11**
القسم الأول: أهم المفاهيم المرتبطة بمجال ريادة الأعمال	**12**
القسم الثاني: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لريادة الأعمال بصفة عامة	**21**
المحور الثاني – أهم التجارب الدولية في ريادة الأعمال والدروس المستفادة منها	**35**
♦ **مقدمة**	**36**
القســـم الأول: ريادة الأعمال في العالم: منظور عام	**37**
القسم الثاني: تجربة المملكة المتحدة في مجال ريادة الأعمال	**43**
القسم الثالث: تجربة جمهورية سنغافورة في مجال ريادة الأعمال	**50**
القسم الرابع: الدروس المستقادة من التجارب والممارسات الدولية	**58**
المحور الثالث – واقع ريادة الأعمال في المنطقة العربية	**64**
مقدمة	**65**
القسم الأول: الجهات والمؤسسات المعنية بريادة الأعمال في المنطقة العربية	**66**
القسم الثاني: واقع ريادة الأعمال في المنطقة العربية: تحليل لأهم المؤشرات	**78**
القسم الثالث: مشكلات وتحديات ريادة الأعمال في المنطقة العربية	**86**

الموضوع	رقم الصفحة
المحور الرابع – أهم سياسات وتوصيات تطوير ريادة الأعمال في المنطقة العربية	**93**
♦ **مقدمة**	**94**
القسم الأول: السياسات المقترحة لزيادة فعالية دور ريادة الأعمال في التنمية المستدامة للدول العربية على المدى الطويل.	**95**
القسم الثاني: التوصيات المقترحة لزيادة فعالية ريادة الأعمال في التنمية المستدامة للدول العربية ومتطلبات تنفيذها في الأجل القصير.	**103**
القسم الثالث: خطة عمل تنفيذ التوصيات المقترحة في الأجل القصير.	**110**

الملاحـــــق

الرقم	موضوع الملحق
1	المبادرات المعززة لأنشطة وبرامج ريادة الأعمال في الدول العربية المعنية.
2	أهم المشكلات والتحديات التي تواجه ريادة الأعمال والسياسات المحفزة للتغلب عليها بالدول العربية.

الإطار العام

للإستراتيجية العربية لدعم ريادة الأعمال في الدول العربية

الاستراتيجية العربية
لدعم ريادة الأعمال في الدول العربية

مقدمة:

لقد أصبح تشجيع ريادة الأعمال من أهم استراتيجيات الدول لمواكبة التطورات المتسارعة خاصة التكنولوجية منها، ولمواجهة آثار الأزمات الاقتصادية العالمية في الوقت الراهن. ففي السنوات الأخيرة، يعيش العالم وفي القلب منه المنطقة العربية أزمات عالمية مركبة وممتدة التأثير؛ أزمة كورونا 2020 وبعدها الأزمة الروسية الأوكرانية عام 2022 وصولا إلى الحرب على غزة عام 2023. وبالتالي تبرز أهمية البحث عن استراتيجيات جديدة تمكن الدول – خاصة الدول النامية ومن بينها الدول العربية – من التعامل مع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي جلبتها تلك الأزمات عبر توفير بدائل وحلول غير تقليدية. ويأتي في مقدمة هذه الاستراتيجيات الجديدة، ما يرتبط منها بدعم ريادة الأعمال التي تحقق عدد من من الفوائد والوظائف الهامة المرتبطة بالكفاءة والتنافسية وخلق فرص العمل وابتكار المنتجات كما تعتبر ريادة الأعمال أحد وسائل مكافحة الفقر والبطالة.

لذلك يوجد اهتمام حكومي ملحوظ في العديد من الدول للترويج لسياسات وبرامج ريادة الأعمال لديها فضلا عن الترويج لنمو وانتشار الشركات الناشئة فيها، فهذه الشركات تمثل أهم نتائج برامج وسياسات ريادة الأعمال في هذه الدول التي تشجع رواد الأعمال من أجل إقامة مشروعات جديدة (الشركات الناشئة). ويأتي الدعم الحكومي لرواد الأعمال في شكل حوافز ضريبية، ومبانٍ ومنشآت وطرق، ونظم اتصالات، تساعدهم على إقامة المشروعات الجديدة. وهناك توجه لاستمرار التشجيع الحكومي مستقبلاً للتوسع في إقامة تلك الشركات باعتبارها أداة لخلق المزيد من الوظائف ورفع مستوى الأداء الاقتصادي في المجتمعات. لذلك تنطلق العديد من الحكومات في صياغة استراتيجياتها الصناعية الابتكارية من دعم النشاط الريادي والتطوير التكنولوجي لدى هؤلاء الرواد.

وهو الأمر الذي يتطلب معه، المزيد من تحليل الدور الذي تقوم به مشروعات ريادة الأعمال أو الشركات الناشئة اقتصاديا واجتماعيا في المنطقة العربية سعيا نحو تحقيق المزيد من تفعيل هذا الدور من خلال تبني استراتيجية عربية جديدة تدعم وتعزز هذا الدور الضروري لدول المنطقة. فقد ارتفعت وتيرة نمو هذه المشروعات وتلك الشركات في العالم، مع ارتفاع أهمية التطبيقات التكنولوجية في تسهيل المعاملات والتمويل الرقمي والدفع الإلكتروني، فقد كشف مسح أجراه مركز التمويل والتكنولوجيا وريادة الأعمال (CFTE) ومقره المملكة المتحدة، عن وجود 157 شركة للتكنولوجيا المالية، والتي تندرج تحت فئة Unicorn، وهي الشركات الناشئة التي لا يقل تقييمها عن مليار دولار (يُقدر إجمالي عدد هذه الشركات

نحو 1515 شركة ناشئة ضمن هذه الفئة على مستوى العالم) فضلا عن 35 شركة ناشئة من فئة decacorn، وهي تلك التي يزيد تقييمها عن 10 مليارات دولار في الدول والصناعات المختلفة حول العالم فلنا أن نتخيل عدد فرص العمل التي توفرها استثمارات الشركات الناشئة في الفئتين المذكورتين. فمازالت المنطقة العربية بعيدة عن هذا التطور في الشركات الناشئة بها سواء من حيث العدد أو من حيث حجم استثمارات هذه الشركات.

وفي ضوء ما سبق، تضمن البرنامج التشريعي للبرلمان العربي تنفيذ مبادرة تستهدف إعداد استراتيجية عربية لدعم ريادة الأعمال في الدول العربية بما يساهم في تطوير السياسات الاقتصادية الوطنية لتلك الدول وتطوير بيئة أعمالها، وبالتالي التوسع في إنشاء الشركات الجديدة وتوفير المزيد من الفرص العمل. ويمكن التعرف على أكثر على الإطار العام لهذه الاستراتيجية من خلال المحاور الأربعة التالية:

أولًا :أهداف الاستراتيجية العربية لدعم ريادة الأعمال

في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها العديد من الدول العربية خاصة في ظل الأزمات العالمية الراهنة، كان لابد من البحث عن الآليات الجديدة والمداخل الحديثة التي يمكن من خلالها مساندة هذه البرامج لكي يتم انتاج آثارها في الوقت المحدد أو الفترة المعلن عنها. وجاء من بين هذه المداخل ريادة الأعمال التي تحظى بأهمية كبيرة في أغلب دول العالم لمساهمتهم الكبيرة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية عبر دعم أنشطة وبرامج رواد الأعمال، وزيادة أعداد الشركات الناشئة، وتطوير المنتجات والخدمات بما يمكنها من الوصول للأسواق العالمية.

وفي ضوء ما سبق، تأتي هذه الاستراتيجية لتحقيق الأهداف التالية:

- المساهمة في تطوير سياسات وخطط وريادة الأعمال في المنطقة العربية بما يساعد على تعظيم دورها في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية. وذلك استنادًا إلى نتائج التقييم الوارد ذكره في البند السابق، ودراسة أفضل الممارسات الدولية في مجال ريادة الأعمال، والتي يتعاظم فيها دور مشروعات ريادة الأعمال أو الشركات الناشئة اقتصاديًا وإجتماعيًا، وذلك عبر توفير استثمارات هذه الشركات لفرص عمل جديدة وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد.
- المساهمة في تطوير أدوات وبرامج ريادة الأعمال في البلاد العربية استنادا إلى أن هذه الريادة تمثل واحدة من أهم استراتيجيات الدول لمواجهة آثار الأزمات الاقتصادية وخاصة في ظل ما

يعيشه العالم العربي في الآونة الأخيرة؛ حيث تحقق ريادة الأعمال عدد من الوظائف الهامة المرتبطة بالكفاءة والتنافسية وخلق فرص العمل وابتكار المنتجات كما تعتبر ريادة الأعمال أحد وسائل مكافحة الفقر والبطالة.

- تحليل وتقييم دور مؤسسات ريادة الأعمال العربية في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا من أهمية هذه المؤسسات في التعامل مع مشكلات المجتمعات العربية وبصفة خاصة فئة الشباب العربي سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل، وما يتطلبه ذلك من أن تصبح "ريادة الأعمال" جزء من ثقافة الشباب العربي.
- توجيه صانعي السياسات الاقتصادية العربية نحو أهمية تبنى المزيد من خطط وبرامج ريادة الأعمال وما يرتبط بذلك من زيادة الاستثمار في قدرات الشباب العربي وتمكينهم بما يلزم كي ينخرطوا بفاعلية في عمليات التنمية المحلية والوطنية من خلال تطويرهم لحلول إنمائية ابتكارية، فما أحوج العالم العربي لمثل هذه الحلول خاصة في الوقت الراهن. فالشباب يمكن أن يصبحوا عوامل تغيير إيجابية يمكن أن تساعد في معالجة المشاكل المحيطة بحاضر ومستقبل الوطن العربي وإيجاد حلول لها.

ثانيًا: العائد المتوقع من تطبيق الاستراتيجية العربية لدعم ريادة الأعمال

يتمثل هذا العائد في تحقيق المزيد من تفعيل مشاركة الشباب العربي في سياسات وخطط وبرامج التنمية عبر ريادة الأعمال كمدخل هام لزيادة الاستثمار في الموارد البشرية الشبابية، وبما يمكن الشباب من تعظيم الاستفادة من كامل إمكانيتهم كأفراد وقادة وعوامل تغيير لأوطانهم نحو الأفضل في شتى المجالات. فالتمكين الاقتصادي للشباب يوفر منافع اجتماعية عديدة، أهمها تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، كما يوفر إمكانية التحوّل الاجتماعي من خلال تفاعل متزايد وتواصل بناء بين الأجيال. فمشروعات ريادة الأعمال أو الشركات الناشئة من خلال ما توفره من فرص العمل للشباب، تساعد في تعزيز التماسك الاجتماعي، وتعيد ترسيخ الثقة بالأنظمة السياسية والمؤسسات وتوفر آلية هامة لتبادل الأفكار والآراء بين الأجيال؛ حيث تمنح الوظائف الشباب الإحساس بالهوية والكرامة، وتمنح أيضاً احترام القيم الاجتماعية. وبصفة عامة، تساهم ريادة الأعمال في عملية توسيع خيارات الشباب من خلال زيادة قدراتها والفرص أمامهم بطرق مستدامة من الناحيتين الاقتصادية – الاجتماعية والبيئية، والاستفادة من الحاضر دون المساس بالمستقبل. فالعالم العربي اليوم في أمس الحاجة إلى توفير أشكال جديدة من تنمية القدرات لتزويد الشباب بالمهارات التي يحتاجون لزيادة مساهمتهم في النمو اقتصادي والتنمية المستدامة.

وبشكل مبدئي، يمكن تحديد العائد المتوقع من تطبيق الإستراتيجية المقترحة، فيما يلي:

- تطوير نموذج عربي جديد لريادة الأعمال يراعي المتغيرات التي تشهدها الدول العربية في الوقت الراهن، وتوفير متطلبات تطبيقه في هذه الدول، وذلك انطلاقا من الاتي:

  - ✓ حاجة الدول العربية إلى نموذج لريادة أعمال جديد يركز على ما يُطلق عليه "**ريادة الفرصة**"؛ بما يعنى تعظيم الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة في الاقتصاديات العربية بما يساهم في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية، وذلك في مقابل ما يُطلق عليه "**ريادة الضرورة**" التي يلجأ إليها الشباب الذين لا يجدون فرص عمل في السوق وبالتالي فهم مجبرون بأن يقوموا بأعمال تمكنهم من كسب قوتهم – بصرف النظر عن أهميتها للتنمية الاقتصادية – حيث تُعد ريادة الضرورة نوع من الانخراط في التوظف الذاتي فقط. والتفرقة بين هذين النوعين من ريادة الأعمال تؤدي بنا إلى أن ريادي الضرورة لا يسهمون في التنمية الاقتصادية بينما ريادي الفرصة يسهمون بشكل فعال في التنمية الاقتصادية، والمشكلة التي تواجه الاقطار العربية هنا تأتي من أن ريادي الضرورة يشكلون الجزء الأكبر من ريادي الأعمال فيها.
  - ✓ حاجة الدول العربية إلى نموذج جديد متطور لريادة أعمال يركز على إيجاد حلول تكنولوجية مبتكرة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة خاصة تلك المرتبطة بتحديات البيئة العربية.

- إدراك مجتمع الأعمال العربي أهمية تحسين بيئة ريادة الأعمال العربية سواء مستوى الأفراد أو المؤسسات، وهو ما يمهد الطريق لتعزيز العمل العربي المشترك لتحسين أداء الدول العربية في التقارير والمؤشرات الدولية مثل المؤشر العالمي لريادة الأعمال العالمي (GEI)، فقد قدر هذا المؤشر أن تحسن أداء تلك المؤشرات بنسبة 10% سيسهم في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاديات الدول، ويتفاوت هذا المقدار من دولة إلى أخرى. فبتطبيق هذا على إحدى الدول العربية وهي مصر، فإن تحسين بيئة الأعمال في مصر من خلال تحسين الأداء في المؤشرات الفرعية للمؤشر العالمي لريادة الأعمال العالمي (GEI) بنسبة (10%) في عام 2017، يترتب عليه تحقيق قيمة مضافة بمقدار (190) مليار دولار للاقتصاد المصري. ويمكن معرفة أهمية هذه الإضافة في ضوء ما سجله الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المصري في العام، والذي بلغ نحو (235.37) مليار دولار أي أن القيمة المضافة للاقتصاد المصري في هذه الحالة تعادل ما نسبته (80%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام. فلنا أن نتخيل عدد فرص العمل المرتبطة بتلك الزيادة الهائلة بما يحقق قفزة في تخيض معدلات البطالة.
- زيادة اهتمام كل من رواد الأعمال العرب وأصحاب الشركات الناشئة العربية أو المساهمين فيها، ومسئولي المؤسسات المعنية في الدول العربية نحو أهمية التركيز على "**جودة الشركات الناشئة**" حتى يتحقق أثرها في زيادة معدلات كل من الاستثمار والتشغيل في الدول العربية، وذلك في ظل تأكيد

معهد ريادة الأعمال والتنمية على أن جودة الشركات الناشئة في كل دولة أهم من عددها. وتحتاج هذه الجودة إلى عملية إعداد طويلة تسبق تأسيس الشركات الناشئة وتشترك بها عدة جهات مثل الحكومات ومؤسسات التعليم الثانوي والجامعي والبحث العلمي. فالشركات الناشئة ذات الجودة هي العمود الفقري للاقتصاد الأمريكي، وليس الشركات العملاقة.

ثالثًا: الفئات والجهات التي تستهدفها الاستراتيجية العربية لدعم ريادة الأعمال

تمثل هذه الاستراتيجية محور اهتمام للجهات التالية:

- صانعي السياسات ومسئولي الجهات والوزارات المعنية بريادة الأعمال والشركات الناشئة والاستثمار.
- رواد الأعمال والمستثمرون من أصحاب الشركات الناشئة العربية أو المساهمين فيها.
- مسئولي الهيئات الدولية والإقليمية المعنية بريادة الأعمال، وبدعم برامج تنمية وتطوير الشركات الناشئة في المنطقة العربية.

رابعًا: محاور الاستراتيجية العربية لدعم ريادة الأعمال

تُعد ريادة الأعمال محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي في أي دولة في ظل انتشار معدلات البطالة على مستوى العالم، وتفاقم أزمة الهجرة في الوقت الذي تعصف فيه الصراعات ببعض الدول، وغيرها من المشكلات تؤثر على الأوضاع الاقتصادية للدول. فغالبًا ما يُشار لمشروعات ريادة الأعمال أو الشركات الناشئة على أنّها محرّكات التطوير لأيّ اقتصاد، حيث أنّها عند اتباع عوامل النجاح الأساسية المتمثّلة في الحصول على التمويل المناسب وتوفير الموارد المالية، وتزويدها بالموظفين المناسبين، خاصّة المبرمجين بالإضافة إلى اتباع استراتيجية تسويقية صحيحة، فعند الالتزام بكلّ هذه العوامل، فإن هذه الشركات الناشئة تحقق نجاحات كبيرة وتسهم بشكل كبير في دفع عجلة الاقتصاد في دول تواجدها.

وفي ضوء ما سبق، والأهداف سالفة الذكر، سوف تتضمن الاستراتيجية العربية لدعم ريادة الأعمال، المحاور الأساسية الأربعة التالية:

المحور الأول – أهم مفاهيم ريادة الأعمال وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية

سوف يركز هذا المحور على ما يلي:

- أهم المفاهيم المرتبطة بمجال ريادة الأعمال.

(ريادة الأعمال – حاضنات الأعمال – مسرعات النمو – الشركات الناشئة).

- الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لريادة الأعمال بصفة عامة.

المحور الثاني – تقييم أهم التجارب والممارسات الدولية في ريادة الأعمال والدروس المستفادة منها

سوف يركز هذا المحور على ما يلي:

- ريادة الأعمال في العالم من منظور عام.
- أفضل التجارب الدولية في مجال ريادة الأعمال (تجربة كل من المملكة المتحدة، وسنغافورة).
- الدروس المستقادة من التجارب والممارسات الدولية.

المحور الثاني – تقييم سياسات وواقع ريادة الأعمال في المنطقة العربية

سوف يركز هذا المحور على ما يلي:

- تحليل سياسات ريادة الأعمال في المنطقة العربية والجهات المنفذة لها.
- واقع ريادة الأعمال في المنطقة العربية: تحليل لأهم المؤشرات.
- أهم التحديات التي تواجه ريادة الأعمال في المنطقة العربية.

المحور الرابع – أهم توصيات تطوير سياسات وبرامج ريادة الأعمال في المنطقة العربية

سوف يركز هذا المحور على ما يلي:

- السياسات المقترحة لزيادة فعالية دور ريادة الأعمال في التنمية المستدامة للدول العربية على المدى الطويل.
- التوصيات المقترحة لزيادة فعالية ريادة الأعمال في التنمية المستدامة الدول العربية ومتطلبات تنفيذها في الأجل الأقصير.
- خطة عمل تنفيذ التوصيات المقترحة في الأجل القصير.

المحور الأول

أهم مفاهيم ريادة الأعمال وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية

مقدمـة:

تطور مفهوم ريادة الأعمال منذ القرن السابع عشر، وتعددت النظريات الاقتصادية إلى تفسير مضمونه والعوامل المؤثرة فيه، والتي سعى علماء الاقتصاد إلى رصدها على مدار القرون والحقب التاريخية المختلفة. فهناك من يرى أن هذه العوامل تتمثل في المخاطرة وهناك من يرى أن هذا المفهوم يرتبط بتحمل هذه المخاطرة في الوساطة بين الإنتاج والبيع أو في تنظيم وسائل الإنتاج. وذهب فريق ثالث إلى الربط بين ريادة الأعمال في صورة القدرة على التعامل مع عدم التأكد السائد في المجتمع، بينما يرى آخرون أن ريادة الأعمال تستهدف كسر الحالة المسيطرة على النظام الاقتصادي من خلال ما يتم تقديمه من ابتكارات.

وفي ضوء ما سبق تثار العديد من التساؤلات أهمها: ما مضمون مفهوم ريادة الأعمال، وما أهم المفاهيم المرتبطة به؟ وما هي الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لمشروعات ريادة الأعمال؟

ويأتي هذا المحور للإجابة عن التساؤلات سالفة الذكر، وذلك من خلال القسمين التاليين:

- **القسم الأول:** أهم المفاهيم المرتبطة بمجال ريادة الأعمال.
- **القسم الثاني:** الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لريادة الأعمال بصفة عامة.

القسم الأول

أهم المفاهيم المرتبطة بمجال ريادة الأعمال

يساعد تحديد تعريفات المفاهيم المستخدمة في مجال ريادة الأعمال، في استخدام لغة مشتركة بين أصحاب المصلحة في مجتمع ريادة الأعمال Ecosystem. وهذا يشكل أساس مهم لفهم مشترك للتحديات والفرص في البيئة الداعمة لمشروعات ريادة الأعمال.

وفي ضوء ما سبق، يمكن تحديد أهم المفاهيم المستخدمة في حقل ريادة الأعمال، وذلك على النحو التالي:

1. **مصطلح الريادة Entrepreneurship:**

تتعدد تعريفات مفهوم ريادة الأعمال، تم إختيار إحداها الذي يذهب إلى تعريف ريادة الأعمال بأنها "عملية خلق شيء جديد ذي قيمة من خلال تكريس الوقت والجهد اللازمين، وتحمل المخاطر المالية والنفسية والاجتماعية المصاحبة، وما يرتبط بذلك من تلقي المكافآت الناتجة عنه" [(1)].

2. **مصطلح الريادي Entrepreneur**

عرف Daniel هذا المصطلح في عام 2004 بأنه "الشخص الذي يستطيع تنظيم وإدارة الأعمال مع تبني المخاطرة لتحقيق الربحية، وقد يستعين بالمستشارين من أجل انجاز أعماله".

3. **المنظمات الريادية Entrepreneurial organizations:**

هي كيانات حاضنة ومساهمة بقوة في التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي عن طريق توليد الابتكارات وتنمية الأسواق وإيجاد فرص العمل وإدخال التكنولوجيا المتطورة لتحسين السلع والخدمات سواء كان ذلك ضمن نطاق محلي أو دولي.

4. **الفرص الريادية Entrepreneurial opportunities ":**

---

(1) Samia A. Kargwell, **A Comparative Study on Gender and Entrepreneurship Development: Still a Male's World within UAE cultural Context,** International Journal of Business and Social Science Vol. 3 No. 6; March 2012, P.46.

هي الظروف التي تجعل من منتج او خدمة جديدة تلبي حاجة السوق، وعادة ما تتواجد في بيئة ديناميكية متغيرة وغير مستقرة ويكون فيها مستوى عدم التأكد عالي للغاية"[1].

وبعد التعرف على مفهوم ريادة الأعمال، وما يرتبط به من مفاهيم بصفة عامة سوف يتم تناول عدد من المفاهيم الأخرى ذات الصلة استكمالا للإطار المفاهيمي لريادة الأعمال نظرا لطبيعة الاستراتيجية المقدمة التي تتطلب التعرف على مفهوم ريادة الأعمال وفقا لعناصر المظلة المفاهيمية لهذا المفهوم وعناصرها والعلاقة التي تربط هذه المفاهيم ببعضها البعض، وذلك على النحو التالي:

5. مصطلح حاضنات الأعمال:

حاضنة الأعمال هي مكان محدد يعمل على استضافة المشروعات الناشئة التي لم يتم التأكد من عدم نجاحها في السوق، ويوفر لها البيئة المناسبة لكي تصل إلى مرحلة النضج والاستقرار من خلال إقامة العلاقات والروابط مع كل عناصر المجتمع. وتعود نشأة هذه الفكرة إلى بداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، وبريطانيا، إيطاليا، والمكسيك كأسلوب من أساليب التنمية الاقتصادية وخلق الوظائف والحد من البطالة ثم انتشرت في الدول النامية (إندونيسيا، الهند، بيرو وغيرها) وتركزت في مجالات صناعة الأحذية والملابس، وصقل الماس وتكنولوجيا المعلومات بتشجيع من الأمم المتحدة.

تأسست فكرة الحاضنات على فلسفة بسيطة هي توفير الرعاية والدعم للمشروعات في أول حياتها لزيادة نسبة نجاحها ووضع آليات فعالة لدعمها لأنها كالمولود الصغير الذي يحتاج لرعاية في بداية حياته حتى يمكنه الاعتماد على النفس. فحاضنة الأعمال تمثل منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز مناسب به كل الإمكانيات المطلوبة لبدء المشروع، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة محددة متخصصة تقدم جميع أنواع الدعم اللازم. وترجع أهمية الحاضنات في أنها توفر عناصر لا تقدمها جهات داعمة أخرى كالمكان والدعم التكنولوجي العلمي الصناعي بالإضافة للدعم التقليدي الإداري والمالي والفني والتسويقي والاستشاري ودراسات الجدوى وفتح الأسواق ووضع خطط المشروعات [2].

ونظرًا لأهمية هذه الحاضنات ودورها في تحقيق برامج ريادة الأعمال في الدول المختلفة على أرض الواقع، فسوف يتم استعراضها تفصيلا من خلال النقاط الأساسية التالية:

(أ) تعريفات مفهوم حاضنات الأعمال:

---

(1) عمرو علاء زيدان، ريادة الأعمال القوة الدافعة للاقتصادات الوطنية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2006 ، ص 14.

(2) هالة محمد لبيب عنبة ، **المشروعات الصغيرة للشباب ما بعد عصر ريادة الأعمال** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2017م ، ص 38.

وبصفة عامة، تتعدد تعريفات حاضنات الأعمال باعتبارها أهم أدوات ريادة الأعمال؛ من بينهم تعريف الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال بأنها " هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين (الخبرات، الأماكن، الدعم المالي) لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات".

(ب) أنواع وتصنيفات حاضنات الأعمال:

تمثل حاضنات الأعمال أحد أهم أنواع الدعم التي يتم تصميمها لمساندة المشروعات الجديدة بمختلف أنواعها، والمساعدة على النمو والتطور، وهناك العديد من التصنيفات لأنواع الحاضنات وذلك حسب الهدف الذي أنشئت من أجله، ومن أهم أنواعها نذكر ما يلي [1]:

- **الحاضنة الإقليمية:** هذا النوع من الحاضنات يخدم منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها، ويعمل على استخدام الموارد المحلية من الخامات والخدمات واستثمار الطاقات الشبابية العاطلة في هذه المنطقة.
- **الحاضنة الدولية:** تروج هذه الحاضنة لاستقطاب رأس المال الأجنبي مع عملية نقل التقنية مؤكدة على الجودة العالية، وتركز على التعاون الدولي المالي والتكنولوجي بهدف تأهيل الشركات القومية من خلال الشركات الدولية وتطويرها ودفعها للتوسع والاتجاه إلى الأسواق الخارجية.
- **الحاضنة الصناعية:** تقام داخل منطقة صناعية معينة بعد تحديد احتياجات هذه المنطقة من الصناعات والخدمات المساندة، حيث يتم تبادل المنافع بين المصانع الكبيرة والمشروعات الصغيرة المنتسبة للحاضنة.
- **حاضنة قطاعية:** تعمل هذه الحاضنة على خدمة قطاع أو نشاط محدد مثل البرمجيات أو الصناعات الهندسية، وتدار بواسطة خبراء متخصصين بالنشاط المراد التركيز عليه.
- **الحاضنة التقنية:** وهي حاضنات تكنولوجية يهدف إلى استثمار تصميمات متقدمة لمنتجات جديدة مع امتلاكها لمعدات وأجهزة متطورة، والاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشروعات ناجحة.

(1) نبيل محمد شبلي، دور حاضنات المشروعات الصغيرة في دعم الإبداع العربي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 97 ، جامعة دبي، 2004م ، ص ص123 – 124.

- **الحاضنة البحثية:** عادة ما تكون هذه الحاضنة داخل جامعة أو مركز أبحاث، تعمل على تطوير الأفكار والأبحاث وتصميمات أعضاء هيئة التدريس.
- **حاضنة الإنترنت:** هي مؤسسة تساعد شركات الإنترنت والبرمجيات الناشئة على النمو حتى الوصول إلى مرحلة النضج.

بالإضافة إلى للأنواع السابقة هناك أنواع أخرى من الحاضنات، مثل الحاضنات المتخصصة في المجالات الإبداعية والفنية.

(ج)خدمات حاضنات الأعمال:

يقوم عمل حاضنات الأعمال على أساس تطوير آلية تعمل على احتضان أصحاب الأفكار الإبداعية ورعايتها، والمشروعات ذات النمو العالي داخل حيز مكاني محدد، ويقدم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين، ورواد الأعمال من أصحاب الأفكار الجديدة والتكنولوجية، وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروع، وذلك على الأسس والمعايير المتطورة، ومن خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات، ومواجهة المخاطر العالية المترتبة على إقامتها.

وتؤدي حاضنات الأعمال دورًا هامًا في رعاية المشروعات وتطويرها، حيث تقوم هذه الحاضنات بالمساهمة في رعاية المشروعات الإبداعية وتطويرها من خلال تقديم الخدمات الأساسية المتمثلة[1]:

- ✓ تقديم الخدمات الاستشارية المتعلقة بدراسة جدوى المشاريع، واختيار المواد، الآلات ، المعدات وطرق العمل.
- ✓ توفير المباني للمؤسسات الصغيرة بالإضافة إلى أجهزة الاتصال (الفاكس ، الإنترنت..)
- ✓ توفير المساندة والاستشارة المالية، الإدارية، والتسويقية.
- ✓ ربط المؤسسة المحتضنة بمختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية.
- ✓ تقديم الدعم الفني (تصميم تطوير المنتج، تحسين الجودة).
- ✓ التدريب الإداري أو التقني لعاملي الحاضنة أو هيئات خاصة.
- ✓ تقديم خدمات الصيانة.

6. مصطلح مسرعات الأعمال:

تعد برامج مسرعات الأعمال ظاهرة جديدة وحديثة في عالم ريادة الأعمال، تستهدف الشركات الرائدة الناشئة التي أنهت فترة الاحتضان في حاضنات الأعمال والتي يتوفر لديها نموذج أولي من المنتج

(1)عاطف الشبراوي إبراهيم ، **حاضنات الأعمال:مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية ، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة** – ايسيسكو – 2005م ، ص 15.

وذلك لدعمها وتقديمها لمجموعة من الخدمات مثل: التمويل المبدئي الذي يساعدها على تغطية التكاليف التي تحتاجها الشركة خلال فترة التسريع أو نمو الأعمال، خدمات التوجيه والإرشاد، وخدمات التشبيك وذلك لمساعدتها للتحقيق أهدافها من الالتحاق ببرنامج التسريع أو تشجيع النمو ودفعها نحو النجاح. وفي ضوء ما سبق، سوف يتم استعراض مسرعات الأعمال بهدف تحديد دورها في حياة الأعمال الريادية الناشئة، وذلك علي النحو التالي[1]:

(أ) مفهوم مسرعات الأعمال

تُعرف مسرعات الأعمال على "أنها شكل جديد نسبيًا من أشكال احتضان الشركات الناشئة؛ فهي تساعد الشركات الناشئة على النجاح في المراحل المبكرة من مراحل تطوير أعمالهم من خلال خدمات الدعم التي تقدمها لهم" [2].

(ب) نشأة مسرعات الأعمال:

ظهرت أول مسرعة أعمال في العالم في مدينة كامبردج في ولاية Masschusetts عام 2005م والتي أسسها Paul Graham وأطلق عليهاY-Combinator. وفي عام 2007 قام David Cohen and Brad Feld وهم اثنين من مستثمري المشاريع الناشئة بإقامة مسرعة أعمال أسموها Tech Stars في مدينة Boulder في ولاية Colorado. وبصفة عامة ترجع أسباب ظهور مسرعات الأعمال إلى ما يلي:

- وجود فجوة في دعم أصحاب الشركات الناشئة من قبل المستثمرين خاصة بعد ظهور الانترنت الذي مثل حافزًا لظهور هذا النوع من شركات الأعمال.
- انخفاض تكاليف التكنولوجيا؛ فالأجهزة والبرامج مثّلت عاملًا مهمًا في زيادة عدد الشركات الناشئة وبرامج تسريع الأعمال.
- وجود كل من الانترنت، شركات تكنولوجيا المحمول الناشئة، فرق الموهوبين وطموحاتهم، والطلب من المستثمرين والمستهلكين للسلع الجديدة. وهو الأمر الذي يمثل حافزا لظهور مسرعات الأعمال واغتنامها لتلك الفرص في سوق الابتكار.

---

(1) داليا أحمد محمد يونس ، واقع مسرعات الأعمال في زيادة فرص نجاح الشركات الريادية الناشئة في قطاع غزة ، **رسالة ماجستير** ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية بغزة ، 2017م ، ص ص 19-22.

(2) Clarysse, B., & Yusubova, **A Success factors of business accelerator,** Conference Technology business incubation mechanisms and sustainable regional development. Toulouse: Department of Innovation, entrepreneurship and services management, 23 October 2014, P.12.

- الحرص على تقليل مخاطر الاستثمار بالنسبة للمستثمرين ذوي رؤوس الأموال، من خلال استثماراهم مبالغ قليلة في عدد كبير من الشركات الناشئة الواعدة.

(ج) أنواع مسرعات الأعمال:

تتنوع مسرعات الأعمال وفقا لمتطلبات أصحاب المصلحة من الشركات، المستثمرين والسلطات العامة، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين عدة من أنواع مسرعات الأعمال وذلك على النحو التالي:

- مسرعات الأعمال الشاملة؛ التي تقدم خدماتها لجميع أنواع الشركات الناشئة.
- مسرعات الأعمال المحددة؛ التي تركز على مجالات صناعية أو تكنولوجية محددة.
- مسرعات الأعمال العامة؛ التي تقوم منظمات غير ربحية بالإنفاق عليها.
- مسرعات الأعمال الخاصة؛ التي تقوم الشركات الاستثمارية أو المستثمرين بالإنفاق عليها.
- مسرعات الأعمال التأسيسية؛ تحصل على حصة في رأس المال مقابل دعمها للأعمال الناشئة.
- مسرعات الأعمال التأسيسية ذات المصادر المفتوحة؛ لا تحصل على حصة في رأس المال.

7. مصطلح الشركات الناشئة Start Ups:

سوف يتم التركيز على هذا المصطلح لأن الشركات الناشئة هي الغاية من كل سياسات وبرامج ريادة الأعمال. فقد تم إجراء إحدى الدراسات البحثية الرائدة المنشورة حول تعريفات الشركات الناشئة بواسطة Lugar & Koo في بحثهم حول تعريف الشركات الناشئة والتي تساعد في تمييز الشركات الناشئة عن الشركات الجديدة الأخرى، حيث تم تعريف الشركات الناشئة بالسمات، وذلك علي النحو التالي[1]:

أ- **شركات جديدة:** شركة لم تكن موجودة من قبل خلال فترة زمنية محددة؛ تستخدم معظم الدراسات حول الشركات الناشئة كلمة "جديدة" كمميز رئيسي. وهي تشير إلى إنشاء مؤسسة جديدة تمامًا لم تكن موجودة سابقًا كمنظمة. وهذا يستثني الشركات التي أُنشئت بإجراء تغييرات في الإسم أو الملكية أو الموقع أو الوضع القانوني.

ب-**شركة نشطة:** شركة تبدأ بتوظيف موظف واحد مدفوع الأجر على الأقل خلال فترة زمنية محددة؛ في الواقع بعض الشركات مسجلة على الورق فقط، ولهذا السبب من المهم إضافة كلمة "نشطة" كمعيار ثانٍ وبالتالي لكي تعتبر الشركة شركة ناشئة ينبغي أن لاتكون جديدة فحسب بل ينبغي أن تقوم بنشاط فعلي في انتاج وتجارة السلع أو الخدمات. قام Dun & Bradstreet، على سبيل المثال؛ بتعريف الشركات الناشئة بأنها "مؤسسات نشطة تم افتتاحها حديثًا". واستثناء الشركات

(1) Luger, M. I., & Koo, J. (2005). **Defining and tracking business start-ups**, Small Business Economics, 24(1), pp.17-28.

غير النشطة لن يؤثر على نتائج دراسات التأثير الاقتصادي؛ حيث أن معظم الشركات المسجلة ورقيًا لا تنشئ قيمة مضافة أو توظف أرفرادًا أو تستثمر، ممايجعل تأثيرها على الاقتصاد ضئيلًا.

ج- **شركة مستقلة:** شركة ليست تابعة أو فرعًا لشركة موجودة؛ يمكن إنشاء شركات جديدة من قبل مؤسس واحد أو مجموعة من المؤسسين الفرديين، ولكن هناك أيضًا الشركات الجديدة التي أنشأتها شركات قائمة كفروع لها. فلا بد من التمييز بين الشركات الجديدة التي تم تأسيسها كفروع والشركات الجديدة التي أنشأها المؤسسون الأصليون من حيث الحجم، الرسملة والمؤثرات الاقتصادية. إن اعتبار الشركات التابعة لشركة أُم كشركات ناشئة سيؤدي إلى تشويه الصورة من حيث من حيث احتياجات الشركات الناشئة وأدائها؛ حيث تعتمد هذه الشركات على دعم الشركات الأُم في الموارد والقدرات، في حين يتعين على الشركات الناشئة أن تبدأ من الصفر ولها وصول محدود إلى مثل هذا الدعم. ينبغي أن تستهدف أية حوافز وأي دعم مقترح للشركان الناشئة الشركات التي تؤسس من رواد الأعمال بشكل مباشر وليس فروع لشركات أخرى، في حين يمكن للشركات التي لها فروع أن تستفيد من خطط الحوافز والدعم الأخرى التي تستهدف الشركات القائمة والناضجة التي تخطط للنمو في قطاعات محددة أو في مناطق جغرافية محددة.

بصفة عامة تتعدد تعريفات الدول للشركات الناشئة، وذلك على النحو المبين بالجدول التالي:

الجدول رقم (1)

تعريفات بعض الدول للشركات الناشئة أو مشروعات ريادة الأعمال

البلد	الفئة العمرية	معايير التشغيل الأخرى	مصدر التعريف	مضمون التعريف
تونس	لا يزيد عمرها عن ٨ سنوات	عدد الموظفين؛ إجمالي الأصول؛ الإيرادات	قانون الشركات الناشئة (٢٠١٨)	الشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة على التكنولوجيا وذات النمو العالي
لاتفيا	لا يزيد عمرها عن ٥ سنوات	الدخل: لم يتم توزيع الأرباح كأرباح أسهم وأعيد استثمارها في تطوير الشركة الناشئة؛ المتأخرات الضريبية: ما لا يقل عن ٧٠٪ من الموظفين يحملون الماجستير أو الدكتوراه	القانون الخاص بالمساعدات للشركات الناشئة (٢٠١٦)	أعمال مبتكرة وقابلة للتطوير مع إمكانات نمو عالية
الفلبين	لا يزيد عمرها عن ٥ سنوات	مصاريف البحث والتطوير (كنسبة مئوية من إجمالي تكاليف التشغيل)؛ الإيرادات السنوية الإجمالية	قانون الشركات الناشئة المبتكرة (٢٠١٧)	الشركات ذات المنتجات أو العمليات أو نماذج الأعمال المبتكرة التي ليست مجرد مستخدم نهائي للابتكار
الاتحاد الأوروبي	أصغر من ١٠ سنوات	النمو في المبيعات وفي التوظيف	المراقب الأوروبي للشركات الناشئة (٢٠١٥)	الشركات الناشئة التي تتميز بتكنولوجيات و/أو نماذج أعمال مبتكرة (عالية)
إيطاليا	لا يزيد عمرها عن ٤ سنوات	الإيرادات: شركة خاضعة للضريبة مملوكة مباشرة لحصة ٥١٪ على الأقل من قبل الأفراد	قانون الشركات الناشئة (٢٠١٢)	الشركات الناشئة المبتكرة
الهند	لا يزيد عمرها عن ٧ سنوات (١٠ سنوات للشركات الناشئة المختصة في التكنولوجيا الحيوية)	الإيرادات: لم يتم إنشاء الشركة الناشئة من خلال تقسيم أو إعادة بناء أعمال قائمة	قانون الشركات الناشئة (٢٠١٨)	الكيان الذي يعمل من أجل الابتكار أو تطوير أو تحسين المنتجات أو العمليات أو الخدمات أو إذا كان نموذجًا تجاريًا قابلاً للتطوير مع إمكانات كبيرة لتوفير فرص العمل أو تكوين الثروات

المصدر: اقتصاد الشركات الناشئة في الأردن تقييم المساهمة القتصادية وإمكانات الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا ، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي(GIZ) ، 2019، ص20.

ويتم تعريف الشركات الناشئة استنادًا إلى جداوها الاقتصادية، حيث تُعرف على أنها " الشركات الناشئة ذات التكنولوجيا المتطورة أو القائمة على المعرفة أو المبتكرة ". يرجع ذلك على الأرجح إلى حقيقة أن هذه الشركات تعتبر قادرة على توليد المزيد من التأثير الاقتصادي مقارنة بالشركات الناشئة الأخرى. فوفقًا لمولر (Müller) [1] هناك مجموعة واسعة من الشركات الناشئة، يبدو أن بعضها فقط له تأثير إيجابي ملحوظ على التنمية الاقتصادية. فالشركات الجديدة القائمة على التكنولوجيا والشركات الناشئة القائمة على الفرص هي نوع من الشركات الجديدة التي من المرجح أن تولد عددًا كبيرًا من الوظائف

(1) Müller, B., & Rammer, C., Start-up promotion instruments in OECD countries and their application in developing countries. ZEW Gutachten/Forschungsberichte, (2012).

وتنمو بسرعة. من ناحية أخرى، من المرجح أن يكون لدى الشركات الناشئة المقلِّدة التي تنسخ نماذج الأعمال الناجحة والشركات التي تم إنشاؤها للهروب من البطالة (ريادة الاعمال القائمة على الضرورة) معدلات نمو وتأثير اقتصادي أقل نسبيًا. ويتبين من التعريف السابق أهمية الشركات الناشئة في تطوير اقتصادات الدول بصفة عامة، وزيادة قدرة هذه الدول على جذب المزيد من الأموال للاستثمار في هذه الشركات.

وبعد العرض السابق لمفهوم ريادة الأعمال وما يرتبط به من مفاهيم، يمكن رصد الملاحظات التالية:

1. في ضوء تنوع وتعدد تعريفات مفهوم ريادة الأعمال، فقد اتجه البعض إلي محاولة تعريف هذا المفهوم من خلال تحديد سماته ومكوناته الرئيسة. فبشكل عام يتضمن مفهوم الريادة كل من الفرصة والمخاطرة، فيما تتكون العملية الريادية من كل من الآتي [1]:
   أ- الفرصة.
   ب- المخاطرة.
   ج- الابتكار الذي يخلق الفرصة.
   د- الريادي الذي يدرك الفرصة.
   هـ- الموارد التي تستثمر الفرصة وتنشأ المنظمة الجديدة أو تطور القائمة.
2. أغلب التعريفات تتجه إلى أن "النمو هو جوهر الريادة"، حيث يشير Peter Drucker أن الريادة هي ممارسة تبدأ بحدث أو نشاط معين مثل خلق منظمة جديدة أو مشروع جديد، تستمر ذاتياً وتحقق العوائد المجزية، وهذا ما يطلق عليه النموذج الإرشادي الريادي، الذي يتضمن دراسة البيئة بمختلف جوانبها وأبعادها والتي تؤثر على تكوين المشروع الجديد، فبدون خلق مشروع جديد لا يمكن للريادة بمعناها العميق والدقيق أن تحدث.
3. تنظر هذه الاستراتيجية إلى مفهوم ريادة الأعمال من خلال التعريفين التاليين:
   أ- "أحد الأليات أو الأدوات أو الوسائل التي تمكن من تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد من خلال الخلق أو الابتكار، والذي يشمل بمعانيه كل من خلق الفرصة الاستثمارية من خلال تطوير الفكرة لتصبح منتج أولي، وخلق المشروع وبالتالي خلق الثروة وخلق فرص عمل جديدة".
   ب- "أنها نمط من أنماط الاستثمار، هو ما يمكن أن يُطلق عليه "الاستثمار الرائد" أو الاستثمار في مرحلة مبكرة من عمر المشروعات".
4. استخدام البعض لمصطلح "مشروعات ريادة الأعمال" كمرادف لمصطلح "الشركات الناشئة"، فقد ورد مفهوم مشروعات ريادة الأعمال في القانون المصري المعنون "تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية

---

(2) إيثار عبد الهادي محمد وسعدون محمد سلمان ، **دور ريادة منظمات الأعمال في التنمية الاقتصادية** ، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، جامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011م ، ص 4.

الصغر" الصادر رقم (152) لسنة 2020 ولائحته التنفيذية. فوفقا للائحة التنفيذية لهذا القانون، تُعرف مشروعات ريادة الأعمال بأنها "المشروعات التي لم تمضِ سبع سنوات على تاريخ بدء مزاولة النشاط أو بدء الإنتاج بها بحسب الأحوال، والتي تتضمن قدرًا من الجدة أو الابتكار، وفقًا للضوابط التي يحددها مجلس الإدارة"[1]. فقد استخدم القانون المذكور مسمى "مشروعات ريادة الأعمال" وحدد تعريفها على النحو السابق، وهذا التعريف هو نفسه ينطبق على مسمى آخر أعتاد الاقتصاديون استخدامه لتعبير عن نفس المفهوم خاصة على المستوى الدولي، وهو "الشركات الناشئة". وهو الأمر الذي يتبين معه أهمية مراعاة تحديد التعريفات التي يتم استخدامها على نطاق واسع في مجتمع الأعمال مثل مفهوم "الشركات الناشئة" الذي قد يستخدمه البعض كمفهوم مرادف لـ "مشروعات ريادة الأعمال".

5. يتم تصنيف الشركات الناشئة الكبرى على النحو التالي:

أ- **شركات ناشئة فئة اليونيكورن Unicorn:** هي شركات الناشئة لا يقل تقييمها عن مليار دولار، ولكي تصبح الناشئة من فئة اليونيكورن، تحتاج هذه الشركة بشكل عام إلى أن تكون مبتكرة، وأن يكون لديها منتج أو خدمة فريدة من نوعها، وأن تظهر إمكانات نمو كبيرة. وعلى الرغم من عدم وجود صيغة مضمونة لتحقيق مكانة اليونيكورن، فإن تصنيف الشركة الناشئة كواحدة من شركات يونيكورن يعد علامة فارقة مهمة لأي شركة ناشئة.

(ب) شركات ناشئة فئة Decacorn: هي شركات ناشئة يزيد تقييمها عن 10 مليارات دولار.

القسم الثاني

الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لريادة الأعمال بصفة عامة

في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها العديد من الدول النامية، كان لابد من البحث عن الآليات الجديدة والمداخل الحديثة التي يمكن من خلالها مساندة هذه البرامج لكي يتم انتاج آثارها في الوقت المحدد أو الفترة المعلن عنها، وجاء من بين هذه المداخل ريادة الأعمال لذلك حظيت ريادة الأعمال بأهمية كبيرة

(1) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (654) لسنة 2021 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الصادر بقانون رقم (152) لسنة 2020، الباب الأول، المادة الأولى، الجريدة الرسمية، العدد (13) مكرر(أ) ، 2021/4/5.

في أغلب دول العالم لمساهمتهم الكبيرة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية عبر تحسين بيئتها ودعم سياساتها وبرامجها بما يسهم في تطوير الشركات الناشئة، والتي يمكن من خلالها خفض معدلات البطالة ورعاية المواهب وتشجيع الإبتكار والإبداع.

وفي ضوء ما سبق تثار العديد من التساؤلات أهمها: ما هي أهمية ودور ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول؟ ما هي أهم أدوات ريادة الأعمال التي تمكنها من تحقيق هذا الدور؟

ويأتي هذا القسم للإجابة عن التساؤلات سالفة الذكر، وذلك من خلال التركيز على النقاط الأساسية التالية:

أولا- أهمية ريادة الأعمال من منظور بعض الدراسات:

تتعدد الدراسات التي توضح أهمية ريادة الأعمال وفقا لأبعاد عديدة، وذلك على النحو التالي:

1- دراسة د. "عمرو علاء الدين زيدان" [1]، والتي سعت إلى التعريف بمفهوم ريادة الأعمال باعتباره القوة الدافعة للاقتصادات الوطنية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى إبراز بعض النتائج، والتي يأتي في مقدمتها ما يلي:

- ✓ تحديد الجوانب الرئيسة لريادة الأعمال وأهمية جذب انتباه مجتمع الأعمال العربي إلى أهمية هذا المجال.
- ✓ الدور المؤثر لريادة الأعمال في تطوير وتنمية النظم الاقتصادية العربية.
- ✓ أهمية تشجيع رواد الأعمال العرب المرتقبين على تحمل المخاطر المقترنة بإقامة المشروعات الجديدة، وتحليهم بالصفات اللازمة لإدارة هذه المشروعات.
- ✓ ضرورة العمل على ترسيخ مفهوم الثقافة الريادية والمؤسسية في البلدان العربية.

2- دراسة د. سيف الدين علي فهمي[2] ، فقد هدفت هذه الدراسة إلي التعرف على بعض متطلبات ريادة الأعمال وأهم المعوقات التي تحد من انتشارها كثقافة مجتمعية لتوطينها بما يسهم في التنمية

---

(1) د. عمرو علاء الدين زيدان، **ريادة الأعمال: القوة الدافعة للاقتصادات الوطنية** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006م، ص73.

(1) د. سيف الدين علي فهمي ، **متطلبات وتحديات ريادة الأعمال بالمملكة العربية السعودية** ، ورقة مقدمة للمؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال الذي عُقد تحت عنوان نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط ، جامعة الملك سعود بالتعاون مع كل من وزارة التعليم العالي وجمعية ريادة الأعمال ، الرياض ، نوفمبر 2014م.

الاقتصادية المستدامة خاصة في مجال تطوير الصناعات واقتصاد المعرفة، وذلك بالتطبيق على المملكة العربية السعودية. وخلصت هذه الدراسة إلى أهمية تفعيل دور المجتمع لإدراك أهمية العمل الحر، والحاجة لتبني ثقافة اجتماعية داعمة لمفهوم ريادة الأعمال، وذلك من خلال ما يلي:

- ✓ حث المختصين في مجال الاقتصاد وإدارة الأعمال والقطاعات الأخرى المهتمة بتفعيل دور ريادة الأعمال في التنمية وإيجاد فرص العمل.
- ✓ ضرورة دفع وتحفيز ريادة ورواد الأعمال كقطاع واعد وأكثر جاذبية للشباب.

4- دراسة David Gomulya وآخرون [1]، فقد نظرت هذه الدراسة إلى ريادة الأعمال بإعتبارها عاملاً حاسماً في خلق الوظائف، وتحقيق استدامة النمو والازدهار الاقتصادي. وهدفت هذه الدراسة إلى رصد واقع ريادة الأعمال في سنغافورة من خلال تقييم المرصد العالمي لريادة الأعمال لهذا الواقع. وخلصت هذه الدراسة إلى أنه على الرغم من أن المزيد من الأشخاص يفكرون أو يبدأون أعمالًا تجارية جديدة في سنغافورة، فلا تزال هناك تحديات مختلفة في مجال تعليم ريادة الأعمال، وابتكار المنتجات والخدمات. وهو الأمر الذي يتعين معه استمرار اتخاذ حكومة سنغافورة العديد من الإجراءات للتعامل مع هذه التحديات مثل استمرار حصول الشركات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في قطاع البحث والتطوير في سنغافورة على خصم ضريبي إضافي بنسبة 50٪ للنفقات المرتبطة بهذا البحث والتطوير لمدة 10 سنوات حتى عام 2025. وأوصت تلك الدراسة بأهمية إجراء المزيد من البحث حول طبيعة الشركات الناشئة بشكل أفضل بما يساهم في تحسين السياسات المستقبلية في مجال ريادة الأعمال في سنغافورة.

5- دراسة هالة السكري وآخرون [2]، والتي سعت إلي قياس الفروق في توجهات ونشاط وطموحات ريادة الأعمال بين مواطني الدولة الإماراتية، واستكشاف لعوامل التي تحدد طبيعة ومستوى نشاط ريادة الأعمال الإماراتي، وصولا إلى تحديد السياسات اللازمة لتعزيز دور ريادة الأعمال الإماراتية في اقتصاد الدولة. وقد ركزت هذه الدراسة على عدد من النقاط الأساسية؛ طموحات النمو و إبداع روّاد الأعمال الإماراتيين باعتباره المحدد الرئيس لريادة الأعمال عالية النمو، والتي تعد أساسية لاستدامة النمو، والقدرة التنافسية الإماراتية فضلا عن نشر ثقافة ريادة الأعمال عبر التعليم.

---

(2) David Gomulya and others, **Entrepreneurship in Singapore: Growth and Challenges**,School of Humanities and Social Sciences, Nanyang Technological University, 2014.

(3) هالة السكري وآخرون ، **ريادة الأعمال: منظور إماراتي** ، معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية ISER بجامعة زايد بالتعاون مع صندوق خليفة لتطوير المشروعات ، مارس 2014.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن كل من الابتكار وريادة الأعمال يوفران طريقاً للتقدم باعتباره حلاً ممكناً للتغلب على تحديات القرن الحادي والعشرين ببناء مجتمع مستدام ومتسق، وتوفير الوظائف وإنعاش النمو الاقتصادي وتطوير الابتكار التقني وتحسين مستوى رفاهية الأفراد . فمن شأن هذا كله التأكيد على أهمية ريادة الأعمال، حتى تكون قادرة على الإسهام بشكل كامل في النمو الاقتصادي والتنمية. ومن أجل تحقيق الريادة الحقيقية للأعمال تحتاج سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة وبيئتها التنظيمية إلى قيادة ودعم عملية التحول خلال مراحل البداية والنمو وتحول الأداء بالنسبة لروّاد الأعمال الإماراتيين، بالإضافة إلى وضع الأهداف الإستراتيجية الرئيسة ومتابعة مستوى التقدم بالنسبة إليها. ويمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة الاستفادة من الطاقة الريادية لدى الأشخاص من مختلف الفئات العمرية. وأوصت هذه الدراسة بأهمية تعزيز النظام البيئي لريادةالأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتشجيع طريقة التفكير الريادية، ودعم عملية ريادة الأعمال من خلال بناء قدرات روّاد الأعمال الإماراتيين.

6- دراسة " إيثار عبد الهادي محمد وسعدون محمد سلمان " [1] والتي سعت إلى بيان كيفية تعزيز دور المشروعات الريادية في التنمية الاقتصادية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج، والتي يأتي في مقدمتها ما يلي:

- ✓ يرتكز نمو الاقتصاد على القدرة على الابتكار وإنشاء المشروعات الريادية وتقديم فرص اسثمارية جديدة باستمرار مما يعزز القدرة التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ تزايدت أهمية المشروعات الريادية في التنمية الاقتصادية بعد تشجيع المبادرات الفردية لدورها في توفير فرص العمل، والحد من الفقر، واستثمار وتطوير رأس المال البشري وزيادة القيمة المضافة.
- ✓ تقوم المشروعات الريادية على الابتكار وتقديم أفكار إبداعية سباقة ذات تميز ومخاطرة عالية.
- ✓ تشكل المشروعات الريادية عاملا للاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بما توفره من فرص عمل .إضافة إلى توجيه المدخرات صوب الفرص المربحة.

ثانيا- الأهمية الاقتصادية لأدوات ريادة الأعمال (حاضنات الأعمال - مسرعات الأعمال):

أصبحت كل من حاضنات الأعمال ومسرعات النمو بإعتبارها أحد أهم أدوات ريادة الأعمال، أمر ضروري ولا غني عنه للمشروعات الناشئة، وذلك لدورهما في تقوية الروابط بين التكنولوجيا والتعليم من جهة وبين تحقيق النمو الاقتصادي في الاقتصاد المستند للمعرفة knowledge based

(1) إيثار عبد الهادي محمد وسعدون محمد سلمان ، **دور ريادة منظمات الأعمال في التنمية الاقتصادية** ، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، جامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011م.

economy من جهة أخرى. فهذه المشروعات أو الشركات الناشئة الجديدة تعد قوة أساسية في حركة الاقتصاد الوطني في الأقطار المتقدمة والنامية على حد سواء وهي تستند إلى مفتاح مهم يتسم بالإبداع حيث تتطلب هذه الشركات نوعًا خاصًا من من الرعاية إذا ما أحسن احتضانها فإنها ستكون قادرة على أن تلعب دورًا مهمًا في المنافسة المتزايدة بين الدول لاسيما في استخدام المزيد من الموارد البشرية التي ربما تكون عاطلة عن العمل وتحويلها إلى قوة منتجة ومبدعة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن تحديد هذه الأهمية الاقتصادية لأدوات ريادة الأعمال، وذلك على النحو التالي:

أ- أهمية حاضنات الأعمال وأهدافها:

تكتسب حاضنات الأعمال أهمية بالغة نابعة من أهدافها والتي يمكن تقسيمها إلى أهداف على المستوى الجزئي وأهداف على المستوى الكلي للاقتصاد وذلك على النحو التالي [1]:

(1) أهداف حاضنات الأعمال على المستوى الجزئي للاقتصاد:

أ- تقليل تكاليف بدء النشاط ومخاطر الأعمال المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية نشاط المؤسسات.

ب- تقليل الفترة الزمنية اللازمة لتنمية نشاط المؤسسات وتطوير إنتاجها.

ج- تجنب الأخطاء وتقليل ازدواجية الجهود مما يؤدي إلى تقليص التكاليف.

د- إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المشروعات.

هـ- زيادة معدلات النجاح وتدعيم الابتكارات وتشجيع الأفكار المتميزة.

و- مساعدة المشروعات على التوصل إلى أنواع جديدة من المنتجات.

(2) أهداف حاضنات الأعمال على المستوى الكلي للاقتصاد فتهدف الحاضنات إلى تحقيق ما يلي:

أ- زيادة عدد المشروعات ذات القيمة الاقتصادية المرتفعة مما يؤدي إلى انتعاش وتنمية الاقتصاد المحلي.

---

(1) د.عز الدين عبد الرؤوف ، **حاضنات الأعمال ودورها في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، ورقة عمل مقدمة إلي الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغير والمتوسطة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 2017م ، ص6.

ب- زيادة فرص العمل وتشجيع التنمية المستدامة.

ج- زيادة معدلات الدخل في المجتمع المحلي.

د- تدعيم وتشجيع المشروعات التي تحتاج إليها السوق المحلية مع تحديد المكان المناسب لإقامة هذه المشروعات.

هـ- تشجيع الفئات التي لا تمتلك الخبرات الكافية لإقامة المشروعات.

و- تسويق الأبحاث والدراسات التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي.

ز- نشر وتنمية مفهوم المشروعات الخاصة بين الفئات ذات الخبرات المحدودة في هذا المجال.

ح- توجيه رجال الأعمال نحو المشروعات عالية التكنولوجيا وتلك التي تهدف إلى حماية البيئة.

ب- أهمية مسرعات الأعمال وهدفها:

يتجلى دور مسرعات الأعمال في تقديم الدعم للشركات الناشئة التي لديها نموذج أولي من منتجاتها لكي تنمو وتبدأ في توليد الأرباح، وذلك بدءً من توفير التمويل المبدئي مرورًا بخدمات الإرشاد، التوجيه، والتشبيك وذلك في فترة لا تتجاوز الستة أشهر.

وبشكل عام تساعد مسرعات الأعمال رواد الأعمال في تعريف وبناء منتجهم المبدئي، وتحديد شرائح العملاء الواعدين، وموارد آمنة تشمل رأس المال والعاملين. وبشكل أكثر تحديدًا فإن برامج مسرعات الأعمال هي برامج محدودة المدة تستمر تقريبا ثلاثة أشهر، تقوم بمساعدة مجموعة من رواد الأعمال في مشاريعهم الناشئة، وهي عادة تزودهم بكمية صغيرة من رأس المال التأسيسي مع مساحة للعمل. وتقدم مسرعات الأعمال أيضًا مجموعة وافرة من فرص التشبيك، التعليم والإرشاد، وأخيرا معظم البرامج تنتهي بحدث كبير عادة ما يسمى اليوم التجريبي "Demo Day" حيث يطلق رواد الأعمال مشروعاتهم أمام جمهور كبير من المستثمرين المؤهلين[1].

وبهذا يمكن القول إن الهدف الرئيس من مسرعات الأعمال هو تعزيز ريادة الأعمال والمساعدة في توليد المزيد من الفرص الاستثمارية.

ثالثا- الأهمية الاقتصادية لريادة الأعمال في توليد الفرص الاستثمارية:

تساهم ريادة الأعمال باعتبارها محركاً رئيسياً لتنمية اقتصادية متطورة ومستدامة، وذلك لقدرتها على توليد فرص استثمارية جديدة، فتشير تقديرات البنك الدولي إلى أهمية قطاع مشروعات ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث أنها تشكل حوالي 90٪ من أنشطة الأعمال وأكثر من 50٪ من العمالة العالمية

(1) د.عز الدين عبد الرؤوف ، المرجع نفسه ، ص8.

وتساهم في الدخل القومي (الناتج المحلي الإجمالي) بحوالي 40٪ في الاقتصادات الناشئة[1]، لذلك أصبحت ريادة الأعمال داخل المجتمعات محط تركيز الحكومات والمجتمعات في العالم أجمع.

يمكن الوقوف علي حقيقة هذا الجانب من الأهمية الاقتصادية لريادة الأعمال من خلال النقاط الرئيسة التالية[2]:

1- تشكل ريادة الأعمال منصة هامة لإطلاق فرص استثمارية جديدة، لأن المشروع الريادي الذي تُبت نجاح نموذجه يمثل فرصة استثمارية حقيقية أمام المستثمرين الذين يمكنهم الاتفاق مع أصحابه على إنتاج منتجه الأولي الجديد والدخول به السوق لأول مرة سعيا نحو تحقيق أرباح هائلة.
2- حاجة المستثمرين الدائمة إلى الأفكار الريادية حيث يشكو الغالبية العظمى منهم من عدم وجود أفكار ابتكارية مميزة تستحق الاستثمار فيها. فحتى يتمكن المستثمرين المعنيين بالمشروعات الريادية من الاستثمار في الشركات الناشئة، لابد من وجود أعداد كبيرة من الأفكار المميزة (الفرص الريادية) والرواد الشغوفين الذين يعملون على أفكارهم لاثبات جدواها.
3- أن توليد الفرص الريادية عالية الجودة هو أهم ما يمكن القيام به لتخريج شركات ريادية مميزة ذات أثر حقيقي، فإذا كانت المدخلات من أفكار ورواد سيئة، فستكون المخرجات من مشاريع ريادية سيئة أيضا، وهو الأمر الذي يتعين معه الحرص على خلق فرص استثمارية عالية الجودة من جانب القائمين على آليات وأدوات ريادة الأعمال فتوليد عدد من المشاريع الريادية بشكل عشوائي لن يضيف أي شئ ولا يمكن الاعتماد عليه لتوليد المزيد من الفرص الاستثمارية.
4- يبحث المستثمرون المعنيون بالشركات الناشئة، عن أفضل الفرص وأقلها خطورة، فلم يجازفوا بالاستثمار في أي شركة ناشئة قبل أن تُثبت نموذج عملها وتبدأ في توليد مصادر الدخل بشكل يعتمد عليه.
5- النظر لريادة الأعمال على أنها استثمار طويل المدى،فهذا الاستثمار ليس ماديًا بل هو استثمار في العقول والطاقات وفي المجتمع والانسان قبل أن يكون استثمارًا لتحقيق عوائد مادية بحتة. فالاستثمار في ريادة الأعمال اليوم هو أحد أفضل الاستثمارات التي تساهم بشكل كبير في نفع المجتمع بشكل واسع إلي مجتمع وإقتصاد المعرفة، وتحقيق عوائد مادية طويلة الأجل.

---

(1) رانيا مرزوق حسن إبراهيم، أثر مشروعات ريادة الأعمال على زيادة الاستثمارات بالتطبيق على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، رسالة ماجستير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2022.

(1) عبد الرحمن حريري ، موقع مدونة ريادة الأعمال المتاح على الرابط التالي:

http://techleaders.eg.

6- أن الشركات الناشئة شركات لديها القابلية للنمو بشكل سريع، بما يمكنها من المساهمة في خلق الوظائف وتحقيق العديد من الفوائد الأخرى للمجتمع. لذلك من غير المستغرب أن يبدأ أصحاب وموظفي الشركات الناشئة أنفسهم في تأسيس مشاريع ريادية أخرى مستقبلاً.

7- الاستثمار في الشركات الناشئة استثمار عالي المخاطرة وطويل الأجل. وبالتالي، لزيادة نسب النجاح، لابد من أن يكون هنالك استثمار في أعداد كبيرة من الشركات الناشئة على مدى طويل (٥-١٠ سنوات).

رابعاً- أهمية ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول بصفة عامة:

يتمتع مجال ريادة الأعمال في الوقت الراهن بانتشار واسع وقبول كبير في أنحاء عديدة من العالم. وقد ساهم عدد كبير من العوامل في زيادة الاهتمام بريادة الأعمال سواء في أوروبا أو في الولايات المتحدة الأمريكية أو في غيرهما من دول جنوب شرق آسيا وبعض دول العالم الثالث. فقد عانت دول صناعية عديدة خلال السنوات الأخيرة من الركود الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، والتقلبات التي شهدتها الدورات التجارية العالمية بدرجة لم يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية. وقد أدى هذا الوضع إلى زيادة اهتمام صانعي السياسات وصانعي القرارات السياسية بالدور المتوقع لرواد الأعمال باعتبارهم يمثلون أحد الحلول المطروحة لخفض معدلات البطالة، وباعتبارهم وصفة سحرية لتحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي.

وتتمثل الآثار التنموية والدور الاقتصادي للريادة في كونها عملية ديناميكية لتأمين تراكم الثروة التي تقدم عن طريق الأفراد. وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد دور ريادة الأعمال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام بما يلي [(1)]:

1- زيادة الإنتاجية هي أهم مخرجات المشروعات الريادية؛ حيث أشارت العديد من الدراسات أن زيادة عدد الرياديين في بلد ما يزيد من النمو الاقتصادي في هذا البلد.

2- الرياديون يطروحون منتجات جديدة في الأسواق وأساليب جديدة في الإنتاج والعثور على مصادر جديدة للمواد الخام وتنظيم الهيكلة في قطاع أو صناعة.

3- تمثل ريادة الأعمال في الوقت الراهن حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية من خلال دورها في التطوير والابتكار ودعم المشروعات الناشئة.

4- تلعب ريادة الأعمال دور هاما في حل مشكلات الشباب، حيث تُعتبر مدخلًا مهمًا للتخفيف من معدلات البطالة العالمية من خلال خلق فرص العمل.

وبصفة عامة، تساعد برامج ريادة الأعمال في دعم المشروعات الحديثة الناشئة باقتصاديات الدول، حيث تعاني المشروعات الناشئة من مشكلة مشتركة، هي زيادة معدلات فشلها. فقد أشارت الدراسات المتخصصة

---

(2) منال السيد عبد الحميد، **حاضنات الأعمال ودورها في تدعيم ريادية الأعمال للشباب في الوطن العربي: مصر نموذجاً** ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، 2018/4/19م.

في الدول المتقدمة أن 50% من المشاريع الناشئة التي تقام فيها لا تعيش أكثر من سنة ونصف، وأن 20% منها فقط تبقى لأكثر من 10 سنوات، أما في البلدان النامية فالحالة أخطر بكثير وخاصة في البلدان ذات الاقتصاد الفقير والضعيف. وتعد أهم أسباب الإخفاق في هذه المشاريع إلى عدم وجود منظمات راعية وداعمة لهذه المشروعات من خلال برامج وأدوات ريادة الأعمال والتي يأتي في مقدمتها حاضنات الأعمال ومسرعات النمو [1].

خامساً- أهمية ريادة الأعمال في تحول اقتصاديات الدول للمزيد من تحقيق اقتصاد المعرفة، والاقتصاد الرقمي لها:

يعتمد الاقتصاد الرقمي بشكل كبير على ريادة الأعمال باعتبارها عصب التجديد والابتكار حيث خلق المعرفة والمشاركة والابتكار والإبداع، لذا أصبح دور مشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية لا يقتصر على مجرد زيادة الناتج القومي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل القومي، وإنما يتعدى ذلك إلى المبادرة بإحداث التغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول. وعادة ما يصاحب هذا التغيير تحقيق النمو وزيادة في الإنتاج [2].

فقد اتخذ الاقتصاد في القرن الحادي والعشرين شكلًا جديدًا قائمًا على التطورات التكنولوجية السريعة. فمع تطور تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة تغير نمط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال والتجارة والاستثمار، من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري online، وتحول المُجتمع الصناعي التقليدي إلى مُجتمع معرفة، وأصبحت المعلومات أحد عناصر الإنتاج، واتخذ الاقتصاد فيه الشكل الرقمي. ومع تبني العديد من الدول استراتيجيات التحول للاقتصاد الرقمي وتدعيم البنية التحتية الرقمية، ارتفعت قيمة الاقتصاد الرقمي العالمي إلى 11.5 تريليون دولار، أي ما يعادل نحو 15.5% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، ويتوقع أن يصل هذا الرقم إلى 25% خلال أقل من عقد من الزمان وفقًا لتقديرات البنك الدولي في أبريل 2019. ويقوم الاقتصاد الرقمي بتحسين المراكز التنافسية للدول، وزيادة فرص اندماج اقتصاديات الدول في الاقتصاد العالمي من خلال سهولة النفاذ للأسواق الدولية بما يزيد من حجم التجارة الدولية.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه وفى الوقت الذي يقدر فيه حجم الاقتصاد العربى بنحو 2.7 تريليون دولار، فإن الاقتصاد الرقمى العربى يشكل منه 110 مليار دولار بنسبة 4.% من إجمالي الاقتصاد العربي. وذلك على الرغم من الاقتصاد الرقمى، أصبح واحدا من أهم وأكثر الاقتصادات العالمية تأثيرا، ففى الوقت الذي تقدر

Atef Elshabrawy, **Entrepreneurial Ecosystems are not luxury but a Necessity**, 2016. p.15.(1)

(1) حسين عبد المطلب الأسرج ، **الريادية ودورها في التنمية العربية في ظل اقتصاد المعرفة** ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السنوي العاشر بعنوان " الريادية في مجتمع المعرفة" ، جامعة الزيتونة الأردنية ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 26–29 ابريل 2010 ، ص3.

فيه ميزانية الاقتصاد العالمى الكلى، بنحو 87 تريليون دولار تقريبا، يستحوذ الاقتصاد الرقمى وحده على 13 تريليون دولار بنسبة 15%.

وبصفة عامة، تدعم مشروعات ريادة الاعمال لا سيما مشروعات ريادة الأعمال التكنولوجية، تحول اقتصاديات الدول للمزيد من تحقيق اقتصاد المعرفة، وتحقيق المزيد من التحول الرقمي لهذه الاقتصادات.

ولعل من المفيد هنا التمييز بين مفهومي اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي وذلك على النحو التالي:

1- مفهوم اقتصاد المعرفة:

يرتكز اقتصاد المعرفة على المعلومات والمعرفة بإعتبارها مركز النمو والتنمية الاقتصادية، فاقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي يستند بشكل مباشر إلى إنتاج المعرفة وتوزيعها واستعمالها.

فاقتصاد المعرفة يرتكز على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي ويعتبر هذه المعرفة أحد عوامل الإنتاج، حيث تلعب المعرفة في إطار هذا الاقتصاد دورًا أساسيًّا في خلق الثروة وتسهم في جميع القطاعات الاقتصادية من خلال إحداث تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد والتي تشمل إسهام الانتاج المعرفي سواء الملموس أوغير الملموس وبذلك يكون لاقتصاد المعرفة دورًا مهمًا في عمليات النمو والتنمية الاقتصادية.

2- مفهوم الاقتصاد الرقمي:

هو الاقتصاد القائم على التكنولوجيا الرقمية ويرتكز على عدة مكونات، منها البنية التحتية التكنولوجية، والأجهزة، والبرمجيات، والشبكات، بالإضافة إلى الآليات الرقمية التي تتم من خلالها الأعمال التجارية والاقتصادية، ومنها التجارة الإلكترونية، والمعاملات الإلكترونية التي تتم بالكامل على شبكة الإنترنت [1] .

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن الاقتصاد الرقمي يتشابه مع اقتصاد المعرفة في استخدام عنصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولكن الاقتصاد الرقمي يستند إلى هذا العنصر بهدف الاستجابة السريعة والمتواصلة لمتطلبات الزبائن والمستهلكين النهائيين. بينما يستند اقتصاد المعرفة لذات العنصر من أجل إحداث تغيير نمط نشاطات رئيسية في المؤسسة كالإنتاج والتسويق وحتى الإدارة إلى نشاطات مبنية على المعرفة. وترتيبا على ما سبق، يمكن استخلاص أن الاقتصاد الرقمي هو جزء لا يتجزأ من اقتصاد المعرفة، ويمكن اعتبار الاقتصاد الرقمي شق أو جزء من اقتصاد المعرفة.

سادساً- أهمية ريادة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

(1) لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة للأمم المتحدة ، **الاقتصاد الرقمي والتحول نحو المجتمعات الذكية في المنطقة العربية** ، دبي، 2017 والمتاح على الرابط التالي: https://2u.pw/lNiGa.

تُعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكونات حيوية للقطاع الخاص وقوى دافعة مهمة للوظائف والنمو الاقتصادي. وهي تشكل الأغلبية الساحقة من الشركات على المستوى العالمي، كما تشكل ما يتراوح بين نصف أو ثلثي التوظيف وتساهم في إضافة القيمة وفي التصدير والابتكار. واعترافًا بأهمية المشرعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال أرست النظم الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تدابير وإجراءات لتحسين بيئات الأعمال والارتقاء بتنسيق وكفاءة سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الحصول على التمويل وخدمات دعم المشاريع [1].

ومع حلول اقتصاد المعرفة كمصدر للثروة محل اقتصاد رأس المال، فإن الإبداع أصبح ضرورة حتمية لرفع القدرة التنافسية للمشروعات ولاقتصاديات الدول ككل. لكن تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحديا يتمثل في الافتقار إلى متطلبات الإبداع واكتساب التكنولوجيا، لهذا كان لزاما على مختلف الدول النامية أن تولي مزيدا من الاهتمام بدعم وتشجيع الروح الإبداعية لدى الأفراد والمؤسسات من أجل مجابهة ضغوط الأسواق التي تفرض الجودة والنوعية وسلامة الهياكل التنظيمية والإدارية. وكنتيجة لتطوير الروح الإبداعية والمبادرات الفردية سوف تحسن استغلال الفرص المتاحة مما يدعم مكانتها التنافسية وزيادة قدرتها على التكامل وتعزيز من فرص الأمن الاقتصادي والاجتماعي.

وُيستخلص من ذلك أنه هناك ربط واضح في الآونة الأخيرة بين خطط وبرامج التنمية في الدول بشأن المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وربط ذلك بثقافة ريادة الأعمال واتجاهات الشباب للعمل الحر، مما أوجد علاقة ارتباطيه قوية بين ريادة الأعمال والتنمية، هذه العلاقة يتبين أثرها فيما يلي [2]:

أ- توفر فرص التميز لرائد الأعمال ليكون مختلفا ومتميزا عن الآخرين من خلال مشروع ريادي تجاري يقوم على فكرة ريادية.

ب-تحقق لرائد الأعمال طموحاته وتقدير ذاته من خلال تأسيس مشروع في بيئة عمل تتطلب منه التحدي والمثابرة.

ج- تحقق لرائد الأعمال الاستقلالية والقدرة والتمكين لتحقيق أهدافه المالية والاجتماعية والشخصية والأسرية.

د- تحقق لرائد الأعمال الفرص لتحقيق الثروة الناتجة عن ما يقوم به من جهد وما يقدمه من قيمة مضافة إلى المجتمع.

---

(1) منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ، **النشاط مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** ، سبتمبر 2016م ص51.

(2) زايد مراد ، الريادة **والإبداع في المشروعات الصغيرة و المتوسطة** ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، ابريل 2010م ، ص1.

هـ- تجعل رائد الأعمال نافعا ومفيدا للمجتمع من خلال خلق فرص عمل حقيقية لأفراد آخرين سواء كشركاء في المشروع أو عاملين به أو أصحاب مصالح في التعامل مع المشروع.

ويتأكد وجود هذا الرابط في استخدام البعض لتعبير "ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة" كتطور لتعبير "المشروعات الصغيرة والمتوسطة [1]. مع أهمية التأكيد على الاختلاف بين مشروعات ريادة الأعمال أو الشركات الناشئة ذات القيمة الاقتصادية المرتفعة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تستهدف توفير فرص عمل بصرف النظر عن قيمتها الاقتصادية.

سابعاً- أهمية ريادة الأعمال في تحقيق الاعتماد على الذات (أهمية سياسية):

تتجلى هذه الأهمية في استعانة روسيا بريادة الأعمال الوطنية في مواجهة العقوبات الغربية عليها منذ عام 2022. فعندما أقدمت دول غربية عديدة على فرض عقوبات غير مسبوقة على روسيا، وتقديم دعم مالي وعسكري إلى نظام كييف، على خلفية العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا التي انطلقت يوم 24 فبراير 2022، استعانت روسيا بريادة الأعمال في مواجهة تداعيات هذه العقوبات.

ويتأكد ذلك في ضوء ما صرح به الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين في نوفمبر 2023، في كلمته أمام مؤتمر مجمع الشعب الروسي العالمي: "من خلال توحيد جهود الدولة وقطاع الأعمال، أحبطنا العدوان الاقتصادي غير المسبوق للغرب. فشلت حربه الخاطفة بالعقوبات. **روسيا ستزيد من دعمها لريادة الأعمال الوطنية السيادية**."[2]

وفي نهاية هذا المحور، يمكن الوقوف على الحقائق التالية:

أولا- إمكانية النظر إلى مفهوم ريادة الأعمال بإعتباره مفهوم مظلة وتعريفه يتطلب تحديد مفاهيم العديد من المصطلحات الفرعية التي ترتبط به مثل مصطلح "الشركات الناشئة"، ومصطلح "حاضنات الأعمال"، ومصطلح "مسرعات النمو"، وغيرها. فضلا عن بعض المصطلحات التي تعبر عن التخصص في مجال ريادة الأعمال مثل "ريادة الأعمال التكنولوجية"، و"ريادة الأعمال المجتمعية". ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1)

---

(1) ياسر سالم المري ، ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية مقارنة ، **رسالة دكتوراه غير منشورة** ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، كلية الدراسات العليا ، الرياض ، 2013م.

(2) **بوتين: حرب العقوبات الخاطفة ضدنا فشلت وسنزيد دعم ريادة الأعمال السيادية في البلاد** ، 2024/11/28 ، المنشور على موقع RT عبر الرابط التالي: https://2u.pw/gozRpwbL

مفهوم ريادة الأعمال وما يرتبط به من مصطلحات

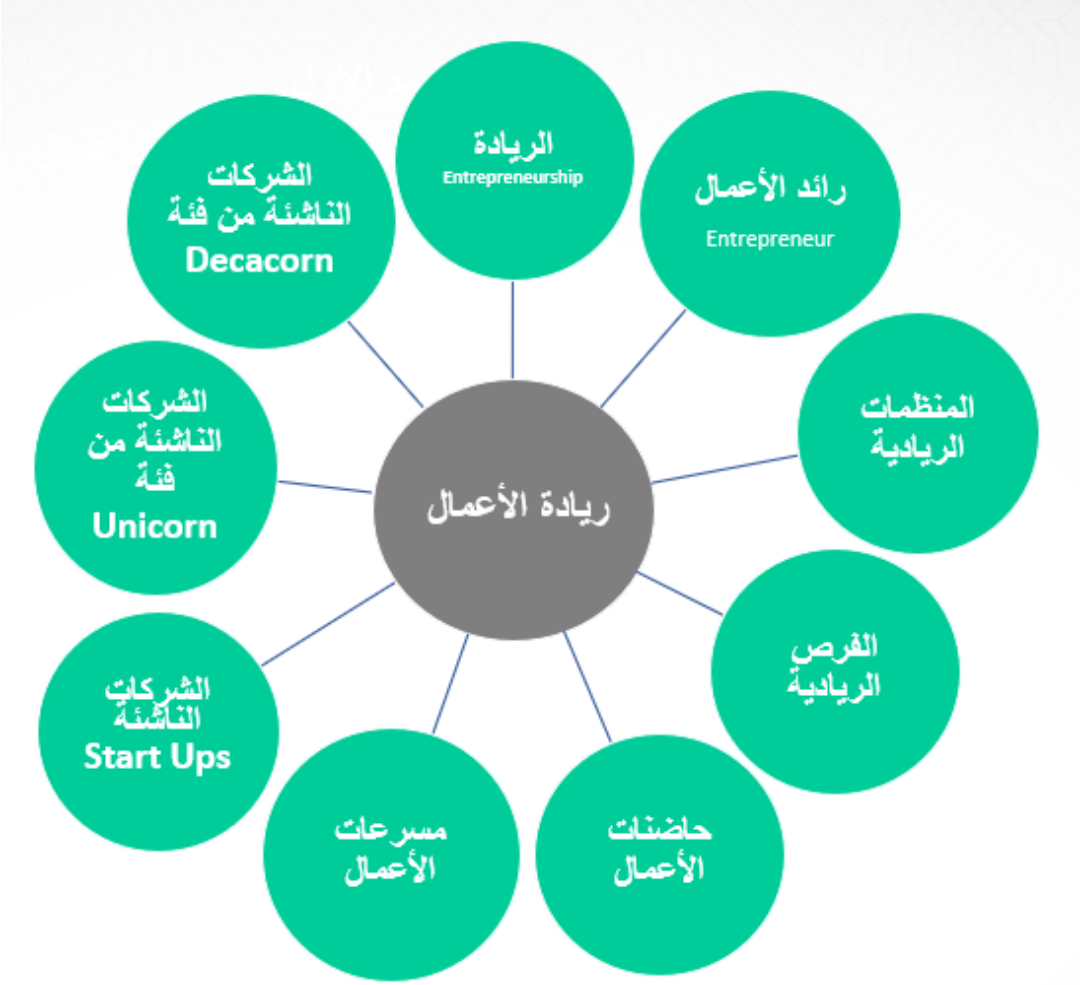

ثانيا– أهمية تحديد الاختلاف والفرق بين حاضنات الأعمال ومسرعات الأعمال، حيث يمكن التمييز بين مسرعات الأعمال وحاضنات الأعمال من خلال العناصر الرئيسية الآتية[1]:

الجدول رقم (2)

مقارنة بين حاضنات الأعمال ومسرعات النمو

أسس المقارنة	حاضنات الأعمال	مسرعات الأعمال

(1) Cohen, S. G., Accelerating Startups: The Seed Accelerator Phenomenon, Unpublished Thesis , Richmond: University of Richmond, 2014, p.p9-12.

أسس المقارنة	حاضنات الأعمال	مسرعات الأعمال
قبول المشاريع الناشئة	تقبل المشاريع الناشئة في مراحل مبكرة جدًا، والتي غالبًا ما تتطلب البحث والتطوير على مستوى واسع النطاق.	تستهدف المشاريع الناشئة التي لديها منتج مطور أو حتى نموذج وظيفي ومن ثمّ التركيز على دفع هذا المنتج إلى السوق
معايير الاختيار والقبول	تتكون من جدوى المنتج، الإمكانيات الإدارية وريادة العضو أو أعضاء فريق الشركة الناشئة، إمكانية النمو، القدرة على دفع الإيجار (إن وجد)، وقدرة الشركة الناشئة على أن تكون متوافقة مع أهداف الحاضنة.	تقوم على مجموعة واضحة من معايير القبول المتخصصة. حيث يمر المتقدمين للمسرعة بعدة جولات لكي يحصلوا على القبول، بعض هذه الجولات يتألف من مقابلة، تقديم فيديو محفز عن فكرتهم، بالإضافة إلى حُكم تفصيلي من الشركاء الذين لديهم خلفية في ريادة الأعمال.
مصادر التمويل والحصة من الأسهم	يتم تشغيلها بواسطة مؤسسات غير ربحية (حكومات، هيئات تنمية اقتصادية أو جامعات) لتقديم خدمات الدعم لتطوير التكنولوجيات وتحفيز الصناعات على المدى الطويل.	يقوم القطاع الخاص باستثمارها وتقديم رأس المال التأسيسي بالإضافة إلى خدمات الإرشاد، وفرص التشبيك مع أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين المساندين، وذلك مقابل حصة في المشروع.
فترة الاحتضان	يبلغ متوسط الإقامة في حاضنات الأعمال 1- 7 سنوات.	يتراوح ما بين 3-6 شهور.
البرامج التعليمية	تقديم الخدمات المتخصصة القائمة على الرسوم مثل تنظيم برامج المحاسبة.	الإرشاد المكثف والتعليم هو حجر الزاوية.
الحوافز أو النتائج المتوقعة	أفضل نتيجة لحاضنات الأعمال قد يكون النمو ببطء.	تحقيق النمو الذي يقود إلى الخروج الإيجابي

ثالثا- اهتمام بعض التشريعات في الدول العربية بتحديد تعريفات للمصطلحات المستخدمة في حقل ريادة الأعمال. ومن أمثلة ذلك بعض التعريفات الواردة في القانون المصري لتنمية المشروعات المتوسطة

والصغيرة ومتناهية الصغر الصادر بقانون رقم (152) لسنة 2020 ولائحته التنفيذية. فقد تضمنا هذين التشريعين التعريفات التالية [1]:

أ- مشروعات ريادة الأعمال:

هي المشروعات التي لم تمضِ سبع سنوات على تاريخ بدء مزاولة النشاط أو بدء الإنتاج بها بحسب الأحوال، والتي تتضمن قدرًا من الجدة أو الابتكار، وفقًا للضوابط التي يحددها مجلس الإدارة.

مع الأخذ في الإعتبار استخدام مصطلح "الشركات الناشئة" كمرادف لمصطلح مشروعات ريادة الأعمال خاصة على المستوى الدولي لريادة الأعمال.

وقد يستخدم مصطلح "الشركات الناشئة" للتعبير عن نفس المفهوم السابق.

ب-حاضنات الأعمال:

هي شركات أو منشآت أو جمعيات أو غيرها من الكيانات القانونية التي تهدف إلى مساعدة المشروعات حديثة التأسيس ومشروعات ريادة الأعمال على النمو عبر تقديم خدمات متنوعة على الأخص في مجال التمويل والتسويق والإدارة.

ج- مسرعات الأعمال:

هي شركات أو منشآت أو جمعيات أو غيرها من الكيانات القانونية التي تهدف إلى مساعدة المشروعات ومشروعات ريادة الأعمال والتي تحتاج إلى التوجيه والإرشاد والدعم، وذلك عبر تقديم خدمات متنوعة على الأخص في مجال التمويل والتسويق والإدارة.

رابعًا- تتزايد أهمية ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال دور مشروعاتها في زيادة الإنتاجية، وطرح منتجات جديدة في الأسواق، ودورها في التطوير والابتكار ودعم المشروعات الناشئة. وترتب على ذلك أن تزايد أهمية ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاجتماعية، حيث تُعتبر مدخلًا مهمًا للتخفيف من معدلات البطالة من خلال خلق فرص العمل.

خامسًا- يتعاظم دور ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة كلما اتسع نطاق الاستعانة بأدوات ريادة الأعمال (مسرعات الأعمال، وحاضنات الأعمال)، وتحقق أهداف هذه الأدوات بتأسيس شركات ناشئة مرتفعة القيمة الاقتصادية، وقادرة على النمو، وقادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

---

(1) قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (654) لسنة 2021 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الصادر بقانون رقم (152) لسنة 2020، الباب الأول، المادة الأولى، الجريدة الرسمية، العدد (13) مكرر(أ) ، 2021/4/5.

سادسًا- أهمية ريادة الأعمال لاقتصاد المعرفة، وكذلك أهميتها للاقتصاد الرقمي بإعتباره أحد أهم فروع اقتصاد المعرفة.

سابعًا- تساهم ريادة الأعمال في توليد فرص استثمارية جديدة خاصة في القطاع التكنولوجي، وهذا يعنى أن الدول التي تتطور فيها بيئة ريادة الأعمال تصبح جاذبة أكثر للاستثمار المرتبط بهذه الفرص.

المحور الثاني

أهم التجارب الدولية في ريادة الأعمال والدروس المستفادة منها

مقدمـة:

يعتبر الإبداع والابتكار هما الثروة الحقيقية للأمم فى القرن الحادى والعشرين باعتبارهما أساس لأقتصاد العالم من أجل إتاحة فرص جيدة للعمل والدخل، وأيضاً للتنمية المستدامة بصفة عامة. فقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها 71/284 فى أبريل 2017 اعتبار يوم 21 أبريل اليوم العالمى للإبداع والابتكار، حيث يهدف هذا اليوم للتوعية بدور الإبداع والابتكار فى حل كثير من المشكلات وتشجيع التفكير الإبداعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وسوف يستعرض هذا القسم ريادة الأعمال حول العالم بصفة عامة، وتجربتي كل من المملكة المتحدة، وسنغافورة في مجال ريادة الأعمال، فقد جاءت كل من المملكة المتحدة وسنغافورة ضمن أفضل المواقع للشركات حول العالم. وسوف يتم استعراض كل تجربة منهما من خلال التركيز على المحورين التاليين:

- بيئة ريادة الأعمال وأهم المؤسسات المسئولة عنها في كل تجربة.
- واقع مشروعات ريادة الأعمال أو الشركات الناشئة في كل تجربة وأثرها في زيادة الاستثمارات.

وفي ضوء ما سبق، تم تقسيم هذا المحور على النحو التالي:

القسم الأول: ريادة الأعمال في العالم: منظور عام.

القسم الثاني: تجربة المملكة المتحدة في مجال ريادة الأعمال.

القسم الثالث: تجربة جمهورية سنغافورة في مجال ريادة الأعمال.

القسم الأول

واقع ريادة الأعمال في العالم: منظور عام

يمكن إلقاء نظرة عامة على ريادة الأعمال في العالم، للتعرف على واقعها بالتركيز على الشركات الناشئة التي تمثل الهدف من كل برامج وسياسات ريادة الأعمال في كافة الدول الساعية لتحقيق غايتها في التنمية المستدامة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، وذلك على النحو المبين في المحاور الأساسية التالية:

أولا- ريادة الأعمال في دول العالم وموقع الدول العربية منها وفقا لأهم التقارير الدولية ذات الصلة:

هناك العديد من التقارير الدولية التي ترصد وتقيم بيئة ريادة الأعمال في العديد من دول العالم مثل تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (Global Entrepreneurship Monitor GEM)، والمؤشر العالمي لريادة الأعمال (The Global Entrepreneurship Index (GEI، وغيرهما. ويمكن التعرف على ترتيب دول العالم في المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2)

ترتيب دول العالم في المرصد العالمي لريادة الأعمال

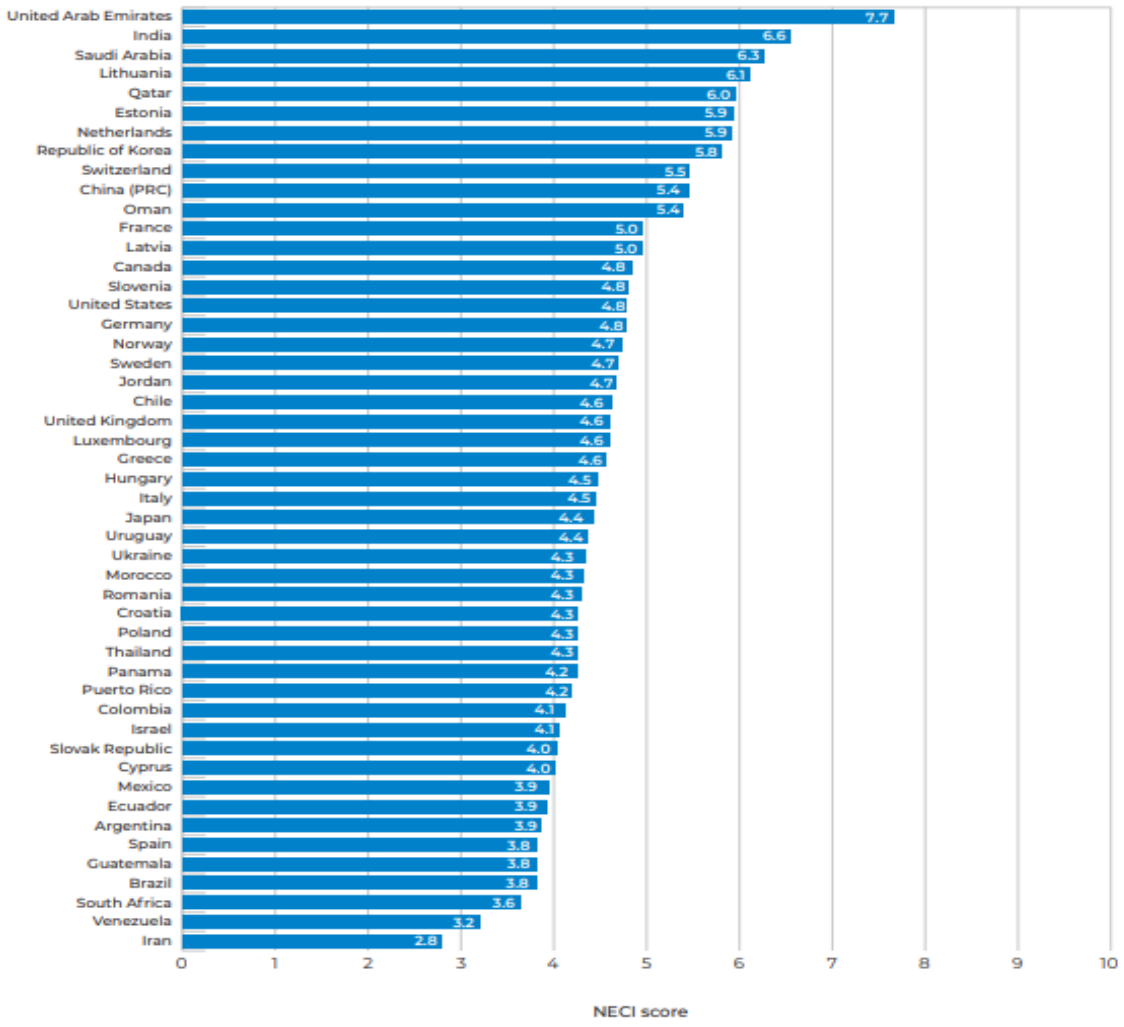

وبتأمل الشكل السابق، يمكن رصد بعض الملاحظات فيما يتعلق بترتيب الدول العربية في المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM)، وذلك على النحو التالي:

أ- جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول عالمياً للعام الثالث على التوالي في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) للعام 2023-2024. ويعد هذا الإنجاز هامًا، حيث سجلت الإمارات معدل 7.7 وهو رقم قياسي في تاريخ التقرير. ويعنى هذا الترتيب تصنيف دولة الإمارات العربية المتحدة كأفضل مكان على مستوى العالم لبدء وتنفيذ مشاريع تجارية جديدة، متجاوزة العديد من الاقتصادات المتقدمة.

فقد تفوقت دولة الإمارات في 12 مؤشراً من أصل 13 مؤشرًا عالمياً في هذا، بما في ذلك مجالات مثل تمويل مشاريع ريادة الأعمال، والحصول على التمويل، وسهولة الدخول إلى الأسواق، والبنية التحتية، والبحث والتطوير، ونقل المعرفة، والبرامج الحكومية، والسياسات الداعمة، والضرائب، والتعليم، والمعايير الثقافية.

ب- جاءت كل من المملكة العربية السعودية، وقطر في المركزين الثالث، والخامس على الترتيب في المرصد العالمي لريادة الأعمال. فوجود ثلاث دول عربية في المراكز الخمس الأولى من هذا

المرصد يعكس مدى الاهتمام بريادة الأعمال في هذ الدول الخليجية، والتي يمكنها أن تقود تطور ريادة الأعمال في المنطقة العربية. كذلك جاء دولة عمان في الترتيب الحادي عشرمن هذا المرصد. فحتى عام 2021 خلت قائمة أفضل 10 دول في ريادة الأعمال على مستوى العالم من وجود أي دول عربية، فقد تقرير المرصد العالمي الصادر في ذلك العام تباين ترتيب الدول العربية في مجال ريادة الأعمال عالميا، فقد وصلت دولة الإمارات إلى المرتبة 22 ثم دولة قطر في المرتبة 29، ثم دولة السعودية في المرتبة 31، ثم دولة البحرين، مصر، عمان، الأردن، المغرب، لبنان، الجزائر، تونس في المرتبة: 46,55,56,60,63,68,74,75 على الترتيب.

ثانيا– نمو مشروعات ريادة الأعمال أو الشركات الناشئة حول العالم:

تعاظم الإهتمام بالشركات الناشئة في السنوات الأخيرة بإعتبارها المنتج النهائي لكافة أنشطة ريادة الأعمال والإبداع والابتكار في الدول المختلفة. فمن خلال هذه الشركات تتحقق أهداف الدول وغاياتها من القيام بتلك الأنشطة نظرًا لأهمية هذه الشركات في الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول التي تتواجد فيها، وهو الأمر الذي يفسر التنافس بين الدول في الوقت الراهن على جذب هذه الشركات للعمل فيها. كذلك تتزايد أهمية تلك الشركات في القطاع التكنولوجي خاصة في ظل تداعيات أزمة فيروس كورونا منذ عام 2020. لذلك أصبح يتعين على صناع السياسات في الدول المختلفة الإصلاح الشامل لنظم التعليم والاستثمار في البنية التحتية المادية والتنظيمية التي تدعم ريادة الأعمال والابتكار [1].

وفيما يتعلق بواقع الشركات الناشئة الكبرى في العالم، فأنه يمكن التعرف عليه من خلال استعراض ما يلى:

أ– **فيما يتصل بالشركات الناشئة فئة اليونيكورن Unicorn:**

ويوجد حاليًا 1515 شركة يونيكورن في العالم، ويمكن تحديد توزيعها الجغرافي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3)

الدول ذات أكبر عدد من الشركات الناشئة المصنفة " يونيكورن" حول العالم

(1) التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2019 ، **عالمنا مترابط** ، ص 16.

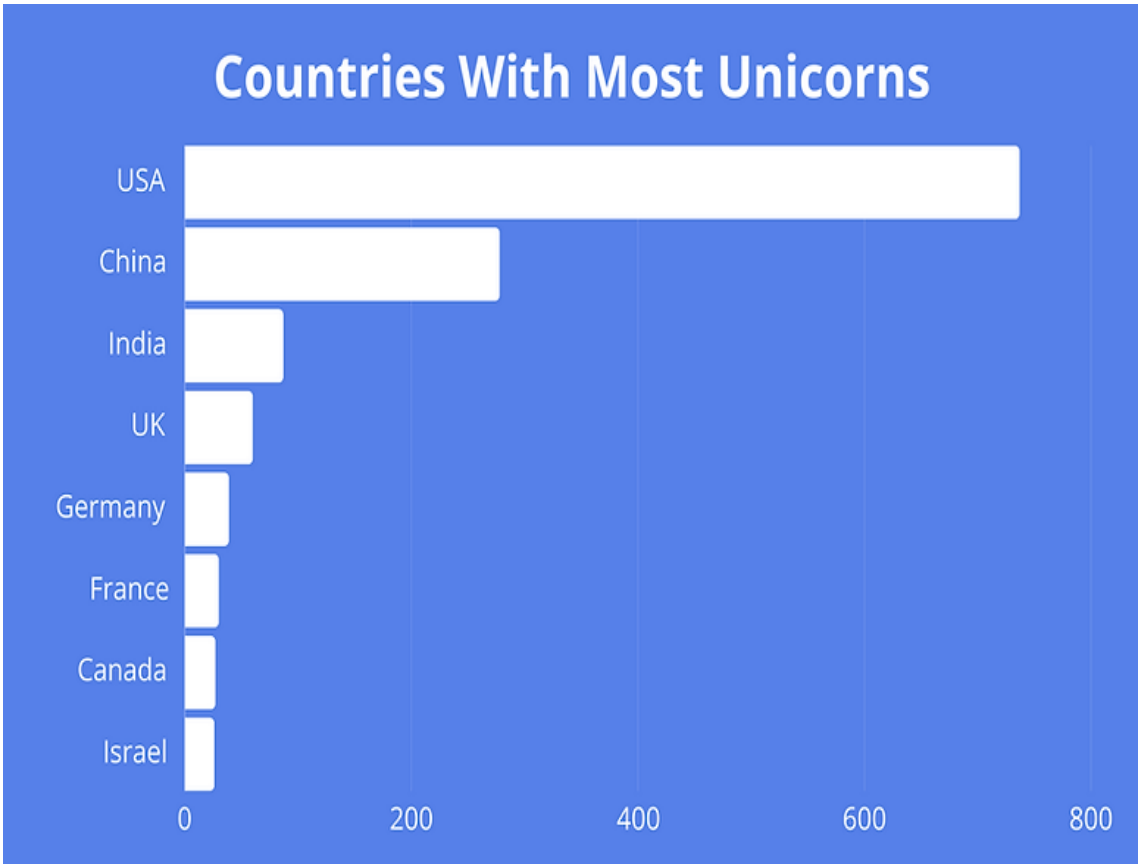

Source: Crunchbase (Last Updated: Feb, 2024)

وفي ضوء ما جاء في الشكل السابق، تجدر الإشارة إلى ما يلي [1]:

1. من المتوقع أن تحافظ الولايات المتحدة على ريادتها الواسعة في مجال الشركات التكنولوجية الناشئة بفضل التطور الذي تشهده صناعة التكنولوجيا لاسيما التكنولوجيا المالية، وارتفاع انفاقها على البحث والتطوير.
2. أن الحملة التنظيمية الحكومية ضد عمالقة التكنولوجيا في الصين وعمليات تعدين البيتكوين، قد تعيق النمو وتخلق بيئة أقل رعاية للشركات الناشئة الجديدة، وذلك على الرغم من تطبيقات التكنولوجيا المالية الفائقة التي تجمع بين الحلول الاجتماعية والتجارية والمالية، والتي تلبي احتياجات مئات الملايين من المستهلكين الصينيين وتسهل وصولهم إلى شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول الأخرى.

---

(1) محمد علي ، **أين تقع كبرى شركات "اليونيكورن" بالعالم؟.. أمريكا في الصدارة** ، العين الإخبارية ، 2021/8/23 ، والمتاح علي الرابط التالي:

https://al-ain.com/article/largest-fintech-companies-world-america.

3. على الرغم من مخاوف تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على بيئة عمل الشركات الناشئة، تبنت الحكومة في السنوات الأخيرة العديد من الإجراءات التي من شأنها أن تدعم المزيد من شركات التكنولوجيا المالية مع إمكانية الانضمام إلى نادي يونيكورن، وتشمل هذه الإجراءات تعزيز بيئة الحماية التنظيمية للبلاد وإجراء إصلاحات في الإدراج العام بالبورصة.

فقد كشف مسح أجراه مركز التمويل والتكنولوجيا وريادة الأعمال (CFTE) ومقره المملكة المتحدة، عن وجود 157 شركة للتكنولوجيا المالية، والتي تندرج تحت فئة شركات اليونيكورن. والجدير بالذكر أن التكنولوجيا المالية تشمل تطبيقات الدفع الإلكتروني والعملات الرقمية والمشفرة مثل بيتكوين ونظام البلوك تشين، إضافة إلى إدارة الاستثمار والأعمال التجارية باستخدام الذكاء الاصطناعي والبيانات. ويمكن تحديد التوزيع الجغرافي للشركات التكنولوجية العالمية من فئة اليونيكورن.

4. على الرغم من الإجراءات الصارمة التي تتخذها الصين ضد الشركات الهندية، إلا أن هذا القطاع يزدهر في الهند. فقد استحوذت الهند وحدها على 67% من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية التي تم تأسيسها بالعالم في السنوات الخمس الأخيرة. كما أن شركات التكنولوجيا المالية في الخارج مثل البنوك الجديدة في المملكة المتحدة تحرص على التوسع في الهند للاستفادة من الطلب على حلول التكنولوجيا المالية.
5. ساهمت أزمة فيروس كورونا في توسع حجم أعمال الشركات الناشئة التكنولوجية، فعلى سبيل المثال أصبح المستهلكون في البرازيل أكثر تقبلا بشكل لا يصدق للحلول الرقمية خلال وباء كورونا، وهو ما يتجسد في اكتساب شركة Nubank لنحو 41 ألف عميل جديد يوميا في سبتمبر 2020.

(ب) فيما يتصل بالشركات الناشئة فئة Decacorn: يوجد ما يقرب من 35 شركة ناشئة من فئة Decacorn في الدول والصناعات المختلفة حول العالم حتى ديسمبر 2021، و77% منها تعمل بشكل مباشر في المجالات المتعلقة بالتكنولوجيا، وبشكل أساسي في البرامج المالية والتجارية.

وبصفة عامة، يمكن تحديد ترتيب قائمة بأكبر 10 شركات ناشئة في العالم، وذلك على النحو المبين بالجدول التالي:

الجدول رقم (3)

قائمة أكبر 10 شركات ناشئة في العالم لعام 2024

Si No	Company	Valuation	Country
1	ByteDance	$220B	China
2	Ant Group	$150B	China
3	SpaceX	$125B	United States
4	Reliance Retail	$100B	India
5	Shein	$66B	China
6	Reliance Jio	$58B	India
7	Stripe	$50B	United States
8	Databricks	$43B	United States
9	Checkout.com	$40B	United Kingdom
10	JUUL	$38B	United States

ثالثًا– المدن والمواقع الأفضل عالميا لجذب الشركات الناشئة

في عام 2024، ستتحول الكثير من المدن في أنحاء متفرقة من العالم إلى أفضل المواقع للشركات الناشئة بإعتبارها أفضل مراكز جذب لهذه الشركات. حيث شملت قائمة المدن الرائدة لجذب الشركات الناشئة في عام 2023 كل من لندن، وبكين، وشانغهاي، وبنغالور، وباريس، وتل أبيب–يافا، وبرلين، ونيودلهي، ومنطقة طوكيو–يوكوهاما، وشنتشن، وساو باولو، وستوكهولم. مدينة سنغافورة.

شكل رقم (4)

قائمة المدن الرائدة لجذب الشركات الناشئة في عام

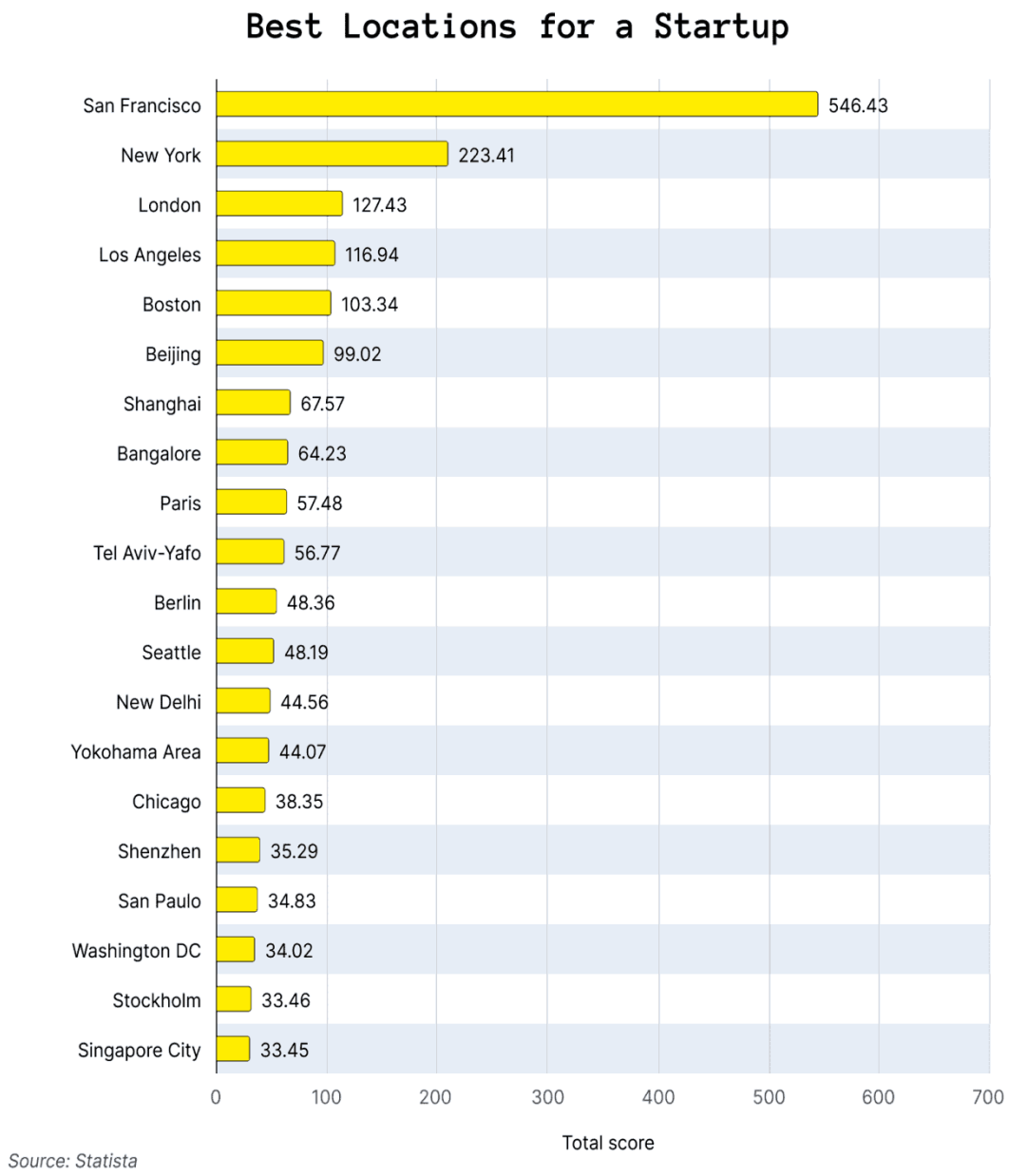

وفي ضوء الشكل السابق، سوف يتم التركيز في القسمين التاليين على عرض تجربة كل من المملكة المتحدة ممثلة للاقتصادات المتقدمة من قارة أوروبا، وسنغافورة ممثلة للاقتصادات متسارعة النمو من قارة أسيا باعتبارهم من أفضل مراكز جذب للشركات الناشئة في عام 2023، والمتوقع لهم أن تستمر معدلات استمرار جاذبيتهم لتلك الشركات في الزيادة خلال عام 2024.

القسم الثاني

تجربة المملكة المتحدة في مجال ريادة الأعمال

تعد المملكة المتحدة من بين رواد دول العالم في دعم الشركات الناشئة. ففي المملكة المتحدة، تتمتع الشركات الناشئة بفرص تطوير رائعة لأنها تحصل على الدعم المطلوب لنموها وزيادة حجم استثماراتها في البيئة المناسبة. فالمملكة المتحدة هي واحدة من البلدان التي يسهل فيها ممارسة الأعمال التجارية بصفة عامة لأن بيئة العمل بعيدة كل البعد عن البيروقراطية. بالإضافة إلى ذلك، فإن سهولة تأسيس الشركات، وبيئة السوق المبتكرة المليئة بالفرص، والمستثمرين من جميع أنحاء العالم تجعل المملكة المتحدة بيئة جاذبة لرواد الأعمال ولشركات الناشئة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن استعراض تجربة المملكة المتحدة في مجال ريادة الأعمال من خلال المحورين الرئيسين التاليين:

أولا- بيئة ريادة الأعمال وأهم المؤسسات المسئولة عنها في المملكة المتحدة:

يوفر النظام البيئي للشركات الناشئة في المملكة المتحدة فرصًا هائلة في السوق، ويرجع ذلك للأسباب التالية[1]:

1. طبيعة السوق في المملكة المتحدة، فهذا السوق لديه هيكل موجه نحو التكنولوجيا ويتكيف بسرعة مع التغييرات.
2. يقع المقر العالمي أو الأوروبي لمعظم الشركات العالمية الكبرى في المملكة المتحدة نظرًا لأن العديد من شركات التكنولوجيا والابتكار تفضل المملكة المتحدة مقارنة بغيرها من دول أوربية أخرى.
3. تمتلك العديد من مدن المملكة المتحدة مراكز تقنية متخصصة في كل من القطاعات الفرعية العامة والخاصة، وهي كيانات تم التخطيط لها بدعم من الحكومة.

وتتعدد المؤسسات المعنية بريادة الأعمال والابتكار في المملكة المتحدة، وذلك على النحو التالي:

1- مجلس استراتيجية التكنولوجيا Technology Strategy Board

أنشأت الحكومة البريطانية هذا المجلس عام 2007 كمنظمة غير هادفة للربح برعاية إدارة الأعمال والابتكار والمهارات (BIS)، وتتمثل رؤية هذا المجلس في أن تكون المملكة المتحدة رائدة عالميًا في مجال الابتكار وجاذبة للأعمال المبتكرة من خلال تطبيق التكنولوجيا بسرعة وفعالية وبشكل مستدام لتكوين الثروة وتحسين جودة الحياة.

فالمهمة الأساسية لهذا المجلس، تتحدد في تعزيز ودعم البحث وتطوير واستغلال العلوم والتكنولوجيا والأفكار الجديدة لصالح الأعمال التجارية من أجل زيادة النمو الاقتصادي المستدام وتحسين نوعية الحياة. وفي ضوء ما سبق، يمكن تحديد أهداف ذلك المجلس فيما يلي [1]:

---

(1) **النظام البيئي للشركات الناشئة في المملكة المتحدة**، والمتاح على الرابط التالي:
https://www.tremglobal.com/ar/articles/startup-ecosystem-in-uk, acces in 9/11/2021.

- ✓ تحفيز الابتكار القائم على التكنولوجيا في المجالات التي توفر أكبر نطاق لتعزيز النمو والإنتاجية في المملكة المتحدة.
- ✓ الترويج والدعم والاستثمار في البحث التكنولوجي والتطوير والتسويق.
- ✓ نشر المعرفة، وجمع الناس معًا لحل المشكلات أو تحقيق تقدم جديد.
- ✓ إسداء المشورة للحكومة بشأن كيفية إزالة الحواجز أمام الابتكار وتسريع استغلال التقنيات الجديدة.
- ✓ العمل في المجالات التي توجد فيها فائدة تجارية محتملة واضحة.
- ✓ مساعدة الشركات الناشئة لتقود النمو في القطاعات الاقتصادية مستقبلًا.

ويمكن تحديد أهم برامج وخدمات هذا المجلس، فيما يلي:

أ- شبكات نقل المعرفة **Knowledge Transfer Networks, KTN**

مجموعة من الشبكات لنقل المعرفة في كل مجال، بحيث أصبح لكل مجال شبكة وطنية واحدة شاملة متخصصة في مجال معين من التكنولوجيا أو تطبيقات الأعمال التي تجمع بين الأفراد من الشركات والجامعات والمؤسسات البحثية والمالية والتكنولوجية لتحفيز الابتكار من خلال نقل المعرفة. تم إنشاء KTNs وتمويلها من قبل الحكومة والصناعة والأوساط الأكاديمية. تضم هذه الشبكات منظمات متنوعة يقدمون الأنشطة والمبادرات التي تعزز تبادل المعرفة وتحفيز الابتكار في هذه المجتمعات. يوجد حاليًا ما يقرب من 24 شبكة نقل المعرفة في بريطانيا.

ب- البحث والتطوير الجماعي **Collaborative research and development**

يستهدف البحث والتطوير الجماعي (R & D)، مساعدة المجتمعات الصناعية والبحثية على العمل معًا في مشاريع البحث والتطوير في مجالات مهمة استراتيجيًا من العلوم والهندسة والتكنولوجيا، والتي يمكن أن تنبثق منها منتجات وعمليات وخدمات جديدة ناجحة. أقيمت مسابقات منتظمة لتمويل مشاريع البحث والتطوير التعاونية منذ عام 2004. وتم كذلك دعم محفظة تضم أكثر من 600 مشروع باستثمارات تجارية وحكومية مشتركة تزيد عن مليار جنيه إسترليني.

ج-منحة للبحث والتطوير **Grant for R&D :**

يقدم المجلس التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) للانخراط في مشاريع البحث والتطوير في المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية للعلوم والهندسة والتكنولوجيا.

د- شراكات نقل المعرفة :**Knowledge Transfer Partnerships**

---

(1) موقع مجلس استراتيجية التكنولوجيا Technology Strategy Board في المملكة المتحدة، والمتاح علي الرابط التالي:
http://www.innovateuk.org/publications.ashx.

تستهدف هذه الشراكات، مساعدة الشركات على تحسين قدرتها التنافسية وإنتاجيتها من خلال الاستخدام الأفضل للمعرفة والتكنولوجيا والمهارات الموجودة داخل قاعدة المعرفة في المملكة المتحدة. تمكن KTP الشركات من تحديد أنسب مصدر للمعرفة أو القدرة التي يبحثون عنها من داخل قاعدة المعرفة في المملكة المتحدة (الجامعات أو الكليات أو المنظمات البحثية).

هـ- البرامج الدولية: تستهدف هذا البرامج التفكير والعمل عالميا، ومن أمثلتها شبكة نقاط الاتصال الوطنية لمساعدة الشركات البريطانية على المشاركة في برنامج الإطار الأوروبي، وتقديم الدعم لبعض أنشطة الابتكار في الاتحاد الأوروبي المحددة، وبرنامج SBRI الذي يهدف إلى استخدام المشتريات الحكومية لتشجيع وتحفيز الابتكار، ويوفر فرصًا تجارية للشركات المبتكرة .

2- شبكة لندن للتكنولوجيا London Technology Network, LTN:

هي شركة بريطانية غير ربحية تأسست عام 2001 مملوكة بشكل مشترك لكل من جامعة كوليدج لندن، كينجز كوليدج لندن وإمبريال كوليدج لندن. وتعمل هذه الشركة مع Enterprise Europe Network لتحسين القدرة التنافسية للصناعة في المملكة المتحدة من خلال التعاون الفعال بين قاعدة أبحاث العلوم والتكنولوجيا والصناعة، حيث تتماشى مهمة LTN مع استراتيجية العلوم والابتكار لحكومة المملكة المتحدة، والتي تتمثل في "مساعدة الشركات على النجاح من خلال الابتكار التكنولوجي المكثف". وتقدم هذه الشركة البرامج والخدمات التالية [1]:

- توفير شركاء الابتكار، حيث يتعاون مع هذه الشركة 70 مركزًا للابتكار.
- مساعدة الشركات على تطوير المنتجات وتحسين العمليات والتحليل والاختبار.
- مساعدة الشركات على تحديد متطلباتها (البحث والتطوير والتكنولوجيا المحددة) ومساعدتها في العثور على الشريك المناسب (الشركاء الأكاديميين / الشركات الأخرى).

3- الوقف الوطني للعلوم والتكنولوجيا والفنون

National Endowment for Science, Technology and the Arts, NESTA

بدأت كمنظمة حكومية في 1998 ثم تحولت إلى منظمة تطوعية تعتمد على الدعم والتمويل من المنظمات الأخرى. فهذه المنظمة تمثل أحد أكبر المستثمرين في المملكة المتحدة في مرحلة التأسيس، حيث تستثمر في الشركات في مراحلها الأولى، وتشارك في صنع السياسات، وتقدم البرامج العملية التي تلهم الآخرين لمواجهة تحديات المستقبل.

(1) موقع شبكة لندن للتكنولوجيا London Technology Network, LTN ، والمتاح على الرابط التالي:
http://www.ltnetwork.org/default.asp.

تعتمد هذه المنظمة في نجاحها على قوة الشراكات التي تكونها مع المبتكرين وواضعي السياسات والمنظمات المجتمعية والمعلمين والمستثمرين الآخرين، حيث يقوم أسلوب عملها علي جمع أفضل الأفكار والتدفقات الجديدة لرأس المال والأشخاص الموهوبين معًا، وتشجع الآخرين على تطويرها بشكل أكبر من خلال تقديم خدمات التمويل والدعم، والاستثمار في الشركات، فهذه المنظمة لديها صندوق وقفي تزيد قيمته عن 300 مليون جنيه إسترليني. وبصفة عامة، تستهدف برامج وخدمات هذه المنظمة دعم وتنمية المسارات الأربع الرئيسية التالية [1]:

- النمو الاقتصادي من خلال تطوير مؤشر الابتكار الذي من شأنه تحسين الطريقة التي تقيس بها المملكة المتحدة الاستثمار في الابتكار وتأثيراته، دعم مبادرة Seed Camp لدعم رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا، وإنشاء أكاديمية الإلكترونيات الدقيقة، وغيرهم من الخدمات.
- مختبر الخدمات العامة، هو برنامج جديد من NESTA ، يستهدف دعم السلطات المحلية لتطوير وتنفيذ ابتكارات جذرية لمواجهة التحديات المتوسطة والطويلة الأجل التي تواجه المجتمعات المحلية. فضلا عن دعم المشاريع الاجتماعية، ومعالجة الحواجز الهيكلية أمام الاستثمار. بالإضافة إلى اكتشاف الأفكار الرائدة وتدريب الشباب وإمدادهم بالخبرات التعليمية التي ستساعدهم على تطوير المهارات التي سيحتاجون إليها في المستقبل.
- الاقتصاد الإبداعي، وذلك من خلال تحديد جغرافيا الابتكار التي تتألف من قائمة وخريطة وإرشادات المجموعات الإبداعية في المملكة المتحدة، حيث يتطلب هذا الاقتصاد تحديد "النقاط الإبداعية" في البلاد، وهي المناطق التي تستضيف مجموعات من الأعمال الإبداعية التي تعزز الابتكار والنمو الاقتصادي في جميع أنحاء منطقتها.
- الاستثمار في عدة مجالات أهمها التكنولوجيا النظيفة Clean Tech، والرعاية الصحية.

4- إدارة الأعمال والابتكار والمهارات Department for Business, Innovation and Skills (BIS)

تستهدف هذه المنظمة الحكومية التي تم تأسيسها في 5 يونيو 2009، تهيئة أفضل الظروف لنمو القطاع الخاص، وذلك من من خلال تهيئة الظروف لنجاح الأعمال. تشجيع الابتكار والمشاريع والعلوم؛ وإعطاء الجميع المهارات والفرص للنجاح. وبصفة عامة تسعى هذه المنظمة إلي تحقيق الأهداف التالية[2]:

---

(1) موقع الوقف الوطني للعلوم والتكنولوجيا والفنون National Endowment for Science, Technology and the Arts, NESTA ، والمتاح علي الرابط التالي: http://www.nesta.org.uk.

(2) موقع إدارة الأعمال والابتكار والمهارات Department for Business, Innovation and Skills (BIS) (BIS) ، والمتاح علي الرابط التالي: http://www.bis.gov.uk.

- تمكين السلطات والشركات المحلية من تحديد استراتيجيات التنمية لمنطقتهم المحلية، بما يدعم النمو الاقتصادي ويساعد على إعادة التوازن للاقتصاد.
- إنشاء نظام مهارات ديناميكي وفعال مع المستهدفين الذين تخدمهم الكليات ومقدمي خدمات آخرين في مجالاتهم.
- إنشاء إطار للتعليم العالي والعلوم والبحث بما يعزز القدرة التنافسية على مستوى العالم في التدريس والبحث.
- ضمان التقدم والوصول العادل والجودة الأفضل للطلاب.
- تعزيز الروابط بين الجامعات والصناعات ودعم الابتكار وتطوير التكنولوجيا.
- مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على البدء والازدهار من خلال دعم الأعمال، وتحسين الوصول إلى التمويل والمنافسة الأقوى، وإزالة حواجز دخول السوق، ودعم المزيد من أنشطة ريادة الأعمال.
- تعزيز وصول الشركات الناشئة إلي الأسواق العالمية، وتحسين تركيز التجارة والاستثمار في المملكة المتحدة على توليد استثمارات داخلية عالية القيمة، وتقوية قدرة المصدرين في المملكة المتحدة.
- خلق بيئة أعمال تدعم الاستثمار طويل الأجل والنمو المستدام، وتقليل الروتين، وخلق أسواق عمل أكثر مرونة، وإصلاح حوكمة الشركات، وضمان تعزيز قوانين الملكية الفكرية للابتكار التجاري.

ثانيا – واقع مشروعات ريادة الأعمال أو الشركات الناشئة في المملكة المتحدة وأثرها في زيادة الاستثمارات

ينمو قطاع التكنولوجيا في المملكة المتحدة بمعدل 2.6 مرة أسرع من اقتصاد الدولة، حيث تتلقى الشركات الناشئة في هذا القطاع مليارات الجنيهات الاسترلينية من استثمارات رأس المال الاستثماري كل عام. فقد جذبت شركات الناشئة التكنولوجية في المملكة المتحدة 11.2 مليار جنيه استرليني في تمويل رأس المال الاستثماري في عام 2020، وتشمل هذه الاستثمارات إنشاء سبع شركات يونيكورن تقدر قيمتها بأكثر من مليار دولار.

وتمثل الشركات الناشئة المتخصصة في الذكاء الاصطناعي في المملكة المتحدة، فرصا استثمارية جذبت انتباه أكبر شركات التكنولوجيا الأميركية للاستثمار فيها. ويتأكد ذلك في ضوء ما شهدته السنوات الأخيرة

من استحواذ عدد من شركات الأمريكية العملاقة على عدد من الشركات البريطانية الناشئة، ومن أمثلة ذلك ما يلي [1]:

1. استحواذ شركة "مايكروسوفت" الأمريكية على الشركة البريطانية الناشئة "سويفتكي Swiftkey " التي تعمل في العاصمة لندن، والتي تُطور لوحات مفاتيح تنبؤية يستخدمها مئات الملايين من مستخدمي الهواتف الذكية، وتعتمد على الذكاء الاصطناعي، في صفقة بلغت قيمتها 250 مليون دولار.
2. دفعت شركة "جوجل" اللأمريكية 400 مليون جنيه إسترليني نظير الاستحواذ على شركة "ديب مايند DeepMind"، والتي اشترت لاحقاً شركتي "دارك بلو لابز Dark Blue Labs "و" فيجن فاكتوري "Vision Factory، وخرجت الشركتان من جامعة أوكسفورد.
3. اشترت " أبل" شركة " فوكال آي كيو Vocal IQ " في كامبريدج، التي تُيسر برمجياتها تحدّث أجهزة الكمبيوتر ومعالجة اللغات الطبيعية للبشر معاً بشكل أكثر طبيعية.
4. استحوذت "أمازون" للتجارة الإلكترونية على "إيفي تكنولوجيز Evi Technologies " المتخصصة في أنظمة اللغات الطبيعية، مثل تمييز الأصوات.

ويمكن تفسير جاذبية الشركات الناشئة البريطانية وإقبال أكبر شركات التكنولوجيا الأميركية للاستثمار فيها، وذلك في ضوء الأسباب التالية:

أ- إن الشركات الناشئة في المملكة المتحدة تستفيد من تنامي حدة المنافسة بين أكبر شركات التكنولوجيا في الولايات المتحدة، حول تقديم منتجات تعتمد على التقنيات الجديدة التي ابتكرتها هذه الشركات الناشئة.

ب-إن المملكة المتحدة تحتضن آلاف الخبراء المبتكرين خلال السنوات القليلة الماضية.

ج- تميز جامعات البريطانية، حيث يُوجد في (كامبريدج) و(أوكسفورد) و(إمبريال كولدج) وجامعة لندن، بعض من أفضل مراكز العالم في ما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، وتعلم الآلة، ومعالجة اللغات الطبيعية، فالعديد من الشركات الناشئة المُثيرة للاهتمام نشأت في هذه الجامعات خلال السنوات الأخيرة.

فقد شهد عام 2021 جمع حوالي 29.4 مليار جنيه إسترليني من قبل الشركات الناشئة، وذلك بزيادة بمقدارها 100% عن المبلغ الذي تم جمعه عام 2020، وذلك وفقًا لبيانات المجلس الاقتصاد الرقمي التابع للحكومة في ديسمبر عام 2021. فقد تدفقت مبالغ قياسية من رأس المال الاستثماري إلى الشركات الناشئة

---

(1) **شركات «الذكاء الاصطناعي» الناشئة البريطانية تجتذب استثمارات أميركية** ، الإمارات اليوم ، 2016/2/6 ، والمتاح علي الرابط التالي:

https://www.emaratalyoum.com/technology/electronic-equipment/2016-02-06-1.866809.

وشركات التكنولوجيا، أمثال منصة بيع السيارات Motorway ، وموقع بيع الملابس المستعملة Depop ، والمتنافس المصرفي Starling Bank ، كلهم جمعوا الأموال التي مساعدتهم على تحقيق ما يسمى بوضع يونيكورن. ويمكن تفسير هذه الزيادة الكبيرة في الاستثمارات التي تم جمعها لصالح الشركات الناشئة منذ عام 2014 الذي يعد الأفضل لهذه الشركات خلال آخر عقدين، وذلك في ضوء الأسباب التالية [1]:

1. عمليات الإغلاق التي أعقبت جائحة كورونا وما أرتبط بها من تسريع ما يسمى بالرقمنة، فقد انتقلت العديد من جوانب الحياة اليومية إلى الإنترنت منذ بداية 2020، حيث تم اعتماد العمل من المنزل على نطاق واسع، بينما انتشر التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات، وكذلك انتعاش التجارة الإلكترونية.

2. ترجع الاستثمارات الضخمة التي يتم ضخها في شركات التكنولوجيا في المملكة المتحدة، إلى جانب التقييمات المتزايدة الموضوعة عليها، حيث تبلغ قيمة شركات التكنولوجيا البريطانية التي تأسست منذ بداية القرن حوالي 540 مليار جنيه إسترليني.

3. إن نمو قطاع التكنولوجيا لم يقتصر فقط على لندن والجنوب الشرقي، فما يقرب من 9 مليارات جنيه إسترليني من الأموال المستثمرة في هذا القطاع من قبل شركات رأس المال الاستثماري، قد ذهبت إلى شركات ناشئة تعمل خارج نطاق لندن والجنوب الشرقي، حيث تسع شركات ناشئة من أصل 29 شركة يونيكورن تم تشكيلها في المملكة المتحدة.

---

(1) **يتمتع قطاع التكنولوجيا في المملكة المتحدة بعام قياسي بعد جذب الشركات الناشئة لرؤوس الأموال أكثر من أي وقت مضى ،** فيوتشر نيوز ، 2021/12/20 ، والمتاح على الرابط التالي:

https://2u.pw/FDc0N.

القسم الثالث

تجربة جمهورية سنغافورة في مجال ريادة الأعمال

استطاعت سنغافورة تحقيق برنامجا متكاملا لتنمية مهارات ريادة الأعمال وإقامة المشروعات لدى النشء ووضع رؤيتها وتنمية أعمالها بنجاح، وذلك من خلال تسهيل تأسيس الشركات الناشئة وتنمية مهاراتهم أصحابها من رواد الأعمال مع تسهيل حركة الاستثمارات الأجنبية والتركيز على نوعية الصناعات من أجل الحصول على أعلى دخل مثل التكنولوجيا التى تهتم بها سنغافورة الآن. وفي ضوء ما سبق، يمكن استعراض تجربة سنغافورة في مجال ريادة الأعمال من خلال المحورين الرئيسين التاليين:

أولا- بيئة ريادة الأعمال وأهم المؤسسات المسئولة عنها في سنغافورة:

استطاعت سنغافورة تحقيق تفوقها وتطورها في مجال ريادة الأعمال بعد أن خلقت ثقافة ريادة الأعمال، فى أول الأمر، عن طريق البحث عن المخترعين والمبتكرين لتحويل مخترعاتهم إلى سلع تصدرها وتربح من ورائها، كما اهتمت جميع الوزارات المختلفة فى الحكومة بقطاع ريادة الأعمال حتى استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم بنسبة 40 % من إجمالى الناتج المحلى فى سنغافورة. فهناك أربع مراحل تمكنت سنغافورة عبرها من الحصول على جيل متميز من رواد الأعمال، وهذه المراحل هي[1]:

1. المرحلة الأولى: هى تربية الأبناء منذ الطفولة على الابتكار والنجاح.
2. المرحلة الثانية: تتضمن تدريب الأبناء على المهارات مثل كيفية التواصل وخلق الإيجابية بداخلهم وكيفية تشكيل فريق عمل جماعى.
3. المرحلة الثالثة: تعليم الأبناء كيفية دراسة السوق وعمل ميزانية.
4. المرحلة الرابعة: تسمى « المينى ماركت» أو السوق الصغيرة وخلالها يتم تعليم الأطفال والشباب كيفية عمل منتج فعلى وعملية البيع والشراء لتأهيله للخروج للسوق.

---

(1) نهى محمد مجاهد ، **التجارب الناجحة فى ريادة الأعمال: 4 مراحل للحصول على جيل مخترع فى سنغافورة** ، جريدة الأهرام . 2016/5/7 ، العدد 47269 ، والمتاح على الرابط التالي:https://2u.pw/9e88y

وبصفة عامة، يمكن تحديد أهم مقومات ريادة الأعمال في سنغافورة، فيما يلي[1]:

1. دعم رواد الأعمال وتهيئة البيئة الداخلية، حيث تلعب حكومة سنغافورة دوراً ملموسًا؛ لدفع الأمة نحو بيئة تمكينية مزدهرة لريادة الأعمال، ولا سيّما صغار رواد الأعمال باعتبارهم المُحرِّك الرئيس للتنمية الاقتصادية. في هذا الصدد، أطلقت الدولة مجموعة من المبادرات يُطلق على إحداها مبادرة(Startup SG) ستارت أب إس جي وهي منصة لدعم انطلاق مشروعات رواد الأعمال من خلال تزويدهم بآلية للوصول إلى مبادرات الدعم المحلية، وكذلك الاتصال بشبكات ريادة الأعمال العالمية.
2. تقوم مبادرة" ستارت أب إس جي "على ستة أهداف مختلفة؛ وهي :تقديم إرشادات فعّالة لرواد الأعمال الجدد، توفير التمويل المبكر؛ لتسويق الأفكار الابتكارية بصدد التكنولوجيا، تحفيز الاستثمار في رأس المال للشركات الناشئة، تعزيز قدرات مسرعات وحاضنات الأعمال، توعية رواد الأعمال بآليات جذب المواهب العالمية الواعدة وتضمينها في مشروعاتهم، وأخيرًا ربط الشركات الناشئة بالتمويل الذي تشتد الحاجة إليه.
3. دعم الأعمال الناشئة والريادية، تتصدر سنغافورة تقرير" سهولة ممارسة الأعمال "الصادر عن البنك الدولي؛ نظرًا لقدرتها على استيعاب الأعمال الناشئة، مع توفير قدرٍ كبير من الأمان، وتقليل المخاطر ونسبة الفشل.
4. تُعد سنغافورة أيضًا أحد أكثر الهياكل الضريبية جاذبية للشركات الناشئة، والكبيرة على مستوى العالم؛ حيث يبلغ أعلى معدل لضريبة الدخل ١٧ % فحسب .كما عمدت الدولة إلى إلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية، وتخفيض الضرائب المقتطعة، وقد أفضى ذلك إلى جعل سنغافورة واجهة جاذبة لتأسيس شركة أو بدِء مشروع ريادي.

صنف تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 الصادر عن البنك الدولي سنغافورة على أنها ثاني أسهل دولة في العالم لممارسة الأعمال التجارية فيها. وصنف تقرير التنافسية العالمية لعام 2019 سنغافورة على أنها أكثر الاقتصادات تنافسية على مستوى العالم. وتستعد سنغافورة لجذب الاستثمارات الأجنبية في مجال الابتكار الرقمي والأمن السيبراني. وتستثمر حكومة سنغافورة بشكل كبير في الميكنة أو الأتمتة والذكاء الاصطناعي والأنظمة المتكاملة تحت شعار "الأمة الذكية" وتسعى إلى ترسيخ مكانتها كمركز إقليمي لهذه التقنيات. وتعد سنغافورة أيضًا مركزًا راسخًا للبحوث الطبية وتصنيع الأجهزة.

---

(2) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري ، **كيف باتت سنغافورة واجهة عالمية للاستثمار وريادة الأعمال؟** ، سلسة خبرات دولية ، السنة الثانية ، العدد 31 ، ٢ سبتمبر ٢٠٢١ ، ص ص 2-3.

وعلي الرغم من إلتزام الحكومة في سنغافورة بالحفاظ على السوق الحرة، لكنها تتدخل في النشاط الاقتصادي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية لسنغافورة، وذلك من خلال شبكة من الشركات المملوكة بالكامل للدولة. ففي فبراير 2019، تم تأسيس أكبر ثلاث شركات مملوكة للدولة مدرجة في سنغافورة تمثل 13.1 بالمائة من إجمالي رأسمال بورصة سنغافورة (SGX). وانتقد بعض المراقبين الدور المهيمن للشركات المملوكة للدولة في الاقتصاد المحلي، بحجة أنها تؤثر سلبا على ريادة الأعمال والاستثمار في القطاع الخاص [1].

وفيما يتعلق بأهم مؤسسات سنغافورة العاملة في مجال ريادة الأعمال، فأنه يمكن تحديدها فيما يلي:

1. هيئة تطوير المعلومات والاتصالات في سنغافورة The Infocomm Development Authority of Singapore (IDA)

تم إنشاء هيئة تطوير المعلومات والاتصالات في سنغافورة (IDA) في 1 ديسمبر 1999 عندما تم دمج المجلس الوطني للكمبيوتر (NCB) وهيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية في سنغافورة (TAS) ، كنتيجة للنمو المتزايد لتقارب كل من تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات الهاتفية. وتهدف هذه الهيئة إلي أن تصبح سنغافورة مركزًا عالميًا ديناميكيًا للمعلومات والاتصالات والاستفادة من تقنية المعلومات من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سنغافورة. وتؤمن هذه الهيئة بأهمية تقنية المعلومات والاتصالات كمحرك للنمو في الاقتصاد في سنغافورة، وما يتطلبه ذلك من بناء نظام إيكولوجي حيوي للمعلومات والاتصالات أمرًا أساسيًا لدعم رؤية أمة ذكية ومدينة عالمية مدعومة منInfocomm . فهذه الهيئة تتولى قيادة تحول سنغافورة إلى أمة ذكية ومدينة عالمية من خلال نظام المعلومات والاتصالات، وذلك عبر قيامها بالعديد من المسئوليات والمهام التي يأتي في مقدمتها ما يلي [2]:

أ- بناء نظام إيكولوجي حيوي للمعلومات عن طريق جذب الشركات متعددة الجنسيات والشركات الأجنبية المبتكرة إلى سنغافورة لاستكمال مؤسسات المعلومات المحلية والشركات الناشئة.

---

(1) 2020 Investment Climate Statements: **Singapore report**, available at: https://www.state.gov/reports/2020-investment-climate-statements/singapore/.

(2) Sally Metwally & others, Innovation and entrepreneurship support entities: An international profile research study, Technology innovation and entrepreneurship center, internal document version1, 12th of may 2011, p.12.

ب–البحث عن فرص لتنمية صناعة المعلومات والاتصالات من خلال تسهيل دخول شركات المعلومات والاتصالات السنغافورية إلى السوق العالمية.

ج– خلق بيئة معلومات مجتمعية مواتية ومبتكرة وتنافسية تكون في نفس الوقت داعمة للأعمال التجارية.

د– تحديد السياسات والأطر التنظيمية لضمان المنافسة الحرة والعادلة في سوق الاتصالات في سنغافورة بحيث يستفيد مستهلكي منتجات وخدمات المعلومات والاتصالات من خيارات أكبر.

هـ–المساهمة مع هيئات الصناعة، ومعاهد التعليم العالي في مبادرات لتطوير كفاءات تقنية المعلومات في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وتطوير متخصصين في مجال تقنية المعلومات والاتصالات عالميًا بالإضافة إلى جذب المواهب المعلوماتية والاحتفاظ بها.

و– بناء بنية تحتية للمعلوماتية الوطنية لتلبية احتياجات الحكومة والشركات والأفراد.

2. مشروع سنغافورة Enterprise Singapore (ESG)

هو مجلس قانوني تابع لوزارة التجارة والصناعة (MTI) في سنغافورة ، وتشكل هذا المجلس في 1 أبريل 2018 لدعم المشروعات الصغيرة والمشاريع المتوسطة، وتنمية الشركات الناشئة الصغيرة والمتوسطة من خلال رفع مستوى القدرات والابتكار، وتحويل، و تدويل أنشطة هذه المشروعات والشركات. فقد تم تأسيس هذا المجلس Enterprise Singapore من خلال دمج Enterprise International Singapore (IE) الهيئة الوطنية للمعايير والاعتماد – كانت مسئولة عن مساعدة الشركات على تحقيق المعايير الدولية ومتطلبات المطابقة – مع SPRING Singapore – كان مسؤولاً عن مساعدة الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في التمويل ، وتطوير القدرات والإدارة ، والتكنولوجيا والابتكار ، وذلك بهدف إحداث تكامل بين وظائف IE Singapore، وSPRING Singapore.

ويتولى هذا المجلس العديد من المهام التي يأتي في مقدمتها دعم أعمال الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم وصول هذه الشركات للأسواق الخارجية. ونظرًا لطبيعة الدراسة سوف يتم التركيز على ما يلي [1]:

ب– **<u>دعم الأعمال:</u>**

تدعم Enterprise Singapore المؤسسات من جميع الأحجام ومراحل التطوير، بما في ذلك الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة، وذلك على النحو التالي:

(1) موقع مشروع سنغافورة Enterprise Singapore (ESG) ، والمتاح علي الرابط التالي:
https://stringfixer.com/ar/Enterprise_Singapore.

- بالنسبة للشركات الناشئة، فهي تتعاون مع حاضنات الأعمال والمستثمرين الملاك والوكالات الحكومية لتطوير النظام البيئي للشركات الناشئة في سنغافورة من خلال مجموعة كبيرة من البرامج التي تديرهاStartup SG .
- بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فهي تقدم المساعدة في تحسين القدرات التجارية من خلال المنح والبرامج المختلفة، وكذلك الوصول إلى معاهد التكنولوجيا والبحث. كما أنها تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتوسع في الخارج من خلال التخفيضات الضريبية، ومنح الأموال، وشبكة التوصيل والتشغيل، وأكثر من 22 اتفاقية تجارة حرة.
- تتلقى الشركات الكبيرة المساعدة من Enterprise Singapore في توسيع نطاق وصولها إلى الأسواق العالمية وحصولها على فرص جديدة. هناك أيضًا مبادرات مثل برنامج PACT حيث يقودون الشركات الأصغر في المشاريع المشتركة.

ج- <u>دعم وصول الشركات للأسواق الخارجية</u>

تحتفظ Enterprise Singapore بمراكز خارجية في أسواق مختلفة لدعم تدويل الشركات السنغافورية. فلدى هذا المجلس 36 مركزًا في الخارج في 21 دولة، حيث تستضيف الصين وحدها 9 مراكز. تتجمع المراكز في المناطق الجغرافية لجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا وشمال وجنوب الصين وشرق وغرب الصين وشمال وجنوب آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا الشمالية وأوروبا وأوروبا الناشئة وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

د-<u>توصيل وتشغيل شبكة شركاء الأعمال</u>

المجلس لديه 9 شركاء يتولون توصيل وتشغيل أعمال الشركات في 6 دول، ويوفرون أبحاث سوق محددة في الأسواق المستهدفة، ويوفرون كذلك قاعدة بيانات عالمية للمساعدة في البحث عن شركاء الأعمال في الخارج ، وتوفير الدعم في السوق مثل مطابقة الموردين والموزعين ، ومصدر لمساحات العمل.

هـ- <u>المشاركة في منتديات الأعمال الثنائية</u>

يتم تنظيم منتديات الأعمال للمندوبين والمسؤولين من كل من سنغافورة والدول الشريكة لمناقشة فرص الشراكة التجارية والفرص المحلية واتجاهات الأعمال والتوجهات المستقبلية. فقد نظمت Enterprise Singapore العديد من منتديات أعمال مع الهند، وأمريكا اللاتينية، و بنغلاديش، و ألمانيا، وغيرهم.

3. مؤسسة Agorize

هي منصة ابتكار مفتوحة رائدة تضم 5 ملايين موهبة للابتكار في جميع أنحاء العالم Agorize .هي الحلقة المفقودة بين الشركات والمؤسسات التي تبحث عن الأفكار المبتكرة والمواهب والشراكات والتحول الرقمي والمبتكرين من جميع أنحاء العالم الذين يرغبون في التعرف عليهم وتقديم قيمة للمنظمات والشركات .

وتعتبر Agorize مؤسسة رائدة عالمياً في مجال التحديات والابتكار عبر الإنترنت. فهي تساعد مجتمعات المبدعين من (الطلاب والمطورين والشركات الناشئة) والتطور من خلال العمل مع الشركات الكبرى.
وتنظم هذه المؤسسة مسابقة SLINGSHOT للشركات الناشئة، حيث تستهدف هذه المسابقة رواد الأعمال من جميع أنحاء العالم، وتبحث هذه المسابقة في إصدارها الخامس عام 2021 عن شركات ناشئة في أربعة قطاعات ناشئة لعرض حلولها ومنتجاتها، فهذه المسابقة ترحب بجميع الشركات الناشئة للتقديم في أي فئة من الفئات التالية [1]:

أ- الاستدامة.
ب-الصحة والعافية.
ج- المدن الذكية.
د- التكنولوجيا الرقمية.

ثانيا – واقع مشروعات ريادة الأعمال أو الشركات الناشئة في سنغافورة، وأثرها في زيادة الاستثمارات

تسعى سنغافورة جاهدة لتعزيز مكانتها كمركز مالي لجنوب شرق آسيا خاصة لشركات التكنولوجيا المالية، حيث تجذب رواد الأعمال الواعدين من الخارج ببرامج مثل التأشيرة الخاصة والدعم النقدي. وأصبحت هذه الدولة الصغيرة، مركزًا للشركات الناشئة العاملة في التكنولوجيا المالية التي تسعى إلى العمل على مستوى العالم، والتي زاد عددها بنسبة 67٪ تقريبا خلال عام 2020 إلى أكثر من 1000 مقارنة 600 شركة في منتصف عام 2019، فحتى عام 2015، لم يكن هناك سوى 50 شركة للتكنولوجيا المالية في سنغافورة. لذلك يُتوقع أن تصبح تجربة سنغافورة بمثابة نموذج للدول الأخرى التي ترغب في أن تصبح مراكز مالية دولية.

فقد خلصت دراسة استقصائية أجرتها شركة Ernst & Young في عام 2018، أن ما يقرب من 40 ٪ من شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في رابطة دول جنوب شرق آسيا تتخذ سنغافورة مقراً لها، ويرجع ذلك المزايا التالية [2]:

1- إتاحة الفرصة أمام رواد الأعمال الأجانب، فغالبًا ما يقوم الأجانب بتأسيس شركات التكنولوجيا المالية في سنغافورة، حيث قام هؤلاء الرواد بتأسيس حوالي نصف الشركات الأعضاء في جمعية سنغافورة للتكنولوجيا المالية من قبل أجانب. ويمكن لرجال الأعمال الأجانب الذين ليس لديهم أعمال سابقة في سنغافورة بدء أعمال تجارية جديدة هناك بسهولة لأن الدولة لديها أنظمة عامة وخاصة متطورة لقبولهم،

---

(1) موقع مؤسسة Agorize ، والمتاح على الرابط التالي: https://2u.pw/XocdE

(2) عمرو السباطي ، **كيف أصبحت سنغافورة مركزاً مالياً عالمياً؟** ، القبس 2020/10/25 ، والمتاح علي الرابط التالي: https://alqabas.com/article/5810947

فضلاً عن شبكات دعم واسعة النطاق. فضلا عن أنه يمكن لرجال الأعمال الأجانب الحصول بسهولة على تأشيرة عمل Enter Pass ، مما يسمح لهم بالبقاء في سنغافورة وبدء أعمال تجارية جديدة.

2- الاهتمام بتدريس المعرفة الخاصة بريادة الأعمال في سنغافورة، ومن أمثلة البرامج التي تستهدف تعميق هذه المعرفة، البرنامج الذي تقدمه شركة Antler، وهي شركة متخصصة في مجال ريادة للأعمال ومقرها سنغافورة حيث تقوم بتدريس المعرفة الإدارية لرواد الأعمال.

3- كبر حجم سوق خدمات B2B والخدمات التجارية والمالية التي تتم بين الشركات، وهذا يمنح ميزة للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في سنغافورة لأن حوالي 80٪ منها يعمل في مجال خدمات B2B والخدمات التجارية والمالية التي تتم بين الشركات فضلا عن أن أكثر من 100 بنك محلي وأجنبي لديها عمليات في سنغافورة، بالإضافة إلي أن العديد من الشركات متعددة الجنسيات التي لها أعمال رئيسية في مناطق آسيا والمحيط الهادئ، تمتلك فروعاً في سنغافورة، فمن شأن هذا أن تصبح سنغافورة مؤهلة لتكون مركزاً لخدمات واسعة النطاق، مثل تحليل البيانات المالية الضخمة ومنع الجرائم الإلكترونية.

4- تمتلك الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية السنغافورية فرص هائلة للنمو في آسيا خاصة وأن حوالي 80٪ من شركات التكنولوجيا المالية تتخذ من سنغافورة مقراً تنطلق منه للعمل في جميع أنحاء آسيا، وعادة ما تبحث عن فرص للنمو هناك مع استفادتها في الوقت نفسه من الميزات التي تمنحها سنغافورة لها، بما في ذلك سهولة توظيف المواهب الناطقة باللغة الإنجليزية وجمع الأموال. ويرى – شايش نايك – المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة MatchMove – شركة ناشئة توفر منصة دفع رقمية في خمسة بلدان، بما في ذلك الهند وفيتنام – أن سنغافورة هي أفضل مكان لإدارة الأعمال التجارية، معتبراً ان لديها من المرونة ما يمكنها من الاستجابة السريعة والواضحة لتعديل أو تغيير نظم الأعمال. ويضيف نايك أن وجود مقر للشركة في سنغافورة، وهو البلد المشهور بشفافيته، هو أيضًا ميزة إضافية لكسب الثقة عند القيام بأعمال تجارية في دول أخرى.

5- تقدم الحكومة دعم للشركات الصغيرة الناشئة في سنغافورة، حيث خصصت الحكومة صندوقاً لدعم هذه الشركات بقيمة مليار دولار. ومما يشجع رواد الأعمال على الاستثمار في سنغافورة الموقع الجغرافي لسنغافورة حيث تجاور سنغافورة بعض الدول ذات الاقتصاد القوي كماليزيا، والذي يسهل عملية القيام بالتبادلات التجارية بين هذه الدول.

6- انخفاض الضرائب في سنغافورة، حيث تعتبر الضرائب المفروضة على الشركات منخفضة بالمقارنة ببعض الدول الأخرى، بالإضافة إلى وجود حوافز ضريبية متعددة. فتكون المائة ألف دولار الأولى التي تجنيها الشركة معفية تماماً من الضرائب. أما المائتي ألف دولار التي تليها، فتبلغ نسبة الضريبة عليها

9% فقط. الاقتصاد في سنغافورة، ويعتبر الناتج القومي للفرد في سنغافورة مرتفعاً ويمكن القول بأن دخل الفرد في سنغافورة هو من أعلى معدلات الدخل على مستوى قارة آسيا[1].

فالشركات الناشئة في سنغافورة تنمو بشكل متزايد، ويمكن رصد واقع هذه الشركات من خلال الجدول التالي الذي يتضمن التعريف بقائمة من أكبر خمس شركات ناشئة في سنغافورة:

الجدول رقم (4)

قائمة أكبر 5 شركات ناشئة في سنغافورة لعام 2024

البند	الشركة الناشئة	التعريف بالشركة
1	**فولوباي** Volopay	هي شركة ناشئة في مجال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تأسست في عام 2019 توفر للشركات حسابات مصرفية تجارية حديثة. تم تجهيز النظام الأساسي الحائز على جوائز بميزات لمعالجة الفواتير تلقائيًا وإدارة النفقات والتكامل المحاسبي.
2	**باتسناب** Patsnap	هي شركة برمجيات ناشئة تعمل في مجال البحث والتطوير في مجال الملكية الفكرية، حصلت على برنامج تسريع في جامعة سنغافورة الوطنية. ونجحت Patsnap في بناء قاعدة عملائها من خلال إنشاء برنامج يمكنه فرز وتحليل كميات كبيرة من البيانات بسرعة وكفاءة من أجل المساعدة في اتخاذ القرار. لدى PatSnap حاليًا ثلاثة مكاتب؛ المقر العالمي في سنغافورة وكذلك مكاتب في لندن وسوتشو.
3	تيرتل تري TurtleTree	هي شركة تعمل في مجال التكنولوجيا الحيوية مقرها في سنغافورة تأسست في عام 2019 وتهتم بالألبان وتطوير تربية الماشية. ومن المقرر أن تكشف الشركة عن منتج جديد في إنتاج اللاكتوفيرين باستخدام تقنية التخمير الدقيقة. يحمل هذا البروتين (المشتق من الحليب) إمكانات كبيرة في تعزيز القيمة الغذائية لكل من الأنظمة الغذائية النباتية والحيوانية.
4	**كوسموسيز** Qosmosys	تأسست شركة Qosmosys في عام 2020، إنهم يعملون بنشاط لتعزيز استكشاف الفضاء من أجل الصالح العام للإنسانية. تدفع هذه المهمة مركبتها الفضائية الرائدة التي تسمى ZeusX، وهي علامة بارزة في رحلة Qosmosys لتطوير البنية التحتية القمرية للاستفادة من الامتدادات الآلية المبتكرة. وتتصور الشركة الاستخدام التجاري للموارد القمرية وترى أن استكشاف الفضاء مسؤولية عالمية توحد الأمم. من الأمور المركزية في نموذج أعمال Qosmosys هو التعدين القمري مع التركيز بشكل رئيسي على موارد مثل Helium−3 باستخدام المركبة الفضائية ZeusX والحلول الآلية. يعمل نهج تصميم ZeusX على تخفيف المخاطر وتعزيز السلامة والموثوقية، وبالتالي تسهيل وضع Qosmosys كشركة رائدة في تكنولوجيا الهبوط على سطح القمر.

(1) علي بلوات ، **تأسيس الاستثمار في سنغافورة – طرق وتداعيات** ، تجارتنا ، 2021/3/29 ، والمتاح علي الرابط التالي:

https://2u.pw/N75uE.

البند	الشركة الناشئة	التعريف بالشركة
5	**نيسو براندز** Neso Brands	تعد شركة Neso Brands الناشئة في سنغافورة شركة رائدة في مجال تكنولوجيا النظارات، حيث تسخر التقنيات المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي وأجهزة الاستشعار والواقع المعزز وتتبع العين لتشكيل مستقبل العلامات التجارية للنظارات. من خلال الاستفادة من قوة النظام البيئي الواسع وشبكة المستثمرين لمجموعة Lenskart، تلتزم Neso Brands بإنشاء مجموعة مبتكرة من العلامات التجارية للنظارات. تشكل التقنيات الجديدة حجر الأساس لاستراتيجية شركة Neso Brands حيث تتطلع إلى إعادة تعريف صناعة النظارات. يتم دمج هذه التطورات في منتجاتها في إطار سعيها لبناء الجيل القادم من العلامات التجارية للنظارات.

القسم الرابع

الدروس المستفادة من التجارب والممارسات الدولية

في ضوء ما سبق عرضه في الأقسام الثلاث السابقة من هذا المحور، يمكن رصد عدد من الدروس المستفادة من التجارب والممارسات الدولية، وذلك على النحو التالي:

أولا- فيما يتعلق بالدروس المستفادة من التجربة البريطانية:

يمكن استخلاص الدروس المستفادة التالية:

أ- ضرورة الاهتمام برامج وسياسات ريادة الأعمال في المدن والأقاليم خارج العاصمة بشكل يحقق التوازن في مستويات التنمية بين المدن والأقاليم كافة في الدول العربية. فقد أثبتت المدن خارج لندن أنها قوية بشكل خاص في بناء اقتصاد تقني يدعم الشركات الناشئة مثل كامبريدج ومانشستر وأكسفورد وإدنبرة وبريستول. كما نجحت ليدز ونيوكاسل وبلفاست في أن تصبح من بين أفضل 10 مدن إقليمية، مرتبة حسب Dealroom على أساس مزيج من رأس المال الاستثماري الذي تم جمعه، والوظائف التقنية المتاحة، ورواتب التكنولوجيا، وعدد الشركات التي تقدر قيمتها بأكثر من مليار دولار ومقرها الرئيسي في هذه المدن.

ب- أهمية تحديد المجالات ذات الأولوية بشكل استرشادي لرواد الأعمال العرب وللشركات الناشئة العربية استنادًا للاحتياجات التنموية، ودراسة الأسواق العالمية، وبما يحقق تنوع الاقتصادات العربية. الشركات الناشئة في المملكة المتحدة تعمل في عدة مجالات متنوعة يأتي في مقدمتها: الذكاء الاصطناعي وانترنت الاشياء، والتكنولوجيا المالية، والتكنولوجيا الطبية. وتشير التوقعات إلى أن قطاع التكنولوجيا الخضراء في المملكة المتحدة سيستمر في جذب الاستثمار والاستمرار في النمو في ظل الاهتمام العالمي بالتعامل مع أزمة التغير المناخي، حيث جمعت الشركات الناشئة البريطانية البريطانية في هذا القطاع أموالًا في عام 2021 أكثر من أي وقت مضى. فقد جمعت هذه الشركات حوالي 7 مليارات جنيه إسترليني خلال عام 2021 مع شركات مثل إندكس فنتشرز، وبالديرتون كابيتال، و83 نورث.

ج- أهمية أن يتزامن مع تنفيذ سياسات وبرامج ريادة الأعمال، الاهتمام بإعداد كوادر تكنولوجية وفقا للمعايير العالمية بما يوفر الاحتياجات البشرية المطلوبة لاستثمارات الشركات الناشئة. إن الاستثمارات المتزايدة التي يتم ضخها للشركات الناشئة التكنولوجية في المملكة المتحدة، تترجم إلى زيادة الوظائف الشاغرة في هذا القطاع، الذي يواجه صعوبة في تعيين موظفين مهرة. فقد كان هناك ارتفاع بنسبة 50٪ في إجمالي الوظائف الشاغرة في مجال التكنولوجيا في المملكة المتحدة المعلن عنها في عام

2021 مقارنة بأرقام 2020، حيث بلغ عدد الوظائف الشاغرة التكنولوجية المعلن عنها 160887 وظيفة في نوفمبر 2021. فعدد الوظائف الشاغرة في مجال تكنولوجيا المعلومات في عام 2021 أعلى من أي وقت مضى ويتزايد باستمرار، وهذا يتطلب العمل على توفير عدد كافٍ من الموظفين المهرة لملء هذه الوظائف حتى يتسنى للشركات الناشئة في هذا المجال الاستمرار في النمو.

فالوظائف التكنولوجية الشاغرة تشكل نحو 12٪ من جميع الوظائف المتاحة في المملكة المتحدة مع توفر ما يزيد قليلاً عن 50٪ من هذه الوظائف خارج لندن والجنوب الشرقي. فقد كان العمل عن بُعد أداة مفيدة لشركات التكنولوجيا التي تسعى إلى التوظيف، حيث تم الإعلان عن أكثر من خمس جميع إعلانات الوظائف في قطاع تكنولوجيا المعلومات على أنها تطلب مهام وأدوار عن بُعد.

د- أهمية تطوير البورصات وأسواق المال العربية بما يسهل إدراج الشركات الناشئة فيها. فق اختارت حوالي 118 شركة ناشئة الإدراج في بورصات المملكة المتحدة خلال عام 2021، حيث جمعت أكثر من 16.8 مليار جنيه إسترليني لتمويل استثماراتها، وهو أكبر رأس مال تم جمعه منذ عام 2007. مما يجعل المملكة المتحدة المكان الأكثر نشاطًا على مستوى العالم خارج الولايات المتحدة والصين. فما نسبته 37 % من هذه الشركات، تعمل في قطاعي التكنولوجيا والإنترنت. فوفقًا لـ Dealroom ، بلغت قيمة شركات التكنولوجيا البريطانية التي تم إدراجها في أسواق الأسهم أو التي تم الاستحواذ عليها خلال عام 2021، رقماً قياسياً بلغ 84 مليار جنيه إسترليني، مع إدراج شركات مثل Deliveroo وDarktrace وCazoo و Arrival وBabylon وDepop .

هـ- أهمية العمل على الترويج للشركات الناشئة العربية خاصة سريعة النمو في مرحلة مبكرة، في الأسواق الأمريكية، حيث تمثل هذه الشركات محور إهتمام المستثمرين الأمريكيين. فقد حرص المستثمرون الأمريكيون على دعم شركات التكنولوجيا البريطانية سريعة النمو في مرحلة مبكرة بشكل متزايد من تطورها، حيث تحتدم المنافسة على الصفقات بين صناديق رأس المال الاستثماري مع إطلاق عدد متزايد من هذه الصناديق مكاتب لها في المملكة المتحدة، بما في ذلك Bessemer Venture Partnersو General Catalyst وSequoia Capital ، حيث تشير الأرقام التي تم جمعها لمجلس الاقتصاد الرقمي من قبل مزود البيانات والاستخبارات Dealroom ، إلى أن 37٪ من التمويل يأتي الآن من الولايات المتحدة، حيث زاد هذا التمويل في عام 2021 بنسبة 31.5٪ مقارنة بعام 2020، مع توجه معظمه إلى التكنولوجيا المالية والتكنولوجيا الصحية. في حين جاء حوالي 28٪ من تمويل المشاريع في المملكة المتحدة من رأس المال المحلي [1].

ثانيا- فيما يتعلق بالدروس المستفادة من تجربة سنغافورة:

يمكن استخلاص الدروس المستفادة التالية:

---

(1) **يتمتع قطاع التكنولوجيا في المملكة المتحدة بعام قياسي بعد جذب الشركات الناشئة لرؤوس الأموال أكثر من أي وقت مضى** ، فيوتشر نيوز ، 2021/12/20 ، والمتاح على الرابط التالي: https://2u.pw/FDc0N

أ) التوسع في منح الشركات الناشئة العربية المزيد من الحوافز والإعفاءات مثل الإعفاءات الضريبية والدعم النقدي.

ب) إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية المعنية بريادة الأعمال والشركات الناشئة في الدول العربية، وذلك في ضوء ما تتطلبه أهداف بناء القدرات والابتكار والتوسع الدولي للشركات الناشئة حيث تتشابك هذه الأهداف مع بعضها البعض. لذا يجب الأخذ بعين الإعتبار عند إعادة هيكلة هذه المؤسسات، أن الشركات الناشئة تحتاج أن تبتكر وتعمق قدراتها للتوسع بنجاح في الأسواق الخارجية التي تمثل فرصة لهذه الشركات لاكتساب قدرات وخبرات جديدة. لذلك يُقترح دمج وظائف وعمليات بعض المؤسسات الوطنية في الدول العربية، والتي يأتي في مقدمتها ما يلي:

- الجهات المعنية بالابتكار والبحث العلمي.
- الجهات المعنية بوصول المنتجات للأسواق الخارجية.
- الجهات المعنية بالمواصفات والجودة.

ويقترح هنا الأخذ بأحد البديلين التاليين:

- **البديل الاول** – إنشاء هيئة أو مؤسسة وطنية واحدة يتم فيها الدمج بين وظائف بعض الجهات السابقة بما يساعد الشركات الناشئة على أن تبتكر وتعمق قدراتها للتوسع بنجاح في الأسواق الخارجية. ويُقترح أن تحمل هذه الهيئة اسم لدولة للشركات الناشئة، وتطبيقا لذلك في دولة مثل الكويت يصبح هذا الاسم؛ " مؤسسة الكويت للشركات الناشئة Kuwait START UPS".
- **البديل الثاني**– انشاء نافذة واحدة تحمل اسم النافذة الواحدة للشركات الناشئة STARTUPS ONE STOP SHOP أو STARTUPS Single Window ليتم فيها تمثيل كافة الجهات الوطنية سالفة الذكر وغيرها للقيام بالمهام التي يقوم بها مجلس Enterprise Singapore في سنغافورة.

ثالثا- فيما يتعلق بالدروس المستفادة من التقارير الدولية:

يمكنالاستفادة من بعض التوصيات التي خلصت إليها التقارير الدولية ذات الصلة بمجال ريادة الأعمال مثل:

- أهمية التركيز علي جودة مشروعات ريادة الأعمال أو الشركات الناشئة العربية، وذلك في ظل تأكيد معهد ريادة الأعمال والتنمية على أن جودة الشركات الناشئة فى كل دولة أهم من عددها. وتحتاج هذه الجودة إلى عملية إعداد طويلة تسبق تأسيس الشركات الناشئة وتشترك بها عدة جهات مثل الحكومات ومؤسسات التعليم الثانوى والجامعى والبحث العلمى. فريادة الأعمال والشركات الناشئة هى العمود الفقرى للاقتصاد الأمريكى، وليس الشركات العملاقة. ويرجع ذلك إلى انتشار ثقافة وقيم

مجتمعية ونظام تعليمى يشجع على الابتكار والمخاطرة والتسامح مع الفشل باعتباره فرصة للتعلم من الأخطاء وتراكم الخبرات للاستفادة منها فى المستقبل, كما تشجع الحكومة الأمريكية والمراكز البحثية الأكاديمية رجال الأعمال على إنشاء العديد من مشروعات الأعمال وحاضنات الأعمال لرعاية الشركات الناشئة فيها، فقد قفز عدد حاضنات الأعمال من12 حاضنة أعمال فى القرن الماضى إلى ما يقرب من ألف حاضنة فى الوقت الحالي.

- أهمية العمل على تحسين بيئة ريادة الأعمال سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات الدول العربية المعنية، وذلك من خلال العمل على تحسين الأداء في المؤشرات الفرعية للمؤشر العالمي لريادة الأعمال العالمي (GEI). فقد قدر التقرير المذكور أن تحسن أداء تلك المؤشرات بنسبة 10% سيسهم في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاديات الدول، ويتفاوت هذا المقدار من دولة إلى أخرى. وبتطبيق هذا على الحالة المصرية كمثال، فإن تحسين بيئة الأعمال في مصر من خلال تحسين الأداء في المؤشرات الفرعية للمؤشر العالمي لريادة الأعمال العالمي (GEI) بنسبة (10%) في عام 2017، يترتب عليه تحقيق قيمة مضافة بمقدار (190) مليار دولار للاقتصاد المصري. ويمكن معرفة أهمية هذه الإضافة في ضوء ما سجله الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المصري في العام، والذي بلغ نحو (235.37) مليار دولار[1] أي أن القيمة المضافة للاقتصاد المصري في هذه الحالة تعادل ما نسبته (80%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام.
- أهمية أن تصبح بيئة ريادة الأعمال في الدول العربية المعنية ذات طابع رقمي أي تحقيق ما يمكن أن يطلق عليه "**رقمنة خدمات ريادة الأعمال**". وتتأكد هذه التوصية في ضوء ما جاء في تقرير The digital platform economy index 2020 بشأن أهمية الربط بين كل من البيئة الرقمية Digtal Ecosystem، وبين البيئة الريادية Enterpreneurial Ecosystem. فمن شأن هذا الربط بين هذين المكونين، تحقيق ما يطلق عليه " ريادة الأعمال الرقمية" وهذا يتطلب أن يتم العمل من جانب الجهات الوطنية المعنية بريادة الأعمال في الدول العربية المعنية على تطوير هذين المكونين بالتزامن، فهذا المؤشر حدد (12) محورًا يمكن من خلالهم تحقيق هذا الربط، فقد رصد هذا المؤشر في تقرير عام 2020 مدى تحقق هذا الربط في عدد (116) دولة، وقدم هذا التقرير العديد من التوصيات التي تستهدف تحقيق هذا الربط بالاعتماد على العديد من المقارانات الدولية حول الفاعلية الرقمية في تلك الدول [2].

---

(1) الموقع الاليكتروني للبنك الدولي المتاح على الرابط التالي:

https://data.albankaldawli.org/country/egypt-arab-rep.

(2) Zoltan J.Acs an others, **The digital platform economy index 2020**, the global enrepreneurship institute , 2020 , p.v.

وفي نهاية هذا المحور يمكن الوقوف على الملاحظات والحقائق التالية:

أ- بالنسبة للتجربة البريطانية، فأنه يمكن رصد الملاحظات والحقائق التالية:

(1) تؤكد المبالغ المالية التي قامت بجمعها الشركات الناشئة البريطانية مدى جاذبية المملكة المتحدة لمستثمري التكنولوجيا من أصحاب هذه الشركات مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى. فقد تمكنت هذه الشركات من جمع مبلغ 29.4 مليار جنيه إسترليني عام 2021، وهذا المبلغ يمثل ضعف (17.4 مليار جنيه إسترليني) التي تم جمعها في ألمانيا وحوالي ثلاثة أضعاف استثمار(9.7 مليار جنيه إسترليني) في الشركات الفرنسية خلال العام. فمن من بين كل 3 جنيهات إسترلينية تم استثمارها في الشركات الناشئة الأوربية خلال ذلك العام، تم استثمار جنيهًا إسترلينيًا واحدًا منها في المملكة المتحدة وحدها.

(2) على الرغم من تراجع الاستثمارات في بريطانيا وفي قطاعات عدة إثر الانفصال البريطاني عن الاتحاد الأوروبي، إلا أن الاستثمار في شركات التكنولوجيا الناشئة سجّل مستويات نمو قياسية، بنسبة 44% ليتجاوز الـ 13 مليار دولار عام 2019. وذلك على الرغم من ظهور حملات عدة منذ عام 2016 – بعد التصويت للخروج من الاتحاد الأوروبي – تدعو الشركات الناشئة في بريطانيا للانتقال إلى برلين أو باريس. وتجدر الإشارة هنا إلى الملاحظات التالية [1]:

- جاءت بريطانيا في المرتبة الثالثة عالمياً من حيث قدرتها علي جذب الاستثمارات بشكل يفوق تلك التي جذبتها كل من فرنسا وألمانيا مجتمعتين خلال عام 2019، فهذه الزيادة في الاستثمارات البريطانية جاءت مدعوماً بالاستثمارات في الشركات الناشئة في القطاع المصرفي أو الـ Fintech، بـ 5.4 مليار دولار، أكثر من 7 أضعاف المبلغ الذي جمعته الشركات الناشئة في فرنسا في نفس الفترة. والجدير بالذكر هنا، انخفاض الاستثمار في الشركات الناشئة في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 20 % ليصل إلى 116 مليار دولار خلال عام 2019، وانخفض هذا الاستثمار في الصين بنسبة 65 % ليصل إلى 33.5 مليار دولار خلال نفس العام.
- صلابة القطاع المصرفي في بريطانيا وتوافر المواهب والخبرات في هذا القطاع، دعم توافد المستثمرين على شركات التكنولوجيا المالية. فالشركات الناشئة تُوفّر أسواقاً وخدمات جديدة لا تتأثر بالتغييرات الجيوسياسية، بل تُشكل ملاذاً آمناً للمستثمرين في هذه الظروف.
- شهدت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الطبية تطورًا كبيرا في بريطانيا خلال السنوات الأخيرة، حيث جمعت شركة CMR Surgical العاملة في مجال الروبوتات الجراحية 255

(1) سمر الماشطة ، **رغم الانفصال.. شركات ناشئة في لندن بـ 13 مليار دولار** ، العربية ، 2020/2/2 ، والمتاح على الرابط التالي:https://2u.pw/3WdSd

مليون دولار. وجمع تطبيق Babylon للذكاء الاصطناعي 550 مليون دولار ليضاف إلى 7 شركات جديدة ظهرت في بريطانيا عام 2019.

ب- بالنسبة لتجربة سنغافورة، فأنه يمكن رصد الملاحظات التالية:

1. شهدة سنغافورة طفرة كبيرة في نمو الشركات التكنولوجية الناشئة في عام 2020 مقارنة 2019، فقد زاد عددهذه الشركات بنسبة 67٪ تقريبا خلال عام 2020 إلى أكثر من 1000 مقارنة 600 شركة في منتصف عام 2019. فحتى عام 2015، لم يكن هناك سوى 50 شركة للتكنولوجيا المالية في سنغافورة. لذلك يُتوقع أن تصبح تجربة سنغافورة بمثابة نموذج للدول التي ترغب في أن تصبح مراكز مالية دولية.
2. يتركز عمل أغلب الشركات التكنولوجية الناشئة في سنغافورة في مجال التكنولوجيا المالية، حيث تتمتع سنغافورة في هذا المجال بميزات تنافسية عديدة. ومن المتوقع أن تنشط الشركات الناشئة العاملة في مجال العملات الرقمية في سنغافورة خلال السنوات القادمة، حيث تعمل سلطة النقد في سنغافورة، البنك المركزي للبلاد، على ضمان أن تتعاون البنوك مع الشركات الناشئة في مجال العملات الرقمية، فالخدمات المصرفية المحلية، كجزء من الجهود التي تبذلها البلاد لتعزيز تنمية التكنولوجيا. وتتمثل اهم القضايا الرئيسية التي تواجه حاليًا الشركات الناشئة في مجال العملات الرقمية بسنغافورة، فيما يلي [1]:
   - ✓ عدم إقرار البنك المركزي في سنغافورة لنظام ترخيص لتبادل **العملات الرقمية**، كما فعل نظيره الياباني، وتخصيص التراخيص لـ 16 بورصة يابانية حتى الآن لمساعدتهم في الحصول على الدعم المصرفي.
   - ✓ أن البنوك التقليدية مترددة في فتح حسابات مصرفية لها، لأن بعض جوانب الصناعة، قد تبدو "غامضة وخطرة" لكل من المنظمين والمؤسسات المالية.
3. يتأكد إزدهار بيئة أعمال الشركات الناشئة في سنغافورة في ظل تعاون كرستيانو رونالدو – لاعب كرة القدم الشهير البرتغالي والأوربي الأصل – مع رائد أعمال سنغافوري لإطلاق شركة ناشئة لكرة القدم لتحقيق ما يلي من أهداف [2]:
   - ➢ تعزيز التواصل والتجارة في مجتمع عالمي يضم 4 مليارات مشجع حول العالم، وتسمح لهم بمشاهدة المباريات الحية افتراضياً وشراء البضائع والتواصل مع اللاعبين والمراهنة عليهم.
   - ➢ تسهيل اكتشاف أصحاب الأندية والوكلاء والمستطلعين للموهوبين.

---

(1) أحمد حسن **سنغافورة تتحرك لمساعدة الشركات الناشئة في مجال العملات الرقمية** ، بيتكوين نيوز ، 2019/11/21 ، والمتاح على الرابط التالي: https://2u.pw/kdtfO.

(2) **رونالدو يتعاون مع ثري سنغافوري لإطلاق شركة ناشئة لكرة القدم** ، جريدة الشروق ، 2021/10/18 ، والمتاح على الرابط التالي: https://www.asharqbusiness.com/article/27651

وسوف تطلق هذه الشركة الناشئة منصة تحمل اسم "زوجو غيم بلاي"، وهي منصة ثلاثية الأبعاد للمشجعين يشاهدون عبرها المباريات سوياً ويتعاونون "ضمن اقتصاد يعمل بشكل فعّال كلية ويمتد في العالمين الحقيقي والرقمي". تُطلق الشركة على المنصة وصف "فوتبول فيرس"، أي عالم كرة القدم الافتراضي الثلاثي الأبعاد الذي يدمج عدة عناصر سوياً بما يماثل طرح "فيسبوك" و"إيبيك غيمز" لمفهوم "ميتافيرس.

المحور الثاني

واقع ريادة الأعمال في المنطقة العربية

مقدمة:

تساهم ريادة الاعمال بشكل رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وبالرغم من جهود الحكومات العربية التي تستهدف تحسين بيئة ريادة الأعمال ودعم الشركات الناشئة إلا أنه لازال هناك الكثير من التحديات والصعوبات التي تواجه رواد الأعمال والشركات الناشئة مما يشكل عائقا في مسار النمو أمامهم. وتتزايد خطورة هذه المشكلات والمعوقات في حالة حتمية مواجتها من جانب رواد الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة، وذلك نظرًا لحداثة عملهم في مجتمع الأعمال وما يرتبط بذلك من عدم قدرة أعمالهم على تحمل الأعباء المرتبطة بهذه المشكلات وتلك المعوقات بالأساس مما قد يؤدى إلى خروجهم مبكرا من السوق.

وفي ضوء ما سبق تثار العديد من التساؤلات أهمها: ما واقع ريادة الأعمال في الدول العربية، وما أهم سياسات ريادة الأعمال في بعض الدول العربية، وما هي الجهات القائمة على تنفيذ هذه السياسات؟ وما هي أهم نتائج جهود هذه الجهات في تحسين واقع مشروعات ريادة الأعمال أو الشركات الناشئة في تلك الدول؟ وما هي أهم التحديات والمعوقات التي تواجه أصحاب مشروعات ريادة الأعمال في الدول العربية بصفة عامة؟

ويأتي هذا المحور للإجابة عن التساؤلات السابقة، وذلك من خلال استعراض ما جاء في الأقسام الثلاث التالية:

القسم الأول: الجهات والمؤسسات المعنية بريادة الأعمال في المنطقة العربية

القسم الثاني: واقع ريادة الأعمال في المنطقة العربية: تحليل لبعض لمؤشرات.

القسم الثالث: مشكلات وتحديات ريادة الأعمال في المنطقة العربية.

القسم الأول

الجهات والمؤسسات المعنية بريادة الأعمال في المنطقة العربية

يستهدف هذا القسم الوقوف على طبيعة الجهات والمؤسسات المعنية بريادة الأعمال في المنطقة العربية، وذلك انطلاقا من أهميتها في تنظيم مجال ريادة الأعمال، وتوفير الخدمات المقدمة من خلال برامج ريادة الأعمال، وصولا إلى دورها في دعم نمو الشركات الناشئة في تلك الدول. وفي سبيل تحقيق ذلك، سوف يتم استعراض النقاط الأساسية التالية:

أولا- التطور التاريخي ريادة الأعمال في المنطقة العربية:

بدأ الاهتمام بريادة الأعمال في المنطقة العربية منذ أواخر القرن العشرين ثم تزايد هذا الاهتمام في القرن الواحد والعشرين. وتُعد جمهورية مصر العربية من أولى الدول العربية التي أنشأت حاضنات الأعمال، ففي عام 1995م عندما أسست الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة، وتولى تأسيسها الصندوق الاجتماعي، وقد وضع الصندوق المذكور خطة الإنشاء 30 حاضنة في مصر، تم إنشاء 15 منها حتى عام 2002 م.

وفي المغرب العربي بدأت أول تجربة الحاضنات عام 1998 م بإسناد من المصرف الشعبي الذي أسهم بين دعم حاضنات الأعمال في المغرب، وكذلك الحال في الأردن التي بدأ الاهتمام فيها بريادة الأعمال من خلال التركيز على التمويل منذ عام 1995 م ثم تطور الأمر بظهور بعض المبادرات أمثال جمعية أصحاب المشاريع الشباب عام 1998 م، ومركز الملكة رانيا لريادة الأعمال عام 2004 م وغيرها من المبادرات لتصل بنهاية عام 2018 م إلى أكثر من 150 جهة وبرنامجا مخصصا لريادة الأعمال.

وانطلقت بعد ذلك مبادرات عدة في العالم العربي، إذ احتضنت المغرب قمة ريادة الأعمال العالمية الأولى بحضور قادة الدول العالمية بدعوة ورئاسة من باراك أوباما رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 م. فقد شهد العالم العربي انطلاق مبادرات عدة في مجال ريادة الأعمال مثل (مقاولتي) في المغرب، وصندوق تشغيل الشباب في الجزائر، والهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات في سوريا، وبرنامج (سند) في عمان، و(نافع) في البحرين، و (مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة) في الإمارات.

أما المملكة العربية السعودية فقد كان الحديث في عقد التسعينيات الميلادية، كما هو الحال في معظم الدول العربية، منصبا على المنشآت الصغيرة ودعمها والاهتمام بها، ثم بدأ الحديث عن حاضنات الأعمال منذ عام 2002 م عندما بدأت الغرف التجارية الصناعية في المدن الرئيسة بمحاولات إدخال المفهوم وتطبيقاته، وبذلت

جهودا كبيرة من أجل بث الوعي نحو أهمية الحاضنات، إلا أن الإنشاء الفعلي في السعودية لم ير النور إلا عام 2008 م حينما نشأ أول مركز الريادة الأعمال في الجامعات السعودية في المملكة العربية السعودية يتضمن أول حاضنة للأعمال وبرنامجا متكاملا لرواد الأعمال يعمل بالشكل المتكامل لمفهوم الحاضنة، وقد تزامن ذلك في العام نفسه 2008 م أن أنشأت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية رسميا أول حاضنة تقنية في السعودية باسم حاضنة بادر لتقنية المعلومات والاتصالات. وأدى التوجه الجاد نحو ريادة الأعمال في السعودية إلى أن قفز عدد مراكز ريادة الأعمال في الجامعات السعودية وخارجها من ثلاثة مراكز عام 2008 م إلى أكثر من 30 مركزا عام 2018 م، وكذلك الحال بالنسبة إلى حاضنات الأعمال العامة والخاصة التي زاد عددها ليصل إلى أكثر من 50 حاضنة أعمال عام 2018 م، فقد كان لإنشاء هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) عام 2016 م الأثر البارز في دعم وإنهاء وتنظيم ريادة الأعمال ودعم المنشآت الصغيرة في السعودية. وأصبح الاهتمام بريادة الأعمال عنصرا مهما في رؤية السعودية 2030 التي تعول على ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع نسبة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة، ونشر الوعي وثقافة ريادة الأعمال في التعليم العام والعالي [1].

ثانيا- أهم المؤسسات والجهات المعنية بريادة الأعمال في الدول العربية: منظور عام

هنالك العديد من المؤسسات والجهات القائمة على تنظيم مجال ريادة الأعمال في الدول العربية، وما يرتبط بذلك من توفير الخدمات المطلوبة لرواد الأعمال والشركات الناشئة في هذه الدول. ويمكن توضيح ما يتوفر لكل دول عربية من مؤسسات ومبادرات معنية بمجال ريادة الأعمال على النحو المبين تفصيلًا بالملحق رقم (1) .

بالرجوع إلى البيانات الواردة في الجدول الوارد بالملحق رقم (1)، يمكن رصد الملاحظات التالية:

1. تواجد المؤسسات والجهات معنية بريادة الأعمال في أغلب الدول العربية، وتزايد عددها بشكل ملحوظ خاصة في السنوات الأخيرة، وهو الأمر الذي يعكس مدى اهتمام الدول العربية بمجال ريادة الأعمال. ويمكن البناء على ذلك في تنفيذ السياسات المقترحة والتوصيات المقدمة من خلال هذه الاستراتيجية، وذلك على النحو الذي سيرد لاحقا في المحور الرابع.
2. أكبر عدد من مؤسسات وجهات معنية بريادة الأعمال يتوفر لدى دولة البحرين حيث يقدر عددها بـ (11) مؤسسة وجهة معنية بريادة الأعمال. ونأتي بعد ذلك كل من الأردن ولبنان والمغرب والسعودية وعُمان وفلسطين وقطر والسعودية والعراق والكويت ومصر حيث عدد (10) جهة أو مؤسسة معنية

(1) **تاريخ تطور ريادة الأعمال** ، والمتاح علي الرابط التالي:
https://lakhasly.com/ar/view-summary/F5zvpPuQq0, access in 11/4/2022.

بريادة الأعمال بكل منهم. وتأتي بعد ذلك كل من تونس والجزائر، حيث يوجد بكل منها عدد (9) جهة، في حين يوجد بكل من الصومال والسودان والامارات عدد (8) جهات ، في حين يتوفر بسوريا عدد (6) جهات. ويوجد في كل من موريتانيا وليبيا عدد (5) جهات. أم بالنسبة لليمن يتوفر بها عدد (4) جهات.

3. يمكن تصنيف المؤسسات والجهات المعنية بريادة الأعمال في الدول العربية على النحو التالي:
   - ❖ مؤسسات وجهات حكومية تنظم وتوفر الخدمات المطلوبة لمشروعات ريادة الأعمال.
   - ❖ مؤسسات وجهات غير حكومية توفر الخدمات المطلوبة لرواد الأعمال.
   - ❖ شركات قطاع خاص تعمل في مجال ريادة الأعمال.

القسم الثاني

الدول	البنية التحتية للاتصالات	سهولة الحصول لى ائتمان	سهولة ممارسة الأعمال التجارية	ثقافة ريادة الأعمال	نمو الشركات المبتكرة

واقع ريادة الأعمال في المنطقة العربية: تحليل لبعض المؤشرات

يستهدف هذا القسم التعرف على واقع ريادة الأعمال وفهم محيطها الاقتصادي السائد في الدول العربية، وبالتالي إمكانية تشخيص مشكلات ريادة الأعمال في الدول العربية، وذلك على النحو المبين النقاط الأساسية التالية:

أولا- ريادة الأعمال في الدول العربية: منظور شامل

يمكن التعرف على ريادة الأعمال في المنطقة العربية بصورة إجمالية من الجدول التالي:

جدول رقم (5)

الإمارات	94.06	70	73.53	67.43	70.80
قطر	74.27	45	49.28	65.60	66.80
السعودية	65.91	60	59.78	61.45	69.20
البحرين	62.39	55	67.20	58.48	57.40
عُمان	61.28	35	57.13	56.45	58.60
الكويت	57.07	45	59.65	51.58	52.90
الأردن	41.07	95	67.30	53.98	59.40
المغرب	39.47	45	65.23	45.78	44.30
تونس	43.68	50	65.20	43.28	42.30
مصر	40.46	65	64.75	48.85	60.60
لبنان	33.58	40	47.83	49.85	50.70
الجزائر	37.63	10	39.30	-	46.60
العراق	31.10	0	30.83	26.77	29.64
سوريا	22.93	15	44.03	26.77	29.64
موريتانيا	22.51	40	41.05	31.13	31.20
اليمن	11.19	0	32.43	36.70	41.00
السودان	16.60	15	37.63	26.77	29.64
ليبيا	20.72	0	22.78	26.77	29.64
جيبوتي	14.72	40	60.55	26.77	29.64
جزر القمر	14.90	40	35.63	26.77	29.64
الصومال	6.80	0	11.50	26.77	29.64

المؤشرات الخمسة الرئيسية لريادة الأعمال في الدول العربية سنة 2020

المصدر: د. بوعتلي محمد، دراسة تحايلية وتصنيفية للدول العربية وفقا لمؤشرات ريادة الأعمال باستخدام تقنية التحليل العنقودي الهرمي، مجلة إضافات اقتصادية ، المجلد 06 ، العدد 02 (2022) ، ص ص 466 – 467 تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022.

ويتبين من الجدول السابق تصنيف 21 دولة عربية وفقا لخمس مؤشرات رئيسية لريادة الأعمال في الدول العربية، والمتمثلة في البنية التحتية، سهولة ممارسة الأعمال التجارية، سهولة الحصول على ائتمان لممارسة الأعمال التجارية، ثقافة ريادة الأعمال، نمو الشركات المبتكرة.

ثانيا- تصنيف الدول العربية وفقاً لقدرتها على توفير بيئة تدعم ريادة الأعمال بالقدر الكافي:

يميز مؤشر ريادة الأعمال العالمي، وهو تقييم سنوي لنشاط ريادة الأعمال في 100 دولة، بين نوعين من رواد الأعمال: رواد الأعمال الفرص؛ هم الذين يبحثون عن فرص عمل طوعًا بدافع المصلحة الشخصية أو تحقيق استقلالية أكبر أو دخل أعلى في كثير من الأحيان من ناحية، ورواد الأعمال الضرورة؛ هم الذين يعملون في مجال العمل الحر لأنهم غير قادرين على إيجاد عمل أفضل، ويجدون أن العمل الحر هو

أفضل بديل في حالتهم، ولكن ليس بالضرورة أن يكون خيارهم الأفضل للعمل. ويشير تحليل بيانات مؤشر ريادة الأعمال العالمي إلى ما يلي:

- ✓ أن البلدان ذات التوجه نحو الابتكار التي تتميز بارتفاع نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي لديها معدلات أعلى لمشروعات ريادة الأعمال القائمة على الفرص، في حين أن البلدان ذات الدخل المنخفض لديها تركيزات أعلى من رواد أعمال الضرورة.
- ✓ أن نسبة أعلى من مشاريع ريادة الأعمال القائمة على اغتنام الفرص الاقتصادية سُجِلَت في قطاع خدمات الأعمال ذات المهارات العالية في الاقتصادات القائمة على المعرفة، بينما تركز أعمال رواد أعمال الضرورة أكثر في القطاعات الاقتصادية المنخفضة وشبه الماهرة الموجهة نحو المستهلك.

وفي ضوء ما سبق، يمكن تصنيف عدد من الدول العربية وفقًا لقدرتها على توفير بيئة تمكينية كافية لريادة الأعمال القائمة على الفرص، وذلك استنادًا لبيانات مؤشر ريادة الأعمال العالمي عن الدول العربية المشاركة فيه. ويمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مراحل من النضج المرتبط بالتنمية الاقتصادية، وظروف سوق العمل، والهيكل الصناعي، وريادة الأعمال القائمة على الفرص. ويمكن تحديد هذا التصنيف لعدد (11) دولة عربية لديها بيانات متاحة على مؤشر ريادة الأعمال العالمي الخاص بها، وذلك على النحو التالي.

أ) دول عربية ذات مستوى توازن منخفض لفرص ريادة الأعمال

يحدث انخفاض في مستوى توازن فرص ريادة الأعمال عندما يعتمد الاقتصاد على اتجاه إنتاجي ذا قيمة مضافة أقل، وكذلك عندما يحدث نقص في الأيدي العاملة ذات المهارات العالية. وفي الاقتصادات التي تواجه توازنات منخفضة في فرص ريادة الأعمال، يتكون الهيكل الصناعي عادةً من عدد كبير من الشركات الصغيرة وغير الرسمية المعرضة بدرجةٍ كبيرة للصدمات الاقتصادية. فالشركات الصغيرة أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية التي يمكن أن تسبب تغيرات في معدلات البطالة أو لا تساعد ي توفير فرص عمل كافية تؤدي إلى ظهور مستويات عالية نسبيًا من شريحة" رواد أعمال الضرورة".

وفي بلدانٍ عربية مثل جمهورية مصر العربية ودولة فلسطين والجمهورية اليمنية، هناك نسبة عالية من رواد أعمال الضرورة بسبب انخفاض مستويات نضج البيئة الحاضنة لمشروعات ريادة الأعمال فيها.

الجدير بالذكر أن الدول الثلاث لم تشارك في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) الصادر عام 2023 حتى يتسنى مراجعة هذا التصنيف في الوقت الراهن، حيث يُعتقد أنه لم يُعد ملائم للحالة المصرية التي شهدت تطور ملحوظ في بيئة ريادة الأعمال ونمو العديد من الشركات الناشئة فيها.

ب) دول عربية ذات مستوى توازن متوسط لفرص ريادة الأعمال

مع معدل نمو سنوي إجمالي للناتج المحلي في حدود 3٪، تشهد البلدان العربية، المصنفة ضمن فئة البلدان ذات التوازن المتوسط لفرص ريادة الأعمال، مستويات معتدلة من النمو الاقتصادي وفقاً لما أظهرته بيانات مؤشر ريادة الأعمال العالمي ويصاحب ذلك زيادة في أعداد رواد أعمال الضرورة. ومع ذلك، فقد أدى هيكل هذه الاقتصادات، التي لا يمكن تصنيفها على أنها اقتصادات قائمة على المعرفة، إلى انتشار الصناعات

السلعية التي تتطلب مستويات منخفضة من مهارات القوى العاملة، ورافق ذلك انخفاض نسبي في أعداد العاطلين عن العمل بالمقارنة مع البلدان التي لديها توازن منخفض في فرص مشاريع ريادة الأعمال. ولهذا السبب، توفر هذه الاقتصادات أيضا فرصاً كبيرة لريادة الأعمال القائمة على الفرص.

تجدر الإشارة إلى أن الأقطار العربية التي تمر بمرحلة توازن متوسط في فرص ريادة الأعمال اضطلعت بتطبيق سياسات اقتصادية تقوم على تشجيع ورعاية مشروعات ريادة الأعمال وتحسين نوعية التعليم ودمج ريادة الأعمال في المنظومة التربوية وكذلك في قطاع التعليم الفني والتدريب المهني. ومن أمثلة تلك البلدان التي تمر بمرحلة التوازن المتوسط لقطاع ريادة الأعمال الجزائر والأردن والمغرب وسوريا وتونس.

الجدير بالذكر أن كل من الأردن والمغرب قد شاركتا في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) الصادر عام 2023. فمن بين 49 دولة، جاءت الأردن في المرتبة رقم (20) وحصلت على 4.7 درجة، في حين جاءت المغرب في المرتبة رقم (30) وحصلت على 4.3 درجة.

ج) دول عربية ذات مستوى توازن مرتفع لفرص ريادة الأعمال

إن البلدان العربية التي تتمتع بمستوى توازن مرتفع لفرص ريادة الأعمال هي دول غنية نسبياً على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويتميز القطاع الصناعي فيها بوجود عدد كبير من الصناعات القائمة على المعرفة التي توفر المهارات العالية وفرص العمل برواتب مرتفعة لأغلبية مواطنيها.

ويميز هذه الدول أيضاً ارتفاع معدلات مواطنيها العاملين في القطاع العام والجهات الحكومية، كما تقوم حكومات هذه الدول بتوفير الدعم والرعاية لرواد الأعمال من مواطنيها من خلال تقديم القروض المصرفية الميسرة لتوفير التمويل لمشروعات ريادة الأعمال القائمة على الفرص. ويتميز الهيكل الصناعي لهذه البلدان بتواجد قوي للشركات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب شركات كبيرة ومتطورة قد تكون مملوكة للدولة. وقد نفذت البلدان التي تتمتع بمستوى توازن مرتفع لفرص ريادة الأعمال سياسات اقتصادية موجهة إلى دعم قطاع ريادة الأعمال وحققت نجاحًا كبيرًا في تحسين جودة التعليم ودمج التدريب على ريادة الأعمال في المؤسسات التعليمية وقطاع التعليم الفني والتدريب المهني.

ان مستوى التنمية الاقتصادية والظروف التي تحكم سوق العمل، والهيكل الصناعي لمثل هذه الاقتصادات، تؤدي إلى مستويات عالية من مشاريع ريادة الأعمال القائمة على الفرص وخاصة في قطاع الخدمات ذات القيمة المضافة العالية. وتشمل البلدان التي تتمتع بمستوى توازن مرتفع لفرص ريادة الأعمال كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، الجمهورية اللبنانية.

الجدير بالذكر أن كل من الإمارات والسعودية قد شاركتا في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) الصادر عام 2023. فقد جاءت الإمارات في المرتبة الأولى وحصلت على 7.7 درجة، في حين جاءت السعودية في المرتبة الثالثة وحصلت على 6.3 درجة.

ثالثًا- ترتيب الدول العربية في مؤشر السياق الوطني لريادة الأعمال التابع لـ Global Entrepreneurship Monitor

يوفر مؤشر السياق الوطني لريادة الأعمال التابع لـ Global Entrepreneurship Monitor لصانعي السياسات رؤى ثاقبة حول كيفية تعزيز مثل هذه البيئة العملية. يتم تصنيف وجدولة الدرجات بناءً على مسح الخبراء الذي تم إجراؤه في كل دولة. هناك 36 خبيرا في كل بلد من البلدان الذين يقومون بالمناقشة بشأن 12 شرطًا لإطار ريادة الأعمال، والمتمثلة فيما يلى:

1. البيئة المالية المرتبطة بريادة الأعمال.
2. السياسات الحكومية الملموسة والأولوية والدعم.
3. بيروقراطية سياسات الحكومة والضرائب.
4. البرامج الحكومية.
5. مستوى ريادة الأعمال في التعليم الابتدائي والثانوي.
6. مستوى ريادة الأعمال في التعليم المهني والكلية والجامعة.
7. مستوى البحث والتطوير.
8. الوصول إلى البنية التحتية المهنية والتجارية.
9. ديناميات السوق الداخلية.
10. أعباء السوق الداخلية.
11. البنية التحتية المادية العامة والوصول إلى الخدمات.
12. الأعراف الثقافية والاجتماعية ودعم المجتمع.

وبتحليل هذه النتائج هذا المؤشر عام 2020، تبين ما يلي:

- ✓ أن من بين 44 دولة، هناك 15 دولة تمثل نحو (34٪) من الدول المشاركة في التقرير، توفر بيئة ذات ظروف مواتية لرواد الأعمال.
- ✓ أول خمس دول ذات ظروف مناسبة لرواد الأعمال هي إندونيسيا في المرتبة الأولى، تلتها هولندا وبعدها تايوان وفي المرتبة الخامسة الإمارات.
- ✓ أن 29 دولة تمثل نحو (66٪) من الدول المشاركة في التقرير يجب أن تحسن ظروف رواد الأعمال إذا كانوا يرغبون في أن يكونوا قادرين على تطوير نشاط عالي الجودة.

ويمكن توضيح ترتيب الدول العربية المشاركة في هذا المؤشر عام 2020من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (5)

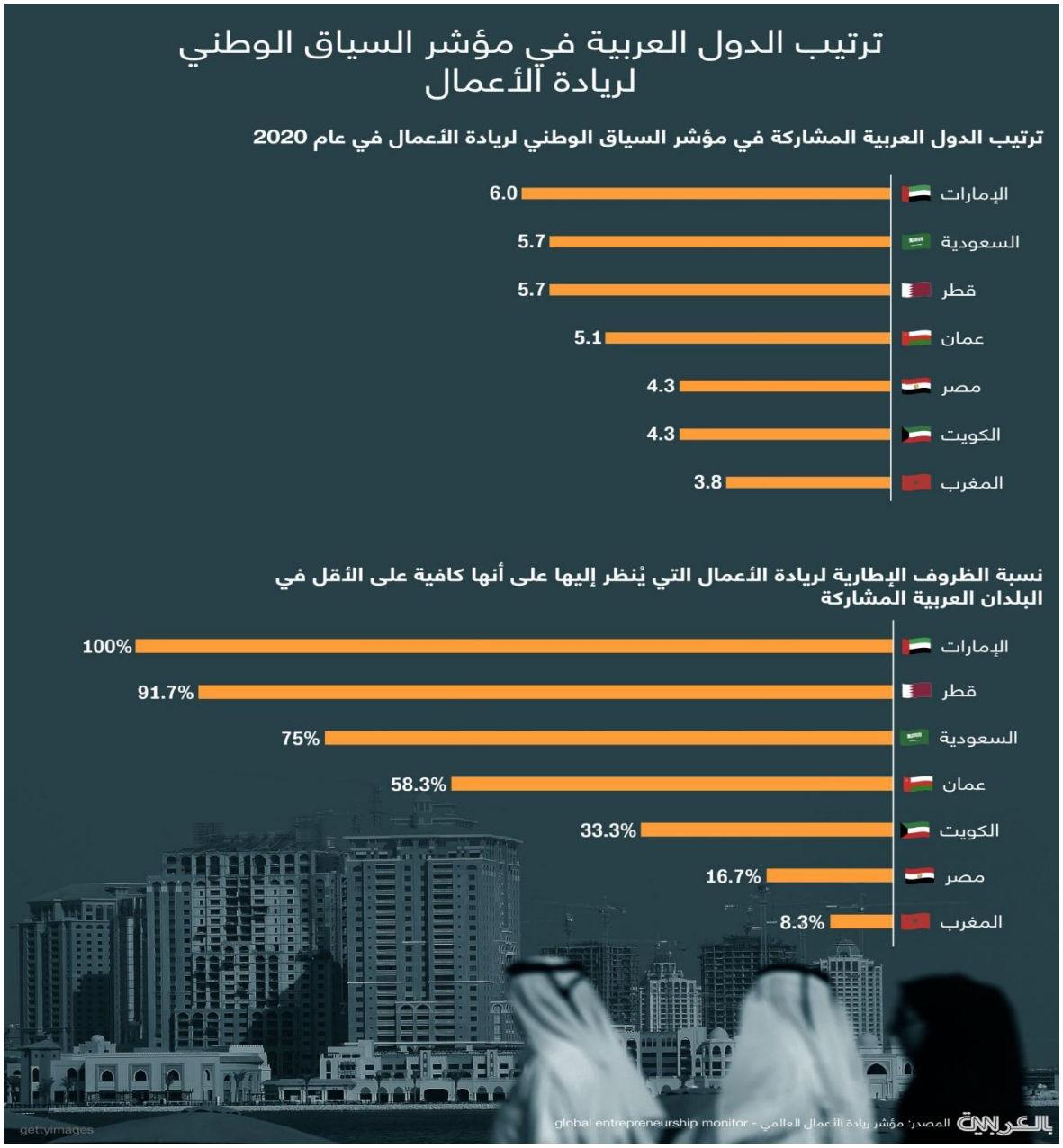

كذلك يمكن توضيح ترتيب الدول العربية المشاركة في هذا المؤشر عام 2021من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (6)

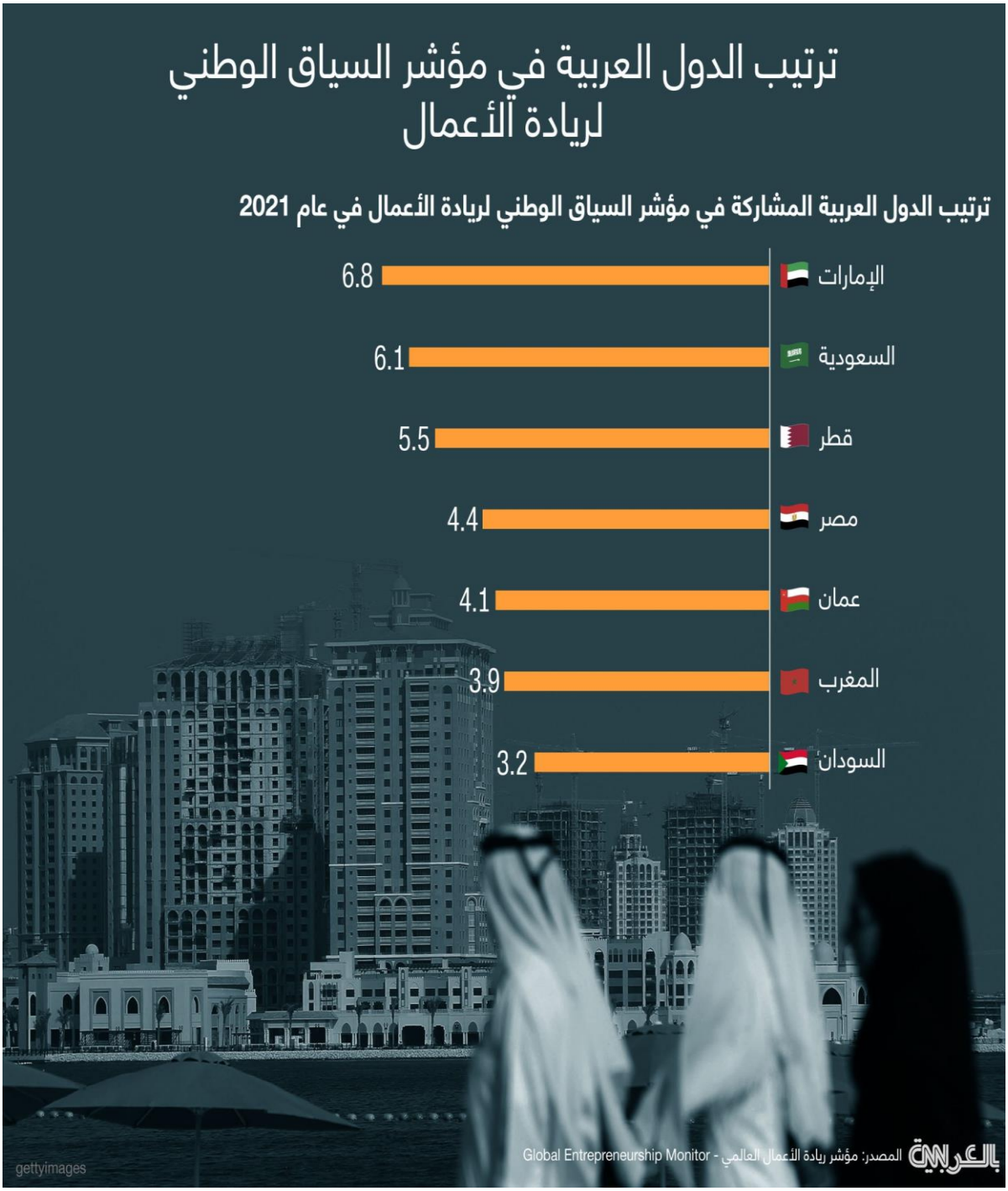

رابعا- واقع الشركات الناشئة في الدول العربية:

يمكن رصد واقع هذه الشركات في المنطقة العربية من خلال مراجعة الاستثمارات المتدفقة إليها خلال عام 2023، وذلك على النحو التالي [1]:

- حققت الشركات الناشئة في المنطقة نجاحًا ملحوظًا، إذ جمعت تمويلًا قدره 4 مليار دولار خلال عام 2023، مسجلة نموًّا بنسبة 7.1% على أساس سنوي، غير أن نصف هذه المبالغ يعود إلى التمويل بالدين الذي تضاعف ثلاث مرات العام الماضي. ودون احتساب هذه الديون، تكون الشركات الناشئة في المنطقة قد جمعت 2.52 مليار دولار. مع ملاحظة تراجع الاستثمار في الشركات الناشئة التي أسستها "سيدات" بنسبة 64%.
- فيما يتعلق بأكثر الأسواق العربية التي شهدت نشاطًا استثماريًّا للشركات الناشئة، فجاءت في مقدمتها السعودية، تليها دولة الإمارات، ثم مصر. واستأثرت الأسواق الثلاث مجتمعة بنحو 89% من مبالغ التمويل و7.57% من عدد الصفقات المسجلة في المنطقة.
- سجل المستثمرون في المملكة العربية السعودية أعلى معدلات النشاط الاستثماري للشركات الناشئة بعد أن ساهموا في 30% من إجمالي الصفقات.
- تراجع عدد الصفقات المسجلة بنسبة 72%، لاسيما في مصر التي انخفض فيها عدد الصفقات إلى النصف على أساس سنوي. ونجحت ثلاث دول في المنطقة فقط بتحقيق ارتفاع في معدلاتها الاستثمارية، وهي المملكة العربية السعودية والمغرب وسلطنة عُمان.
- تندرج المملكة العربية السعودية ضمن قائمة البلدان القليلة في المنطقة التي سجلت ارتفاعًا في تمويل الشركات الناشئة، وذلك بالرغم من إنخفاض عدد الصفقات بصورة طفيفة. فارتفع تمويل الشركات الناشئة في السعودية بنسبة 160% شاملة جولات التمويل بالدين، ونسبة 47.7% عن اقتطاع الديون. ويعزى هذا النمو إلى الجهود الحكومية الرامية لتخفيف القيود التنظيمية وبناء بيئة حاضنة ومزدهرة للشركات الناشئة في المملكة، حيث أثمرت هذه المساعي عن ارتفاع عدد الشركات الناشئة التي تنقل مقراتها من مختلف أرجاء المنطقة إلى السعودية، أملًا بالاستفادة من وفرة رأس المال والفرص المُتاحة في المملكة بوصفها أضخم سوق في المنطقة.
- شهد العام الماضي نهاية هيمنة قطاع الشركات الناشئة في دولة الإمارات بعد إنخفاض مبالغ التمويل وعدد الصفقات فيها، حيث تراجع الاستثمار في الشركات الناشئة الإماراتية بنسبة 47% شاملًا التمويل بالدين، وبنسبة 65% دون احتساب الديون. ويعكس هذا الانخفاض الكبير تحول

(1) **مراجعة الاستثمارات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2023، والمتاح على موقع ومضة** ، والمتاح علي الرابط التالي:

https://www.wamda.com/index.php/ar/research/2023-year-review-investments-mena-arabic

أنظار المستثمرين في المنطقة إلى سوق المملكة العربية السعودية، إلا أنه من غير المرجح أن تقرر الشركات الناشئة في الإمارات نقل مقراتها خارج الدولة.

- أسهمت مصر لسنوات عديدة في طرح أفكار جديدة للشركات الناشئة، لكنها واجهت تحديات عصيبة منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا نظرًا لاعتمادها الكبير على واردات القمح الأوكرانية. وهو الأمر الذي ترتب عليه تراجع قيمة الجنيه المصري، وتباطؤ الاقتصاد الوطني، مما دفع العديد من الشركات الناشئة لنقل مقراتها إلى المملكة العربية السعودية؛ فتراجع الاستثمار في الشركات الناشئة المصرية بنسبة 17% العام الماضي مقارنة بعام 2022، ويصل هذا الإنخفاض إلى نحو 40% عند إزالة التمويل بالدين من إجمالي الصفقات. كما انخفض عدد الشركات الناشئة المصرية التي نجحت في تأمين التمويل إلى النصف مقارنة بعام 2022. ومن غير المرجح أن يشهد الاقتصاد المصري ارتفاعًا في النشاط الاستثماري خلال العام الجاري، لا سيما مع تزايد إدراك المستثمرين للصعوبات الاقتصادية التي تواجه البلاد.

من العرض السابق، يتبين مدى محدودية تمويل استثمارات الشركات الناشئة في المنطقة العربية فيما عدا بعض دول الخليج ومصر. وهو الأمر الذي يعكس التحديات التي تواجه الشركات الناشئة في الدول العربية خاصة فيما يتعلق بالوصول إلى رأس المال. فعلى الرغم من وجود عدد متزايد من شركات رأس المال الاستثماري والمستثمرين في المنطقة، إلا أن الشركات الناشئة غالبًا ما تكافح لتأمين التمويل اللازم لتوسيع نطاق عملياتها، فالعديد من المستثمرين يتجنبون المخاطرة أو يفتقرون إلى الخبرة والمعرفة لتقييم ودعم هذه الشركات في مرحلة مبكرة. وهذا يؤدي إلى فجوة في التمويل، مما يجعل من الصعب على الشركات الناشئة التوسع والمنافسة عالميًا.

وبفضل صعود القطاعات الناشئة مثل التكنولوجيا الصحية، والتكنولوجيا التعليمية، والتكنولوجيا المالية، من المتوقع أن تشهد المنطقة ما يصل إلى 100 شركة من فئة اليونيكورن بحلول عام 2030، وتهدف دبي إلى أن يكون لديها 30 منها بحلول عام 2030.

القسم الثالث

مشكلات وتحديات ريادة الأعمال في المنطقة العربية

يمكن تحديد هذه المشكلات والتحديات فيما يلي:

1- إتباع سياسات متشابهة لريادة الأعمال الدول العربية رغم اختلاف أنواع رواد الأعمال فيما بينها

تتشابه سياسات وخطط ريادة الأعمال في الدول العربية على الرغم من إختلاف المستهدفين بها في الدول العربية. فهذه السياسات تستهدف بالأساس نوعين أساسين من رواد الأعمال، هما:

- **النوع الأول- ما يُطلق عليه "رواد أعمال الفرصة":** هم رواد الأعمال الذين يسعون إلى تعظيم الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة في الاقتصاديات عبر الابتكار الذي يساهم في تحقيق فيمة مضافة لمنتجاتهم ومن ثم للاقتصادات التي يعملون فيه، وهو الأمر الذي يساهم في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية في دولهم.
- **النوع الثاني- ما يُطلق عليه "رواد أعمال الضرورة":** هم أصحاب الأعمال الذين يقومون بأعمالهم بدافع توفير فرص عمل لهم بصرف النظر عن مدى توفر العنصر الابتكاري لهذه الأعمال وشغفهم بها، فهم مجبرون بأن يقوموا بأعمال تمكنهم من كسب قوتهم بصرف النظر عن قيمتها المضافة وأهميتها للتنمية الاقتصادية.

والتفرقة بين هذين النوعين من رواد الأعمال تؤدي بنا إلى أن ريادي الضرورة لا يسهمون في التنمية الاقتصادية بينما ريادي الفرصة يسهمون بشكل فعال في التنمية الاقتصادية، والمشكلة التي تواجه الاقطار العربية هنا تأتي من أن ريادي الضرورة يشكلون الجزء الأكبر من ريادي الأعمال فيها مع الأخذ في الاعتبار أن نسبتهم مقارنة بريادة الفرصة تختلف من دولة إلى أخرى بحكم عوامل عديدة؛ يأتي في مقدمتهم توفر منظومات فعالة للتعليم، والابتكار؛ وإدارة المواهب وغيرها.

وتشير الدراسات إلى أن رواد أعمال الفرصة ورواد أعمال الضرورة يختلفون فيما بينهم اختلافًا كبيرًا في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية؛ والدافعية وأنواع الفرص المتاحة؛ وقدرة مشاريعهم الريادية على خلق فرص عمل جديدة؛ وتحفيز الاستثمار الخاص. ويمكن تحديد أهم معايير أو أسس المقارنة بين رواد أعمال الفرصة ورواد أعمال الضرورة، وذلك على النحو المبين بالجدول التالي:

الجدول رقم (6)

أسس المقارنة بين رواد أعمال الفرصة ورواد أعمال الضرورة

أسس المقارنة	رواد أعمال الفرصة	رواد أعمال الضرورة
الفئة العمرية	في المتوسط حوالي 5 سنوات أصغر من رواد أعمال الضرورة.	أكبر من 5 سنوات من رواد أعمال الفرصة.
التعليم	حاصلون على تعليم عالي مع توفر الخبرة بسوق العمل، وينعكس هذا بشكلٍ إيجابي على الأرباح وخفض معدلات التخارج.	هم أقل تعليماً وتستفيد أكثر من تعليم مهني محدد، فهذا مرتبط بشكلٍ إيجابي بالأرباح.
الخبرة في مجال العمل	في الغالب، تتوفر لديهم خبرة عملية نتيجة لعملهم بشكل منتظم في نفس الصناعة التي يدخلونها.	أقل احتمالا أن تتوفر لديهم خبرة في مجال مشروعاتهم.
الدافعية	يميلون طوعاً إلى العمل الحر من خلال تحديد الفرص وغالبًا ما يتركون العمل بأجر أو يبحثون عن فرص إلى جانب عملهم.	غالبًا ما يتجهون إلى العمل الحر بعد فقدان الوظيفة أو عدم توفر فرص العمل من أساسه.
التقلبات الاقتصادية	من المرجح أن تُقدِم هذه الفئة على تأسيس مشاريعها عندما تكون الظروف الاقتصادية مواتية والبطالة منخفضة كما يقومون أيضًا بتأسيس أعمال بغض النظر عن وضعهم الوظيفي.	من المرجح أن الصدمات الاقتصادية السلبية التي تؤثر على الشركات الصغيرة أو تزيد من البطالة تدفعهم إلى إرتياد مجال ريادة الأعمال.

أسس المقارنة	رواد أعمال الفرصة	رواد أعمال الضرورة
السعي لاقتناص الفرص الجيدة	يتجهون أكثر إلى إنشاء شركات في الصناعات القائمة على المعرفة، والتي تتطلب مبالغ كبيرة من رأس المال المستثمر والموظفين لتوليد أرباح أعلى.	أقل احتمالاً أن يكون لديهم أفكار أعمال ذات آفاق نمو كبيرة، وأكثر عرضة لاستغلال فرص ريادة الأعمال في القطاعات ذات الدخل المنخفض وذات المحتوى المعرفي المنخفض.
امكانية خلق فرص عمل جديدة	احتمال أكبر لخلق وظائف إضافية.	التركيز في المقام الأول على توظيف أنفسهم واحتمال أقل لخلق وظائف إضافية.
استمرارية الشركة في السوق	نسبة استمرارية الشركة مرتفعة ومعدلات الفشل والإغلاق منخفضة.	عرضة أكثر للخروج من السوق، وإذا استطاعوا الإستمرار فقد ينتجون أعمالًا هامشية فقط، ويستثمرون مبالغ ضئيلة من رأس المال، ويفشلون في خلق المزيد من فرص العمل، ويكسبون الحد الأدنى من الدخل.
استثمار رأس المال وتحمل المخاطر	استثمار مبالغ أعلى من رأس المال في المشروعاتها، ويميلو إلى تحمل المخاطر أكثر.	ضخ مبالغ أقل من رأس المال المستثمر وتحمل أقل للمخاطر.
الميل إلى طلب الدعم الخارجي	من المرجح أن تكون هذه الفئة قد بنت شبكتها الخاصة لتشمل أشخاصًا ذوي قيمة في عملية إنشاء المشروع مثل العملاء المحتملين أو المؤسسين أو الممولين. لذلك لا يميلون إلى طلب الدعم الخارجي.	أقل عرضة لطلب الدعم في شكل مساعدة مهنية أو شخصية أثناء تأسيس المشروع، لكن الأمر يختلف بعد ذلك حيث يتزايد الطلب على الدعم الخارجي.

وقد ترتب على عدم مراعاة الاختلافات، وطبيعة الاحتياجات للنوعين السابقين من رواد الأعمال، ما يلي:

- تفصيل سياسات لقطاعات ريادة الأعمال بطريقة البيع في بعض محلات التجزئة القائمة على مقاس واحد يناسب الجميع دون مراعاة الاختلافات، وطبيعة الاحتياجات بين "رواد أعمال الفرصة"، و"رواد أعمال الضرورة"
- في العديد من الدول العربية، لا تتوافق فيها توجهات قطاع ريادة الأعمال بالضرورة مع سياسات الاقتصاد الكلي وغيرها من السياسات الهامة للتنمية الاقتصادية. فهناك انفصال كبير بين سياسات وبرامج ريادة الأعمال والإستراتيجيات المطلوب اتباعها لتطوير هذا القطاع الحيوي. فعلى سبيل المثال، فإن سياسات ريادة الأعمال والسياسات التعليمية في بعض الدول العربية ليست بالضرورة متوافقة ولا تعتبر مكملة لبعضها بعضاَ. وينتج عن هذا نقص في التوجيه المهني لرواد الأعمال الطموحين، حيث أنه نادراً ما يتم تقديم التدريب على ريادة الأعمال في المراحل الدراسية المختلفة بالمدارس العامة والخاصة بسبب عدم وجود مناهج معتمدة لريادة الأعمال. وعوضاً عن جعل المناهج الدراسية الحالية في تلك الدول مكملةً لبعضها، فإن رواد الأعمال الطموحين فيها لا يتعرفون على هذا القطاع الاقتصادي الهام إلا ربما في المراحل التي تعقب الدراسة الثانوية، أو يضطرون إلى التسجيل في مؤسسات تدريب متخصصة من خارج نظام التعليم الرسمي.

2- إنخفاض مستوى الابتكار في المنطقة العربية مقارنة بالدول المتقدمة في مجال ريادة الأعمال

بصفة عامة يمثل الابتكار العنصر الأساسي الأهم في منظومة ريادة الأعمال، فكلما زاد عدد المبتكرين في المجتمع كلما زاد عدد رواد الأعمال وبالتالي كلما زاد فرص تأسيس شركات ناشئة من جانب المبتكرين من رواد الأعمال. وترتيب على ذلك أن أي خلل في هذا العنصر يترتب عليه عطل في هذه المنظومة لذلك يمثل الابتكار عاملًا مهمًا وأساسيًا في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية عبر ريادة الأعمال.

وغنيّ عن البيان أنّ البلاد العربية ينقصها الكثير لكي تصير بحق أمما مبتكرة، فكما يحتاج التصنيع إلى بنية أساسية مادية من مواد خام وطاقة ووسائل مواصلات وغيرها، فإن الابتكار يستلزم بنية أساسية تعليميّة وعلمية. وليس ممكنا إيجاد هذه البيئة من دون تحديث شامل لنُظمنا التعليميّة يكون من شأنه غرس قيم الإبداع والابتكار في عقول الناشئة، وأن يجري تربيتهم وتدريبهم على اقتراح الحلول للمشكلات والتفكير خارج الصندوق والبحث عن الجديد بدلاً من الاكتفاء باقتفاء أثر من سبقوا. أنّ الوصول إلى مفهوم "الأمة المبتكرة" يحتاج كذلك إلى قاعدة صلبة من البحث العلمي، وإلى إيلاء هذا الجانب اهتماما حقيقيا، وتخصيص نسب معتبرة من الموازنات القومية له، أسوةً بما تقوم به الدول التي سبقت في هذا المجال.

فالبحث العلمي في الدول العربية دون مستوى الطموحات، ودون مستوى الموارد التي تزخر بها هذه الدول، والناظر للواقع يجد الفجوة الكبيرة بين البحث العلمي العربي ونظيره العالمي. ويتأكد ذلك في ضوء بيانات مؤشر الابتكار العالمي للدول العربية لعام 2023، الموضح بالشكل التالي:

الشكل رقم (7)

مؤشر الابتكار العالمي للدول العربية لعام 2023

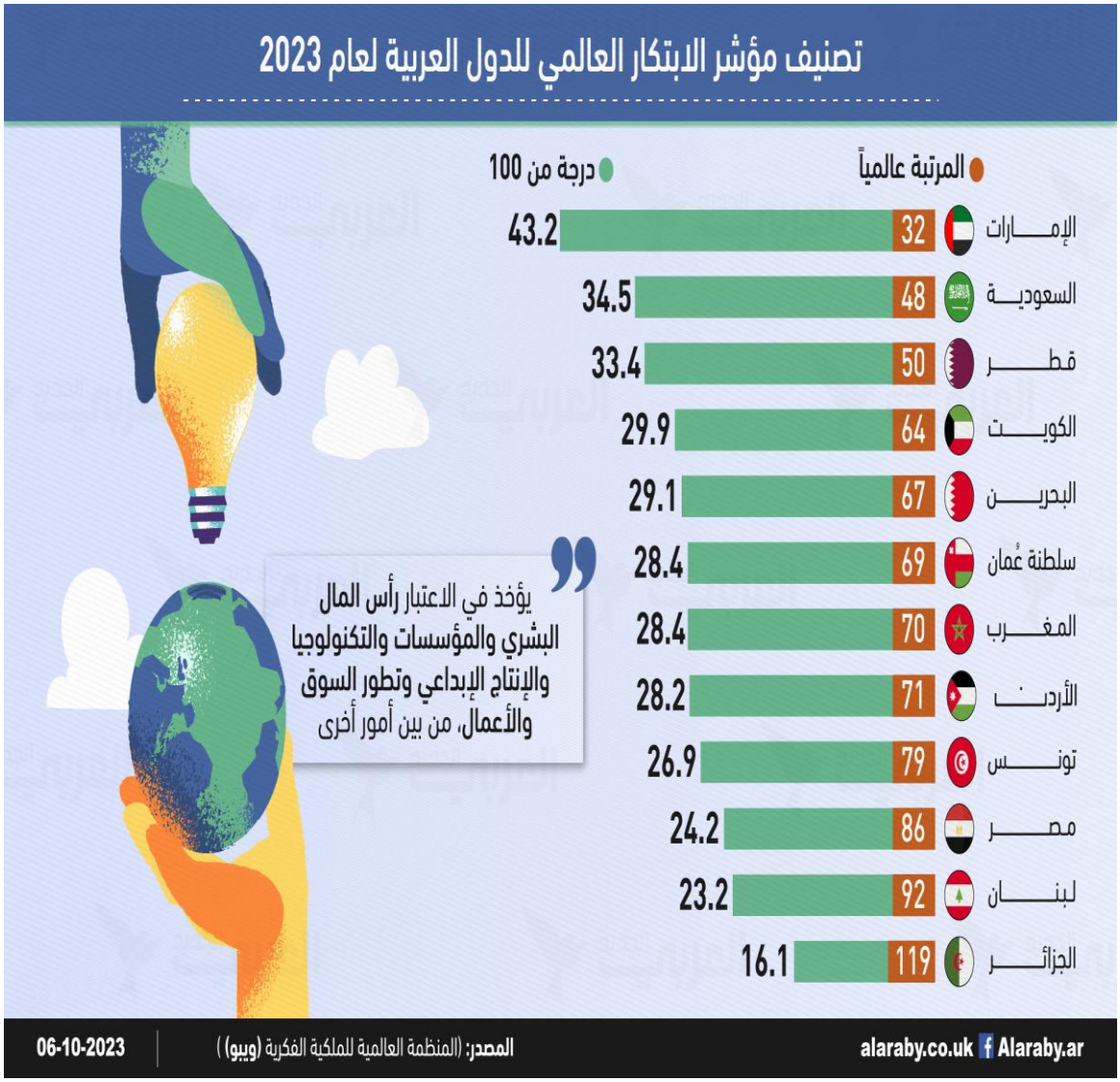

فقد أصدرت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو) مؤشر الابتكار العالمي لعام 2023. ويقيّم التقرير مستويات الابتكار في 132 اقتصاداً مع التركيز على قائمة طويلة من المعايير، مثل رأس المال البشري والمؤسسات والتكنولوجيا والإنتاج الإبداعي، بالإضافة إلى تطور السوق والأعمال، من بين أمور أخرى. ووجد مؤشر 2023 أنه على الرغم من أنّ الابتكار لا يزال يزدهر، إلا أنّ جائحة فيروس كورونا والحرب في أوكرانيا كان لهما تأثير على التصنيف بحيث تأثرت مجموعة من الاقتصادات والصناعات بشدة.

في عصرنا الحالي لا يكفي أن تكون أمة من الأمم مُنتجة لكي تحقّق النهضة التي يصبو إليها أبناؤها، بل يتعيّن أن تكون الأمة مبتكرة ومبدعة، الابتكار لم يعد ترفا أو نشاطا تجميليّا بل هو فرض عين في عصر تتولد فيه القيمة المُضافة والثروة من الإبداع العقلي من خلال الاستفادة التجارية والاستثمارية من الابتكارات عبر برامج ريادة الأعمال والشركات الناشئة. وليس من المقبول أن تتخلّف الأمة العربية عن

الركب في هذا المضمار، أو أن تظل أنماط الإنتاج وتوليد الثروة في بلادها قاصرة عن اللحاق بالثورات الهائلة التي غيّرت المشهد الاقتصادي العالمي بالانتقال من عصر الصناعة إلى ما بعدها.

3- غياب الحوكمة في مشروعات ريادة الأعمال في الدول العربية:

يترتب على هذه المشكلة بعض التحديات والمعوقات التي تؤثر سلبل على أداء رواد الأعمال والشركات الناشئة في الدول العربية مثل:

- غياب الشفافية الذي يؤدي إلى انتشار الفساد وسوء استخدام الموارد، وعدم وجود مساءلة مم يجعل من الصعب تتبع الأداء واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لمشاريع ريادة الأعمال.
- ضعف الأطر القانونية والتنظيمية الذي يحد من قدرة رواد الأعمال على العمل بحرية ويزيد من المخاطر التي يواجهونها.
- صعوبة الحصول على التمويل، فغياب الحوكمة يقلل من ثقة المستثمرين والمؤسسات المالية، مما يجعل من الصعب على المشروعات الناشئة الحصول على التمويل اللازم.
- صعوبة التخطيط الاستراتيجي، فغياب الحوكمة ينعكس سلبًا على التخطيط الاستراتيجي للمشروعات، مما يؤدي إلى ضعف الأداء وتراجع القدرة على المنافسة.

4- تنافسية المشروعات الكبرى لمشروعات ريادة الأعمال في الدول العربية:

يواجه رواد الأعمال الصغار في الدول العربية، تنافسية المشروعات الكبرى مما يؤثر على نموهم واستدامتهم. وهذه المشكلة تتجلى في عدة جوانب، منها:

- التمويل والموارد: غالبًا ما تكون لدي المشروعات الكبرى القدرة على الوصول إلى موارد مالية أكبر وتستطيع الحصول على التمويل بسهولة أكبر من الشركات الناشئة والصغيرة. فمن شأن هذا أن يضع رواد الأعمال في موقف تنافسي غير متكافئ.
- التكنولوجيا والابتكار: تمتلك الشركات الكبرى الموارد لتطوير وشراء أحدث التقنيات والابتكارات، مما يجعل من الصعب على الشركات الناشئة المنافسة بنفس المستوى من التكنولوجيا.
- الوصول إلى السوق: المشروعات الكبرى عادة ما يكون لديها شبكات توزيع قوية وقنوات تسويقية فعالة، مما يمنحها ميزة في الوصول إلى العملاء بشكل أسرع وأوسع من المشروعات الناشئة الصغيرة.
- الكفاءات والمهارات: القدرة على جذب والحفاظ على الكفاءات والمهارات العالية تكون أكبر في الشركات الكبرى نظرًا لما توفره من رواتب ومزايا تنافسية، مما يجعل من الصعب على الشركات الناشئة جذب نفس المستوى من الموظفين.
- التفاوض مع الموردين: الشركات الكبرى غالبًا ما تحصل على شروط أفضل عند التفاوض مع الموردين بسبب حجم مشترياتها الكبير، مما يقلل من تكاليفها ويمكنها من تقديم منتجات أو خدمات بأسعار أقل.

- ♦ اللوائح والسياسات: في بعض الأحيان، تكون اللوائح والسياسات الحكومية موجهة لدعم الشركات الكبرى، مما يجعل البيئة التنظيمية أكثر تحديًا للشركات الناشئة.

5- صعوبة وصول مشروعات ريادة الأعمال في الدول العربية للأسواق العالمية:

ترتبط هذه المشكلة بما يلي:

- ♦ المنافسة العالمية: تواجه الشركات الناشئة العربية منافسة شديدة من الشركات العالمية الكبرى التي لديها خبرة وموارد أكبر.
- ♦ التسويق والعلامة التجارية: يتطلب بناء علامة تجارية قوية في الأسواق العالمية موارد كبيرة واستراتيجيات تسويقية فعالة، وهو ما قد يكون صعبًا للشركات الناشئة ذات الموارد المحدودة.

6- صعوبة التحول الرقمي في قطاع ريادة الأعمال في الدول العربية:

ترجع هذه الصعوبة إلى العديد من المعوقات التي تحول دون تبني التكنولوجيا الرقمية بشكل كامل وفعال في قطاع ريادة الأعمال العربية. وتشمل هذه المعوقات ما يلي:

- ♦ نقص البنية التحتية الرقمية: ضعف البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات في بعض الدول العربية يجعل من الصعب تبني التقنيات الرقمية بشكل فعال.
- ♦ الفجوة الرقمية: التفاوت الكبير في الوصول إلى الإنترنت والتكنولوجيا بين المناطق الحضرية والريفية يؤدي إلى انعدام المساواة في الفرص المتاحة لرواد الأعمال.
- ♦ قلة الوعي الرقمي: نقص المعرفة والوعي بأهمية التحول الرقمي وكيفية تطبيقه بين رواد الأعمال يمكن أن يعيق تبني التكنولوجيا الرقمية.
- ♦ نقص المهارات: قلة الأفراد المؤهلين بمهارات تقنية متقدمة يمكن أن يعيق تنفيذ مشروعات التحول الرقمي بكفاءة.
- ♦ التكلفة العالية: تكاليف التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية يمكن أن تكون عالية، مما يشكل عبئًا ماليًا على الشركات الناشئة.
- ♦ التحديات الأمنية: مخاوف الأمن السيبراني وحماية البيانات تشكل عائقًا أمام الشركات التي تتردد في تبني التحول الرقمي خوفًا من الهجمات الإلكترونية.
- ♦ البيروقراطية والتنظيمات: بعض القوانين واللوائح التنظيمية قد تعيق سرعة وفعالية التحول الرقمي، خاصة إذا لم تكن هناك سياسات داعمة واضحة.

7- قيود البيروقراطية المعتادة وصعوبة تعاملها مع المستجدات المرتبطة بريادة الأعمال:

تعاني العديد من الدول العربية من بيروقراطية معقدة، مما يصعب على رواد الأعمال الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة لبدء أعمالهم.

ولعل من أبرز تلك التحديات والصعوبات التي تحد من فرص النمو والتوسع للشركات الناشئة ما يتعلق بالتراخيص والتصنيفات غير المناسبة وغير المتوفرة بالأساس للأنشطة المبتكرة مثل تلك المتعلقة

بمجالات التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة والبديلة حيث لازالت الأطر المنظمة لأعمال الشركات لا تستوعب بشكل كافٍ الطبيعة الابتكارية لتلك المشروعات وبالتالي لا تتناسب مع متطلبات تأسيسها ودعمها في ممارسة ومباشرة أنشطتها المبتكرة والجديدة.

وبالإضافة إلى المشكلات السابقة، تواجه ريادة الأعمال في الوطن العربي العديد من المعوقات والتحديات الأخرى، مثل:

1- ضعف البنية التحتية:

تعاني العديد من الدول العربية من ضعف البنية التحتية، مما يشكل عائقًا أمام ريادة الأعمال، حيث يصعب على رواد الأعمال الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والمياه والإنترنت.

2- عدم كفاية التمويل:

يعاني رواد الأعمال في الوطن العربي من صعوبة الحصول على التمويل، حيث لا توجد أسواق مالية متطورة أو بنوك استثمارية متخصصة في تمويل المشاريع الناشئة.

3- ضعف الحماية القانونية:

تعاني ريادة الأعمال في الوطن العربي من ضعف الحماية القانونية، مما يعرض رواد الأعمال للمخاطر، مثل التعدي على الملكية الفكرية أو الإفلاس.

4- نقص الخبرة والمهارات:

يعاني رواد الأعمال في الوطن العربي من نقص الخبرة والمهارات الإدارية والفنية اللازمة لنجاح أعمالهم.

5- غياب الثقة:

يعاني رواد الأعمال في الوطن العربي من نقص الثقة في المؤسسات الحكومية والمالية، مما يحد من استعدادهم للاستثمار في أعمالهم.

6- الثقافة التقليدية تجاه ريادة الأعمال:

تعاني العديد من المجتمعات العربية من الثقافة التقليدية التي تنظر إلى ريادة الأعمال على أنها مغامرة غير آمنة.

وفي ضوء ما سبق تجدر الإشارة إلى الملاحظات التالية:

- أغلب المشكلات السابقة توجد في الدول العربية ولكن بدرجات متباينة ومن ثمَّ يختلف حجم تأثير هذه المشكلات على ريادة الأعمال بكل دولة على حدى ويختلف كذلك ترتيب هذه المشكلات كمعوقات لريادة الأعمال داخل كل دولة.

- يضاف إلى المشكلات والتحديات السابقة تحديات أخرى ترتبط بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في عدد من الدول العربية.

وبصفة عامة يمكن توضيح المشكلات والتحديات التي تواجه كل دولة عربية على حده من خلال الجدول الوارد بالملحق رقم (2).

وتشير الدراسات إلى أن بيئة ريادة الأعمال في المنطقة العربية والشرق الأوسط آخذة في التحسن، حيث أصبحت الدول العربية أكثر إدراكًا لأهمية ريادة الأعمال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به للتغلب على المشكلات والتحديات التي تواجه ريادة الأعمال في الوطن العربي. مما يدعم هذا العمل وجود العديد من البرامج والسياسات المحفزة على ريادة الأعمال والشركات الناشئة في تلك الدول وذلك على لنحو الموضح سالف الذكر.

وتتزداد أهمية تحقيق ذلك في ظل استمرار تحدي كبير يرتبط بالمشكلات السابقة؛ وهو تقدم العدو الصهيوني على الدول العربية في مجال ريادة الأعمال. فقد استعان هذا العدو بريادة الأعمال في استمرار تفوقها على الدول العربية ليس عسكريا فقط، وانما اقتصاديا كذلك. وتتزايد خطورة ذلك في ضوء استخدام ريادة الأعمال كأداة هامة للتطبيع مع عدد من الدول العربية في السنوات الأخيرة. فلأسف تمكن الكيان الصهيوني من حجز مكان له في صفوة العالم المتقدم عبر ريادة الأعمال، واستطاع في وقت قصير أن تصبح مقصد الكثير من رواد أعمال ومستثمري التكنولوجيا والتقنيات المتطورة، وكلمة السر في تحقيق ذلك، هي إحدى وحدات الجيش الصهيوني، المتمثلة في وحدة 8200.

فمنذ عدة سنوات صدر كتاب "امة الشركات ال ناشئة Startup Nation" الذي يسلط الضوء على تجربة الكيان الصهيوني في التحول الاقتصادي بعد تأسيسها بسنوات قليلة حيث كان يعتمد بشكل كامل على الزراعة والمنتجات الصناعية الخفيفة، وأصبح يعتمد بشكل كامل تقريباً على التكنولوجيا الفائقة الناتجة أساساً من توجّه كامل يقوم على دعم الشركات الريادية الناشئة.

ويستعرض هذا الكتاب نماذجاً بعينه يعتبره محور التطور الاقتصادي للكيان الصهيوني، منها الدور الذي يلعبه جيش الاحتلال في دعم المجندين بأدوات ومنهجيات تقنية تمكّنهم من تأسيس شركاتهم لاحقاً، كما يستعرض دعم الحكومة لشركات ريادة الأعمال بشكل كبير الأمر الذي جعله – بحسب إيكونوميست – من أكثر دول العالم في تأسيس الشركات الناشئة، فضلاً عن ارتفاع كبير في اعداد العلماء والمهندسين والتقنيين في أوساط الشباب.

فقد أدرك الكيان الصهيوني بعد هزيمة 73 ان الحرب القادمة ستكون حرب معلومات في المقام الاول، فعمد على الاستعداد لها أتمه الاستعداد، فأنشأ وحدة 8200، الجناح التكنولوجي عالي المستوى التابع للمخابرات الصهيونية؛ الموساد، والمتخصص بفك الشفرات والإشارات الإلكترونية. والذي استطاع في وقت قصير جداً

ان يصبح ثاني الأجهزة العسكرية في مجال التصنت في العالم بعد الولايات المتحدة. هذا الإنجاز السريع لم يكن من باب المصادفة، بل عن طريق تخصيص ميزانية كبيرة للبحث العلمي داخل الموازنة العامة للدولة، فطبقًا لمركز الإحصاء التابع لليونسكو، فأن عدد الباحثين الصهاينة8250 باحث لكل مليون نسمة، بينما يبلغ إجمالي النفقات السنوية الذى ينفقها الكيان الصهيوني على البحث العلمي والتطوير نحو 4,2% من إجمالي الناتج القومي، بزيادة مقدارها 2 من عشرة عن الدول العربية، والتي يصل مجموع ما تنفقه مجتمعة على البحث العلمي 4%، ليصبح الكيان الصهيوني بذلك الثاني دوليًا في مجال الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير بعد كوريا الجنوبية. تلك الميزانية الضخمة قد تم تخصيص جزء كبير منها في تدريب الشباب المنضمين لوحدة 8200, حيث يتلقى الشباب التدريب على أحدث الأجهزة والتقنيات التكنولوجية التي تواكب العصر، وبجانب هذا يحرص القائمين على إدارة وحدة 8200 على توفير المناخ الإبداعي البعيد عن حياة الجيش العسكرية والمناسب لأفضل العقليات الشبابية ذكاء وتفوقًا. وقد ترتب على ذلك للأسف وفي غير صالح العرب، تحقيق النتائج التالية:

- ✓ السيطرة على السوق العالمي لتكنولوجيا الرقمية، حيث يأتى الكيان الصهيوني في المركز الثالث عالمياً بعد الولايات المتحدة والصين في عدد الشركات المنضمة إلى بورصة ناسداك Nasdaq المتخصصة في عالم التكنولوجيا، بواقع 98 شركة.
- ✓ تمكن الكيان الصهيوني من جذب أكثر من 80 شركة عالمية إلى ارضها، لتصبح تل ابيب ثاني أكبر مركز تكنولوجي في العالم بعد وادي السليكون الأمريكي.
- ✓ تزايد معدلات الاستثمار في الشركات الناشئة بالكيان الصهيوني، الذي اجتذب رقماً قياسياً من الاستثمارات التي تجاوز 27 مليار دولار في عام 2021.

من ناحية أخرى، يستخدم الكيان الصهيوني ريادة الأعمال في زيادة دمج المجتمعات العربية في هذا الكيان، وهذا الأمر الذي من شأنه أن يزيد قوة ذلك الكيان على حساب المجتمع الفلسطيني العربي. فقد أطلق الكيان الصهيوني في فبراير 2022 رسميا برنامجا بميزانية 70 مليون دولار لتعزيز ريادة الأعمال في المجتمعات العربية ودمج المواطنين العرب بشكل أفضل في صناعة التكنولوجيا المزدهرة في البلاد، فوفقا لذلك البرنامج، يتم إنشاء عدد من مراكز ريادة الأعمال بمنح تشغيلية تصل إلى 630,000 دولار سنويا في مناطق مختلفة في جميع أنحاء البلاد، مع التركيز على المناطق النائية اجتماعيا وجغرافيا (خارج المنطقة المركزية ل الكيان الصهيوني). ومن المتوقع أن تعمل هذه المراكز على خلق بيئة اقتصادية وتجارية داعمة لأصحاب المشاريع المحليين وتشجيع الابتكار أثناء العمل مع السلطات المحلية والإقليمية، فضلا عن شركات التكنولوجيا والمستثمرين المحتملين. وستحصل المراكز التي تعزز التوظيف والتدريب في قطاع التكنولوجيا من خلال إنشاء فروع إقليمية لشركات التكنولوجيا، على سبيل المثال، على تمويل إضافي يصل إلى 310,000 دولار سنويا.

المحور الرابع

أهم سياسات وتوصيات تطوير ريادة الأعمال في المنطقة العربية

مقدمة:

يستهدف هذا المحور تقديم توصيات تحدد كيفية تطوير سياسات وبرامج ريادة الأعمال في الدول العربية. فيعد أن تم تحليل واقع ريادة الأعمال والشركات الناشئة في المنطقة العربية، يصبح تحديد هذه التوصيات قائم على أسس عملية تستند إلى الواقع المعاش لريادة الأعمال في المنطقة العربية. فقد كشف هذا الواقع عن العديد من الحقائق التي يأتي في مقدمتها وجود العديد من المشكلات التي تواجه رواد الأعمال في الدول العربية فضلًا عن وجود العديد من التطورات والمستجدات المرتبطة بهذا المجال في تلك الدول. والتعامل مع هذه الحقائق يتطلب تدخل صانعي سياسات ريادة الاعمال في تحسين وتطوير واقعها الذي تم رصده النحو سالف الذكر في المحور الثاني من هذه الاستراتيجية.

ويأتي هذا المحور للإجابة عن التساؤلات سالفة الذكر، وذلك من خلال استعراض ما جاء في الأقسام الثلاث التالية:

القســـم الأول: السياسات المقترحة لزيادة فعالية دور ريادة الأعمال في التنمية المستدامة للدول العربية على المدى الطويل

القسم الثاني: التوصيات المقترحة لزيادة فعالية ريادة الأعمال في التنمية المستدامة للدول العربية ومتطلبات تنفيذها في الأجل القصير

القسم الثالث: خطة عمل تنفيذ التوصيات المقترحة في الأجل القصير.

القسم الأول

السياسات المقترحة لزيادة فعالية

دور ريادة الأعمال في التنمية المستدامة للدول العربية على المدى الطويل

يسعى هذا القسم إلى تحديد السياسات المقترحة لزيادة فعالية دور ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستدام في الدول العربية، والتي قد يكون من المفيد وضعها تحت نظر صانعي ومنفذي سياسات ريادة الأعمال في الجهات والمؤسسات المختلفة بالدول العربية. فهذه السياسات توفر خارطة طريق للنهوض بريادة الأعمال ودعم الشركات الناشئة في الأجل الطويل. وفي ضوء ما سبق، تم تصنيف هذه السياسات المقترحة على النحو التالي:

أولا- السياسات المرتبطة بدعم وتعزيز تعليم ريادة الأعمال في مؤسسات التعليم العربية:

فمن شأن هذه السياسات المساهمة في زيادة خلق ونشر الثقافة الريادية بين أكبر عدد ممكن من الطلاب في المؤسسات التعليمية المختلفة، وهو الأمر الذي من شأنه توليد أكبر عدد من الأفكار الابتكارية والريادية. ويمكن الاستفادة هنا بما شهدته العقود الماضية من ازدياد استخدام تعليم ريادة الأعمال بالمدارس والجامعات في دول أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهم. ويُقترح هنا التعاون بين مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي في الدول العربية بشأن تبادل الخبرات فيما يتعلق بمحتوى المقررات الدراسية والمناهج التعليمية المرتبطة بريادة الأعمال سعيا نحو توفر هذه المناهج والمقررات الدراسية في المدارس العربية وفقا لأحدث المعايير الدولية.

ويُقترح كذلك تعميم دراسة تخصص ريادة الأعمال في الدرجات العلمية المختلفة (البكالوريوس، الدبلوم، الماجيستير، الدكتوراه) كبرنامج تعليمي متكامل ومستقل بذاته متخصص في مجال ريادة الأعمال بكليات ومعاهد إدارة الأعمال، والإقتصاد وغيرها من الكليات والمعاهد المناظرة. ويمكن هنا تقديم مقترح مبدئي للبرنامج التعليمي المتخصص في مجال ريادة الأعمال، وذلك على النحو التالي:

1- التعريف بالبرنامج المقترح:

هو برنامج تعليمي متخصص يوفر الفرصة للطلاب وخريجي الجامعات بكافة التخصصات، لتنمية وإثراء معارفهم وقدراتهم ومهاراتهم في مجالات ريادة الأعمال، ولبناء عناصر ريادية بما يدعم ثقافة العمل الحر ومساعدتهم على تأسيس وإدارة شركات ناشئة ناجحة وبما يتوافق مع متطلبات خطة التنمية.

فعبر المقررات الدراسية لهذا البرنامج المقترح، يمكن تعليم مختلف العلوم والخبرات والمعارف المطلوبة لإنشاء وتشغيل مشروع استثماري جديد Start Up يعتمد علي تطوير فكرة منتج أولي

جديد Prototype يستطيع الدخول إلي السوق التجاري. فمقررات هذه العلوم تجعل من الدارس شخصية رائدة في الاستثمار وريادة الأعمال، ولديه ما يحتاجه ويؤهله للنجاح. ويُقترح أن تتضمن مقررات هذا البرنامج بعض الموضوعات المتعلقة بالأتي:

- أسس ريادة الأعمال.
- التعريف بحاضنات الأعمال ومسرعات النمو.
- الموارد البشرية المطلوبة لمشروعات ريادة الأعمال.
- إدارة مشروعات ريادة الأعمال.
- المؤسسات الدولية والإقليمية المعنية بمجال ريادة الأعمال.
- نماذج واقعية لمشروعات ريادة الأعمال.
- تنمية مهارات ريادة الأعمال (توليد الأفكار الجديدة مثالا)

2- أهداف البرنامج المقترح التعليمي المتخصص في ريادة الأعمال:

يمكن تحديد هذه الأهداف فيما يلي:

- المساهمة في ترسيخ مبادئ ريادة الأعمال وبناء مجتمع المعرفة.
- تمكين الفئات المستهدفة من تنمية المعارف والإطلاع على كل ما هو جديد في ريادة الأعمال.
- بناء وتنمية ثقافة العمل الحر لدى فئات المجتمع وتمكينهم من ممارسته بمهارات ريادية متميزة.
- المساهمة في تزويد الكوادر البشرية المستهدفة بالخبرات والمهارات المساعدة على تحقيق النجاح للمشروعات الناشئة.
- المساهمة في تهيئة الظروف الملائمة لنمو المشروعات الناشئة وتفعيل دورها.

3- مدة دراسة البرنامج التعليمي المقترح والفئات التي يستهدفها:

يقترح أن يتم تدريس مقررات البرنامج التعليمي المتخصص في ريادة الأعمال خلال مدة لا تقل عن عام دراسي مقسم إلى فصلين دراسيين، وتحدد شروط الالتحاق به وفقا للمرحلة الدراسية أو الدرجة العلمية المرتبطة بهذا البرنامج. وبالنسبة للفئات المستهدفة لهذا البرنامج في مرحلة ما بعد التعليم الجامعي، فأنه يمكن تحديدها فيما يلي:

- حديثي التخرج من الجامعات بمختلف التخصصات.
- رواد الأعمال.
- أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الراغبون في ممارسة العمل الحر.
- مسئولي المنظمات الحكومية وموظفي القطاع الخاص من المعنيين بمجال ريادة الأعمال.

ثانيا- تطوير السياسات العربية للابتكار:

تحتاج بيئة الأعمال االعربية إلى المزيد من الإصلاحات التي تستهدف تحسين مناخ ريادة الأعمال فيها، فمن شأن التغلب على المشكلات والمعوقات التي توجه رواد الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة، أن تصبح ريادة الأعمال مفتاح وكلمة السر في جذب العديد من الاستثمارات للدول العربية. فهناك حلقة متصلة من تحسين بيئة ريادة الأعمال، وتحسين بيئة الاستثمار بصفة عامة فكل منهما يساعد ويدعم التحسين والنهوض بالأخر. ويتطلب تحسين هذه البيئة كخطوة أولى وأساسية لتطوير المنظومة العربية للابتكار لأنها جوهر العملية الريادية، والتي من شأنها تطوير الأفكار الريادية لتصبح منتجات أولية جاهزة وقابلة لدخول السوق والاستثمار فيها على نطاق كبير. ويُقترح هنا الاسترشاد ببعض البرامج المقترحة لتطوير هذه المنظومة، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

1- **البرنامج المقترح لمراجعة وتطوير القوانين والتشريعات ذات الصلة بالمعرفة والابتكار:**

يتضمن إجراء مراجعة شاملة لكافة التشريعات والقوانين المتعلقة بالمعرفة والابتكار في مختلف القطاعات كالتعليم العالي والبحث العلمي والاستثمار ومنظومة الحوافز الضريبية والجمركية والإنفاق الحكومي وحماية الملكية الفكرية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال حوار مجتمعي يضم كلًا من القطاع الخاص والمجتمع المدني بما يسهم في تكوين بيئة محفزة لإنتاج المعرفة والابتكار. وتشمل العناصر الأساسية للبرنامج:

أ- مراجعة تشريعات الملكية الفكرية وآليات تنفيذ مبدأ حماية حقوق منتجات المعرفة والابتكار والبحث العلمي في الدول العربية المعنية.

ب- مراجعة قوانين الاستثمار في الدول العربية المعنية، بحيث يتم منح حوافز لتشجيع المستثمرين عند الاستثمار في البحث العلمي وتحفيزهم على إعادة استثمار حد أدنى من أرباحهم في مجالات البحث والتطوير في مجال عملهم.

ج- مراجعة تشريعات تنظيم الجامعات في الدول العربية المعنية، بحيث يتم دمج الابتكار ضمن مسار الترقي في السلم الوظيفي لتشجيع الدور الأكاديمي في مجال الابتكار.

د- مراجعة التشريعات الضريبية في الدول العربية المعنية، بحيث يتم منح إعفاءات ضريبية عند البحث والاستثمار في المجالات عالية المخاطر من حيث حجم الاستثمار البحثي أو العائد منه.

هـ- مراجعة تشريعات التعليم العالي في الدول العربية المعنية، بحيث يتم تحفيز الإنتاج الابتكاري والبحثي ذي التأثير العالي.

و- مراجعة تشريعات البحث العلمي في الدول العربية المعنية، بحيث تتيح للمبتكرين في الجامعات والمؤسسات البحثية الحق في تأسيس الشركات دون الإخلال بمسئولياتهم الأكاديمية والبحثية.

ز- مراجعة التشريعات الحاكمة لمنظومة الجمارك في الدول العربية المعنية، بحيث يتم تحفيز وحماية المكون المحلي في الصناعة..

ويقترح هنا دعم ومساندة البرلمان العربي لتطبيق البرنامج المقترح لمراجعة وتطوير القوانين والتشريعات ذات الصلة بالمعرفة والابتكار في الدول العربية المعنية.

2- **البرنامج المقترح لتطوير وإعادة هيكلة منظومة المعرفة والابتكار:**

يهدف إلى رفع كفاءة إدارة منظومة المعرفة والابتكار من خلال إعادة هيكلتها وتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة. وتشمل العناصر المقترحة لهذا البرنامج، ما يلي:

أ- رسم خريطة الأولويات في الابتكار من خلال الربط والتنسيق بين كافة مخرجات الخطط والدراسات المستقبلية والاستشرافية، وعلى المستويين الوطني والعربي.

ب-تحقيق التكامل التام بين الوزارات المعنيّة بالتعليم قبل الجامعي والفني والجامعي والبحث العلمي بحيث يتم رفع الكفاءة المؤسسية وتحسين استغلال الموارد فيما يتعلق بحوكمة وإدارة وتطوير العمل العلمي والمعلوماتي والتعليمي والبحثي والابتكاري، وذلك وعلى المستويين الوطني والعربي.

3- **البرنامج المقترح لنشر ثقافة الابتكار والمعرفة في المجتمع:**

يهدف إلى التشجيع على التفكير الإبداعي وتنمية ثقافة الابتكار لدى النشء والمجتمع من خلال تحقيق التكامل بين الجهات المعنية بالتنشئة عن طريق حزمة من المبادرات التحفيزية والتوعوية. ومن ضمن العناصر المقترحة لهذا البرنامج، ما يلي:

أ- إعادة إحياء المراكز الاستكشافية في المدارس لدعم المواهب وتطويرها لخدمة الأولويات القومية.

ب-تطوير المناهج التعليمية والتوسع في تطبيق الأساليب والأدوات التي تشجع على التفكير الإبداعي وتنمية ثقافة الابتكار.

ج- التوسع في البرامج الأكاديمية المتخصصة في محال إدارة الابتكار لإعداد وتطوير كوادر وطنية مؤهلة.

د- تخصيص مساحات إعلامية لتناول قصص النجاح لنشر الوعي بمفهوم وأهمية الابتكار.

هـ-إطلاق عدد من جوائز ومسابقات الابتكار في القطاعات ذات الأولوية بالتعاون مع القطاع الخاص للتشجيع على الابتكار.

4- **البرنامج المقترح لتحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار:**

يهدف هذا البرنامج لتهيئة بيئة محفزة وممكنة للشركات الصغيرة والمتوسطة تتيح لها القدرة على الابتكار وتعظيم العائد منه وربطه بالأولويات القومية بما يسهم في تعظيم الميزة التنافسية والقيمة المضافة للمنتج المحلي. وتتمثل العناصر الأساسية لهذا البرنامج، فيما يلي:

أ- إنشاء التجمعات الابتكارية في المجالات ذات الأولوية لتعظيم الميزة التنافسية والقيمة المضافة للمنتج المحلي.

ب-إنشاء حاضنات ريادة الأعمال لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الابتكار.

5- **برنامج مقترح لتفعيل الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في دعم وتحفيز الابتكار**، والذي يهدف لدعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتعظيم حجم الاستثمار في الابتكار وتهيئة الظروف الممكنة، إلى جانب تطويع المخرج المعرفي لاحتياجات السوق. وتتضمن العناصر المقترحة لهذا البرنامج، ما يلي:

أ- تبني حزمة من المحفزات التمويلية والتسويقية لتشجيع القطاع الخاص على الابتكار.

ب-الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإنشاء حاضنات الأعمال ومسرعات النمو.

ج- التوسع في الشراكات بين المؤسسات الأكاديمية والبحثية وبين القطاع الخاص، وذلك للربط بين مخرجات المعرفة واحتياجات السوق.

ويقترح هنا دعم ورعاية البرلمان العربي لتنظيم مؤتمر حول تعزيز دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحفيز الابتكار العربي.

ثالثا – سياسات تشريعية تحقق المزيد من تنظيم مجال ريادة الأعمال والتعامل مع مشكلاته ومستجداته في الدول العربية:

هناك حاجة لتوفر بيئة قانونية تمكن المشاريع الريادية من دخول السوق والنمو؛ إذ إن الشركات أو المشروعات الناشئة تحتاج إلى تقليل المعوقات والبيروقراطية قدر الإمكان. فتحليل بيئة ريادة الأعمال العربية، يشير إلى أهمية إصدار الدول العربية المعنية لقانون خاص ومستقل يتم من خلاله تنظيم سياسات ريادة الأعمال وتطبيقها، وتسهيل إقامة المشروعات الريادية وتضمينه كافة الضمانات والحوافز المختلفة. ويُقترح أن يحمل هذا القانون اسم "**قانون ريادة الأعمال والشركات الناشئة**" بشكل موحد في الدول العربية، وذلك انطلاقًا من الترابط بين أنشطة وبرامج ريادة الأعمال، والشركات الناشئة التي تمثل أهم مخرجات هذه الأنشطة والبرامج. فكلما ساهمت تلك الأنشطة والبرامج في زيادة عدد الشركات

الناشئة وجودتها كلما كان ذلك مؤشر واضح على فعالية سياسات وبرامج ريادة الأعمال. وبصفة عامة، يمكن تحديد أهداف مثل هذا القانون فيما يلي:

- ❖ توفير بيئة قانونية تحقق التنافس الحقيقي لرياديِّي الأعمال، بحيث يستطيعون جميعًا أن يمارسوا نشاطهم الريادي على أساس من تكافؤ الفرص، إذ تمثل البيئة القانونية دورًا محوريًا وأساسيًا في نمو واستمرار مشاريع الشباب الريادية.
- ❖ تمكين الشركات الناشئة من النمو، فالمشروعات الناشئة تحتاج إلى تقليل المعوقات والبيروقراطية قدر الإمكان، كما تتطلب إطارًا عامًا قانونيًا وتنظيميًا يكافئ المبادرات الريادية ويفعل تنفيذها على أرض الواقع.

وبشكل استرشادي، وسعيا نحو تحقيق ما سبق، يقترح أن يتضمن ذلك القانون معالجة الموضوعات التالية:

- ✓ تحديد كافة التعريفات المتعلقة بريادة الأعمال والشركات الناشئة، ويمكن الاستفادة هنا بالتعريفات الواردة في المحور الأول من هذه الاستراتيجية.
- ✓ تحديد طبيعة سياسات وبرامج وأنشطة ريادة الأعمال بصفة عامة، وتحديد الأطر المؤسسية القائمة عليها وتنظيم العلاقات فيما بينها، ويمكن الاستفادة هنا بالخبرات والتجارب الدولية الواردة تفصيلًا في المحور الثاني من هذه الاستراتيجية.
- ✓ تنظيم أنشطة الشركات الناشئة منذ التأسيس وحتى الخروج من السوق، وما يتضمنه ذلك بشأن ما يلي:
  - o تحديد الإطار المؤسسي المطلوب لتنفيذ سياسات ريادة الاعمال والشركات الناشئة.
  - o توفير الخدمات المطلوبة لإقامة الشركات الناشئة.
  - o توفير الضمانات الواجب توافرها للشركات الناشئة، والتي من أهمها: ضمان استقرار أحكام القانون المعمول به، وضمان عدم نزع الملكية، وضمان معاملة رواد الأعمال بعدل وإنصاف.
  - o منح الحوافز غير الضريبية الواجب توافرها للشركات الناشئة؛ مثل: الحصول على تمويل المشروعات الريادية بإجراءات مُيسرة وضمانات مخففة.
  - o تحديد نظام لفض المنازعات المتعلقة بالشركات الناشئة
  - o تيسير إجراءات التأسيس والترخيص للشركات الناشئة من خلال منصة الكترونية، وكذا تيسير الحصول على مكان لإقامة الشركة الناشئة.
  - o تطبيق نظام للحوافز الضريبية لتحفيز الشركات الناشئة.
  - o إجرءات تحقيق التحول الرقمي لقطاع ريادة الأعمال لتحقيق ما يمكن أن يُطلق عليه "**ريادة الأعمال الرقمية**".

ويفضل أن يسبق إصدار مثل ذلك القانون أو التشريع، إصدار استراتيجية وطنية لريادة الأعمال ودعم الشركات الناشئة في كل دول عربية على حده، بحيث يأتي هذا القانون معبرا عن توجهات هذه الاستراتيجية الوطنية. ويمكن في هذا الخصوص الاستفادة بعدد من الاسنراتيجيات والقوانين المرتبطة بريادة الأعمال في عدد من دول العالم، وذلك على النحو المبين بالجدول التالي:

الجدول رقم (7)

مسميات قوانين واستراتيجيات

الشركات الناشئة وريادة الاعمال في عدد من دول العالم

الدولة	اسم القانون	الموقع الإلكتروني
الولايات المتحدة الأمريكية	قانون الشركات الناشئة	https://www.congress.gov/116/bills/s328/BILLS-116s328is.pdf
ايطاليا	قانون الشركات الناشئة	https://www.mise.gov.it/images/stories/documenti/Executive%20summary%20ISA%2007_2019.pdf
المملكة المتحدة	الإستراتيجية الرقمية للمملكة المتحدة	الإستراتيجية الرقمية للمملكة المتحدة هي سياسة رواد الأعمال التي تم إنشاؤها في المملكة المتحدة والتي توفر التوجيه، ويمكن الاطلاع على مزيد من المطبوعات المتعلقة من خلال هذا الرابط: https://www.gov.uk/government/publications/uk-digital-strategy
الهند	استراتيجية الشركات الناشئة وريادة الأعمال	https://www.startupindia.gov.in/content/dam/invest-india/Templates/public/state_startup_policies/Haryana_Startup-Policy.pdf
الفلبين	قانون الشركات الناشئة المبتكرة	https://officialgazette.gov.ph/downloads/2019/04apr/20190717-RA-11337-RRD.pdf
السنغال	قانون الشركات الناشئة	http://www.droit-afrique.com/uploads/Senegal-Loi-2020-01-creation-promotion-startup.pdf
كينيا	مشروع قانون الشركات الناشئة	http://parliament.go.ke/sites/default/files/2020-10/STARTUP%20BILL%2C%202020.pdf
اثيوبيا	مشروع قانون الشركات الناشئة	http://ictet.org/wp-content/uploads/2020/08/Laws_ETH_Start-ups-

		English-2020-06-02.pdf
الفلبين	قانون الشركات الناشئة المبتكرة	https://officialgazette.gov.ph/downloads/2019/04apr/20190717-RA-11337-RRD.pdf

ويقترح هنا دعم ومساندة البرلمان العربي لإعداد مشروع قانون ينظم ريادة الأعمال ويدعم نمو الشركات الناشئة في الدول العربية، بحيث يمكن للدول العربية المعنية الاسترشاد به عند إعداد القانون الخاص بها في ذلك الخصوص.

رابعًا- إدخال بعد ريادة الأعمال ضمن السياسات الدفاعية للدول العربية

يأتي الاهتمام بإدخال بعد ريادة الأعمال ضمن السياسات الدفاعية للدول العربية في ضوء ما يلي:

- مواجهة التحدي والخطر الناجم عن استعانة الكيان الصهيوني بريادة الأعمال في استمرار تفوقها على الدول العربية ليس عسكريا واقتصاديا، وذلك على النحو المبين تفصيلا في القسم الثالث من المحور الثالث من هذه الاستراتيجية.
- تعدد استخدامات الذكاء الاصطناعي – أحد أهم مجالات ريادة الأعمال – في الأغراض العسكرية خاصة مع صعود نهج جديد للحرب يُعرف باسم "**الحرب الذكية**" أو "الحرب القائمة على الذكاء الاصطناعي"، وهو النهج الذي يقوم هزيمة العدو دون شن حرب تقليدية أو حرب ساخنة. فقد شهدت الحروب، بالتوازي مع ذلك، تغيرات جذرية على صعيد مهام الاستطلاع، والمراقبة، والاستهداف، والاستخبارات، وتوثيق وقائع العمليات العسكرية، والدعم اللوجستي، لتدفع بعض التحليلات بتعدد المفاهيم العملياتية الجديدة التي تتواكب مع جيل جديد من الحروب بعد أن أضحى المجال المعرفي هو ميدان الحروب في المستقبل، لا سيما في ظل التطور التكنولوجي المستمر. ومن أمثلة هذه الاستخدامات ما يلي:
  - ✓ الروبوتات المقاتلة التي ظهرت مع التوسع في البرامج العسكرية للذكاء الاصطناعي، فمن شأن ذلك أن يقلل من عدد المقاتلين في المهام المختلفة؛ ما يقلل بالتبعية حجم الإصابات البشرية.
  - ✓ "نظام الإدارة المتقدم في ساحة المعركة" المعروف اختصاراً باسم "جادسي تو"، الذي طوره البنتاغون ليُمكّن القادة من اتخاذ قرارات أفضل من خلال جمع البيانات عبر العديد من أجهزة الاستشعار، ومعالجة البيانات باستخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتحديد الأهداف، ثم التوصية بالسلاح الأمثل من القوات الجوية أو البرية أو البحرية أو الفضائية أو الإلكترونية، بالإضافة إلى الإجراءات التي تقوم بها القوة المشتركة في مجالات متعددة ومتكاملة في التخطيط والتنفيذ، بالسرعة والنطاق اللازمين لتحقيق ميزة.

- ✓ توظيف الطباعة الثلاثية الأبعاد لإنتاج بزات وجلد اصطناعي لمعالجة جرحى الحروب، وهو الأمر الذي يفسر كثافة الاستثمارات الأمريكية في هذا المجال.

لذلك يُقترح إنشاء وحدات ريادة أعمال بالمؤسسات العسكرية العربية لتتولى صنع سياسات وتنفيذ برامج ومشروعات ريادة الأعمال للأغراض العسكرية فضلا عن أهمية دورها في تفعيل دور هذه المؤسسات في دعم رواد الأعمال المبتكرين الذين التحقوا بها ويقومون بتأسيس شركات ناشئة بعد إنتهاء فترة خدمتهم العسكرية. على أن يسبق ذلك إعداد دراسة حول أفضل الممارسات الدولية وتجارب التعاون الإقليمي في هذا الخصوص.

خامسًا– مراعاة أهمية دعم الشركات الناشئة ضمن سياسات تطوير منظومة المشتريات الحكومية

يساعد تطوير منظومة المشتريات الحكومية في الدول العربية عبر تعظيم مشاركة الشركات الناشئة في هذه المنظومة، على دعم الشركات الناشئة وزيادة مبيعات منتجاتها وخدماتها. وهناك بعض المقترحات لتحقيق ذلك مثل:

- تخصيص نسبة من العقود للشركات الناشئة، فيمكن أن تلتزم الحكومات بتخصيص نسبة معينة من عقود المشتريات الحكومية للشركات الناشئة لتعزيز فرصهم في المنافسة والفوز بالعقود.
- توفير حوافز مالية وضريبية للشركات الناشئة التي تفوز بعقود حكومية، مثل تخفيضات ضريبية أو تسهيلات في الدفع.
- دعم التعاون بين الشركات الكبرى والشركات الناشئة: تشجيع الشركات الكبرى التي تفوز بالعقود الحكومية على التعاون مع الشركات الناشئة كشركاء أو مقاولين فرعيين.
- تشجيع الشركات الناشئة على تقديم حلول مبتكرة للمشروعات الحكومية من خلال تنظيم مسابقات أو تحديات تحفز الابتكار وتكافئ الأفكار الجديدة.
- تبسيط الإجراءات المطلوبة للتقدم للعقود الحكومية، مما يسهل على الشركات الناشئة التقدم والمشاركة في المناقصات.

القسم الثاني
التوصيات المقترحة لزيادة فعالية ريادة الأعمال
في التنمية المستدامة للدول العربية ومتطلبات تنفيذها في الأجل القصير

وفي ضوء ما سبق، يمكن توضيح بعض التوصيات لهذه الاستراتيجية بعد انتهائها والتي قد يكون من المفيد وضعها تحت نظر صانعي ومنفذي سياسات ريادة الأعمال في الجهات والأجهزة المعنية بالدول العربية. فمن شأن هذه التوصيات المساهمة في تحسين سياسات وبرامج ريادة الأعمال في الدول العربية في الأجل القصير. وقد تم تصنيف هذه التوصيات وتحديد متطلبات تنفيذها بهدف زيادة فاعلية دور مشروعات ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول، وذلك على النحو التالي:

1- تقييم السياسات الحالية في الدول العربية تمهيدًا لتبنى نموذج عربي جديدة لريادة الأعمال

تستهدف هذه التوصية تحديد وصياغة نموذج عربي جديد لريادة الأعمال أساسه التمييز بين ريادة أعمال الضرورة وريادة أعمال الفرص في العالم العربي. ويتضمن هذا النموذج تبني سياسات ريادة أعمال وطنية في المنطقة العربية على نحوٍ يعكس مزيجًا من رواد أعمال الضرورة ورواد أعمال الفرصة الذين يعملون في الدول العربية. ويتطلب بناء نموذج عربي جديد لريادة الأعمال باعتبارها العلاج الناجح لتحدي بطالة الشباب وحل القضايا الاقتصادية الهيكلية ومشاكل أسواق العمل في المنطقة العربية تقييم السياسات الحالية لريادة الأعمال في الدول العربية مع أخذ الاعتبارات التالية بمزيد من الاهتمام:

- أن رواد الأعمال الذين يؤسسون مشاريعهم بسبب الحاجة، ونظرائهم الذين تحركهم الفرص الاقتصادية التي يودون اقتناصها، يختلفون في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والدوافع وأنواع الفرص المتاحة وإمكانات مشاريعهم الريادية في إيجاد فرص العمل وتحفيز الاستثمار الخاص. ويمكن أن تكون هذه الاختلافات بمثابة أدوات غير مستغلة في رسم الخطوط العامة لتوجهات السياسات الوطنية التي تهدف إلى تحفيز وتنشيط قطاع ريادة الأعمال. فبدلاً من تصنيف جميع رواد الأعمال كمجموعة متجانسة مدفوعة بالفرص المتاحة أمامهم، ومن ثم تقديم دعم حكومي موحد

للجميع، يمكن للحكومات العربية تقديم برامج تدريب هادفة ودعم وتمويل طارئ وإعانات قد تخدم جميع رواد الأعمال سواء الذين تدفعهم الحاجة أو الذين تحركهم الفرص لتأسيس مشاريعهم.

- أهمية تنظيم حوار مجتمعي في الدول العربية المعنية حول تعزيز السياسات الوطنية التي تستوعب كل من رواد أعمال الفرصة ورواد أعمال الضرورة.
- مراعاة صنع سياسات ريادة الأعمال للسياق الاقتصادي العام للدولة التي يتم إطلاق مشروعات ريادة الأعمال فيها، وبما يتماشى مع الموارد الوطنية المتاحة لدعم ريادة الأعمال مقارنة بالأهداف الاجتماعية الاقتصادية المستهدفة.

ويُقترح هنا دعم البرلمان العربي لإعداد دراسة مستقبلية بشأن نتائج تقييم السياسات الحالية لريادة الأعمال في الدول العربية من منظور شامل.

2- أهمية تعظيم الاستفادة من أفضل التجارب والممارسات الدولية في مجال ريادة الأعمال ودعم الشركات الناشئة:

يمكن تحقيق ذلك ليس فقط من خلال التعلم من الدروس المستفادة من هذه التجارب، وذلك على النحو الذي تم توضيحه تفصيلا في القسم الرابع من المحور الثالث من هذه الاستراتيجية، وانما بالتعاون مع الدول صاحبة تلك التجارب والممارسات. فعلى سبيل، يتعين استفادة الدول العربية من التجربة البريطانية في مجال ريادة الأعمال بل والتعاون العربي مع المملكة المتحدة سواء بشكل ثنائي أو جماعي في تعزيز الشركات الناشئة العربية خاصة دعم وصولها للأسواق العالمية. فالوقت الراهن أصبح مناسبا في ضوء الاهتمام البريطاني بالاستثمار في الشركات الناشئة العربية وبخاصة في منطقة الخليج العربي، ويتأكد ذلك في ضوء تصريح رئيسة مجلس إدارة غرفة تجارة لندن وعضو مجلس إدارة غرفة دبي العالمية جوليا أنسلو كول، إن النمو السريع والبيئة الاستثمارية في الأسواق الخليجية تجعل المنطقة من الأكثر جاذبية بالنسبة لرواد الأعمال البريطانيين. فقد أوضحت كول في مقابلة على هامش القمة الاقتصادية العربية البريطانية المنعقدة في لندن في نوفمبر 2023، أن "اتفاقيات التجارة الحرة بين لندن ودول الخليج في غاية الأهمية، وإذا نظرنا إلى الفرص الاقتصادية حول العالم نرى أن منطقة الشرق الأوسط واعدة جدا بسبب التقدم الرائع الذي تحققه وهناك فرص عديدة للشركات حول الشرق الأوسط" وأوضحت كذلك أن دور الغرفة يختص في مساعدة رواد الأعمال البريطانيين الراغبين في دخول السوق الخليجية أو توسيع أعمالهم هنا، فهناك العديد من الطرق المختلفة التي تساعد بها الحكومات الشركات البريطانية. ففي دبي مثلا هناك محفزات ضريبية جذابة جدا وهناك العديد من إجراءات الدعم والمساعدة والمساندة الفنية والاستشارية تقدمها الحكومات الخليجية مثلا لإيجاد مقر مناسب لتأسيس الشركة وتكلفة التصنيع التنافسية وسهولة التصنيع ووفرة الدراسات". وأشارت كذلك إلى أن المناطق الاقتصادية في السعودية توفر مزايا عديدة جذابة جدا، فالمنطقة موجهة نحو استقطاب رواد الأعمال بشكل خاص.

وتتجلى هذه الأهمية كذلك في ظل تعاون المملكة المتحدة مع عدد من الدول العربية في مجال ريادة الأعمال. فعلى سبيل المثال، شهد يناير 2024 اجتماعاً ثنائياً بين كل من معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد الإماراتي، ومعالي جريج هاندز، وزير الدولة للسياسة التجارية في وزارة الأعمال والتجارة البريطانية، لبحث تنمية الشراكة الاقتصادية بين دولة الإمارات والمملكة المتحدة من خلال تعزيز التعاون في قطاعات ريادة الأعمال والتكنولوجيا المالية والطاقة المتجددة خلال المرحلة المقبلة ، وذلك بهدف وتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري وفتح قنوات جديدة لمجتمعي الأعمال في البلدين.

كذلك تدعم بريطانيا مصر في مجال ريادة الأعمال عبر من خلال برنامج "Start Egypt" الذي بدأ في نوفمبر 2017 بتمويل من قبل السفارة البريطانية بالقاهرة بالاشتراك مع المؤسسة المالية الدولية وبتعاون "فلات 6 لابس". ويقدم هذا البرنامج مليوني جنيه استرليني، منحة لإلهام ودعم الآلاف من رواد ورجال الأعمال الصاعدين المصريين من خلال عدد من فرص تنمية الشركات الناشئة وأنشطة توعية وبرنامج رعاية لهذه الشركات. وفي إطار فعاليات هذا البرنامج، فقد تم القيام بالأنشطة التالية [1]:

- قيام 9 شركات مصرية ناشئة بزيارة لندن في يونيو 2018 لعرض أفكارها الجديدة والمبتكرة في قطاعات الصحة والتمويل والقطاع الهندسي والخدمات أثناء أسبوع التكنولوجيا بلندن – هو واحد من أكبر فعاليات التكنولوجيا في أوروبا ويحضره الآلاف من محترفي وأخصائي التكنولوجيا، بدءًا من الشركات الناشئة وصولاً لأكبر الأسماء في عالم التكنولوجيا. وتعتبر هذه الفعالية، فرصة هامة للشركات الناشئة المصرية الصاعدة لإيضاح رؤيتهم للمستثمرين الدوليين والتواصل مع السوق العالمية من العملاء والشركاء المحتملين.
- زيارة مسئولي برنامج "Start Egypt" تسعة مدن مصرية لإكتشاف مواهب التكنولوجيا المصرية في سلسلة من الحملات الميدانية مع التركيز على بناء القدرة والدراية برجال الأعمال الصاعدين بهدف المساعدة في بدء أعمالهم الخاصة بهم، وجلب الاستثمارات، والتغلب على التحديات.

ويُقترح هنا دعم مؤسسات العمل العربي المشترك للتعاون مع الدول صاحبة أفضل التجارب والممارسات الدولية في ريادة الأعمال بشكل جماعي على المستوى الإقليمي العربي.

3- زيادة فاعلية مشروعات ريادة الأعمال من الناحية الاستثمارية على المستويين الوطني والعربي:

ويمكن تنفيذ هذه التوصية من خلال تحقيق المتطلبات الآتية:

أ- تصميم خريطة استثمارية للمشروعات الريادية التي ثبت جدواها الاقتصادية وتحتاج إلى دخول السوق والإنتاج على نطاق واسع، فمثل هذه المشروعات تمثل بذاتها فرص استثمارية يمكن تنفيذها

---

(1) أكرم سامي ، **9 شركات مصرية ناشئة تزور لندن للتواصل مع السوق العالمية** ، الوطن ، 2018/6/20 ، والمتاح على الرابط التالي: https://www.elwatannews.com/news/details/3457645

فعليا بالتعاون بين رواد الأعمال ومستثمرين آخرين يبحثون عن الاستثمار في مشروعات جديدة وفريدة.

ب-تحديد أولويات اقتصادية أمام رواد الأعمال وبصفة خاصة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وفقا للخطط الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية المعنية.

ج- إنشاء قاعدة بيانات تتضمن كافة المشروعات الريادية وتصنيفها جغرافيا وقطاعيا. ويُقترح أن تتضمن هذه القاهدة آلية يمكن من خلالها متابعة مسار المشروعات الريادية في مراحل تطورها المختلفة.

ويُقترح هنا دعم مؤسسات العمل العربي المشترك المعنية بالاستثمار-وبالتعاون مه الهيئات المعنية بريادة الأعمال في الدول العربية ولحين إنشاء مؤسسة عربية معنية بريادة الأعمال ضمن تلك المؤسسات - في إصدار خريطة عربية للشركات الناشئة العربية انطلاقا من أن هذه الشركات في حد ذاتها تمثل فرص استثمارية تجذب المستثمرين.

4- أهمية ضبط وتطوير الجانب المؤسسي لريادة الأعمال في الدول العربية المعنية

ويمكن تحديد المتطلبات اللازمة لتنفيذ هذه التوصية في الآتي:

أ- إنشاء وزارة جديدة تحمل اسم " وزارة ريادة الأعمال ودعم الشركات الناشئة" في الدول العربية المعنية لتتولى مهمة صنع وتنفيذ كافة السياسات المرتبطة بريادة الأعمال والشركات الناشئة في هذه الدول.

ب-إنشاء مؤسسات حكومية وطنية معنية فقط بصنع وتنفيذ سياسات وبرامج وخطط ريادة الأعمال والشركات الناشئة في الدول العربية. فالملاحظ أن هذه المهمة تمثل إحدى مهام الأجهزة والمؤسسات المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لا يتناسب ذلك مع إختلاف طبيعة كل من مشروعات ريادة الأعمال أو الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك على النحو السابق توضيحه.

ج- إنشاء مجلس أعلى لريادة الأعمال في الدول العربية المعنية التي يتزايد فيها معدلات البيروقراطية في إجراءات العمل ويتزايد فيها حجم الأنشطة الاقتصادية، فرغم تجلي أهمية ريادة الأعمال والدور الكبير الذي يمكنها أن تلعبه في دعم الاقتصاد المحلي وتنمية المجتمع إلا أن العديد من الجهات قد لا تتحرك بالسرعة المطلوبة إما لعدم وجود الكفاءات اللازمة لديها أو لقلة الدعم المادي أو لعدم الإدراك الكافي من قِبل الإدارة العليا بأهمية ريادة الأعمال، أو لغيرها من الأسباب. وهو الأمر الذي يتطلب إنشاء هذا المجلس لتنسيق كافة الجهود الوطنية في مجال ريادة الأعمال في الدول العربية المعنية.

- أهمية تحقيق المزيد من التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية المعنية بريادة الأعمال في الدول العربية المعنية فضلا عن ضرورة تحقيق الربط الإلكتروني بين المؤسسات الحكومية والخاصة والغير حكومية والهيئات المانحة، وكذلك المؤسسات التعليمية والبحثية بهدف تحقيق البيئة المواتية لتنمية

ريادة الأعمال. ويُقترح هنا إطلاق منصة لبرامج وخطط ومشروعات ريادة الأعمال كبوابة وطنية متكاملة تهدف لإحداث نقلة نوعية في البيئة الداعمة لريادة الأعمال والمشاريع الناشئة كمحصلة لكل الشراكات بين كافة المؤسسات الداعمة لريادة الأعمال والشركات الناشئة فيها. ويمكن تحديد أهداف هذه المنصة المقترحة فيما يلي:

- تحقيق تحول جوهري في تطوير بيئة ريادة الأعمال في الدول العربية المعنية وتعزيز جاذبيتها للشركات المبتكرة وأصحاب المشاريع الريادية من جميع أنحاء العالم.
- تحقيق مستهدفات الدول العربية المعنية بشأن تأهيل رواد الأعمال فيها وفقا للخطط والرؤى المستهدفة، وبالتالي تحسين جاذبية هذه الدول للاستثمار الأجنبي في الشركات الناشئة لهؤلاء الرواد.
- تدعم هذه المنصة المقترحة استهداف الدول العربية المعنية لعدد من الشركات المليارية، وتدعم جاذبية هذه الدول لاستثمارات رأس المال المخاطر. فمن شأن زيادة عدد الشركات المليارية تعزيز مكانة تلك الدول على خريطة الاقتصاد العالمي ويولد فرصاً جديدة للقطاع الخاص ويعزز جاذبية سوقها الوطني للمستثمرين الأجانب وأصحاب الأعمال.

ويُقترح هنا قيام المنظمة العربية للتنمية الإدارية –وبالتعاون مه الهيئات الوطنية المعنية بريادة الأعمال في الدول العربية ولحين إنشاء مؤسسة عربية معنية بريادة الأعمال ضمن تلك المؤسسات – بإعداد دراسة مستقبلية تستهدف تحديد كيفية تفعيل البنود السابقة على أرض الواقع.

5- الاهتمام بزيادة الوعي العربي بأهمية الابتكار ومشروعات ريادة الأعمال:

ويمكن تنفيذ هذه التوصية من خلال تحقيق المتطلبات الآتية:

أ- إنشاء وتعميم تجربة مقرر دراسي حول الابتكار وريادة الأعمال في مختلف المراحل الدراسية.

ب- العمل على تغيير الثقافة السائدة بين الشباب من ثقافة الباحثين عن الوظائف إلى ثقافة صانعي الوظائف وذلك من خلال إرساء مبادئ ومهارات ريادة الأعمال مثل البحث عن الفرص، تحمل المخاطرة المحسوبة، والتعامل مع الأخطاء كتجربة للتعلم

ج- محو أمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الشباب العربي كافة لاسيما حديثي التخرج منهم ، ولا سبيل أمام تحقيق هذا في البداية سوى إنجاز مشروعات ريادة أعمال ناجحة تجدد الأمل لديهم في أهمية مثل هذه المشروعات في النهوض بالاقتصاد الوطني.

6-دعم مؤسسات العمل العربي المشترك لريادة الأعمال والشركات الناشئة في المنطقة العربية:

يُقترح أن يتضمن هذا الدعم في مرحلته الأولى، توفير المتطلبات التالية:

أ) إنشاء وحدات إدارية ضمن الهيكل التنظيمي لمؤسسات العمل العربي المشترك ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية لتتولى فيما يخص هذه المؤسسات ويدخل في اختصاصاتها بشأن صنع وتنفيذ سياسات وبرامج وخطط ريادة الأعمال والشركات الناشئة على المستوى الإقليمي العربي.

ب) الاستعانة بالخبراء في مجال ريادة الأعمال والشركات الناشئة للعمل بمؤسسات العمل العربي المشترك ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية ليقوموا بوضع الخطط والبرامج والسياسات التي من شأنها تفعيل دور تلك المؤسسات فيما بتعزيز دور ريادة الأعمال والشركات الناشئة في الدول العربية المختلفة.

ت) إنشاء ما يُقترح أن يطلق عليه "**الاتحاد العربي لرواد الأعمال**" كإحدى مؤسسات المجتمع المدني، فإنشاء هذا الاتحاد سوف يساعد على تنظيم مجال ريادة الأعمال في الدول العربية المعنية من خلال إتاحة الفرص للتعرف على وجهات نظر كافة أصحاب المصلحة بهذا المجال من خلال مناقشة كافة الموضوعات ذات الصلة به من جانب رواد الأعمال من أصحاب الشركات الناشئة. ويُقترح أن يتم تقسيم هذا الاتحاد إلى اتحادات أخرى فرعية حسب الأنشطة الاقتصادية (صناعية– زراعية–سياحية– تكنلوجية–إلخ..) بهدف خلق المزيد من النشبيك وتقوية العلاقات فيما بينهم الأمر الذي يؤدي إلى ما يمكن أن يُطلق عليه "Enterpreneur Value Chain".

ث) إنشاء ما يُقترح أن يُطلق عليه "**المرصد العربي لريادة الأعمال والشركات الناشئة**" لمتابعة ورصد وتحليل موقف الدول العربية في كافة التقارير الدولية ذات الصلة بمجال ريادة الأعمال والشركات الناشئة من منظور شامل. وهو الأمر الذي من شأنه تطوير رؤية عربية مشتركة لريادة الاعمال مستقبلا بناء على تحليل نتائج هذا المرصد.

ج) إصدار عدد من الأدلة المنظمة لأنشطة ريادة الأعمال في الدول العربية لتتم على نفس الأسس والمعايير وبشكل متناغم ومتناسق بما يسهل على الجهات المعنية بها التعاون مع نظيراتها في الدول العربية الأخرى بشأن تلك الأنشطة. ومن أمثلة هذه الأدلة، ما يلي:

- ما يُقترح أن يُطلق عليه الدليل العربي الموحد لحاضنات الأعمال العربية.
- ما يُقترح أن يُطلق عليه الدليل العربي الموحد لمسرعات الأعمال العربية.
- ما يُقترح أن يُطلق عليه الدليل العربي للشركات الناشئة العربية.

ح) إطلاق مؤسسات العمل العربي المشترك المعنية، عدد من المبادرات التي من شأنها دعم وتعزيز ريادة الأعمال والشركات الناشئة في الدول العربية بإعتبارها إحدى الأدوات الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي. ويُفترح في هذا الخصوص، ما يلي:

- ✓ إطلاق مبادرة تستهدف زيادة مساهمة أجهزة ووزارات الشباب العربية في تعزيز الخبرات والمعارف المطلوبة لدى شباب العرب المبتكرين لإنشاء وتشغيل مشروع استثماري جديد ناجح ومتميز Startup يعتمد علي تطوير فكرة منتج أولي جديد Prototype يستطيع من خلال رائد الأعمال الدخول إلي السوق التجاري، وبالتالي توفير فرص عمل له وكل من يعمل معه سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر مما يساهم في تحسين من بيئة ريادة الأعمال العربية.

- ✓ إطلاق مبادرة تستهدف الاستفادة من برامج وأنشطة ريادة الأعمال في تعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي لفئة ذوي القدرات الخاصة في المجتمعات العربية. فقد حدثت تطورات هامة في السنوات الماضية فيما يخص الأطر المؤسسية والقانونية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان العربية. فعلى المستوى الإقليمي العربي، ، وقّعت ١٥ دولة عربية وصادقت ١٩ دولة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وهو الأمر الذي من شأنه زيادة دمج هذه الفئة في المجتمع فضلا عن توفير المزيد من فرص العمل الحقيقية للأشخاص ذوي الإعاقة نتيجة المشاركة في برامج وأنشطة ريادة الأعمال ذات القيمة المضافة للاقتصادات العربية.

- ✓ إطلاق مبادرة بإعداد استراتيجية حول "**المسئولية المجتمعية للشركات الناشئة العربية**" بما يحقق البناء مستقبلا على الاستراتيجية المقدمة ويعظم الاستفادة منها عبر تكامل الاستراتيجيات الداعمة لريادة الأعمال العربية وتعزيز الشركات الناشئة العربية.

ويقترح هنا دعم ورعاية البرلمان العربي لتنظيم مؤتمر حول المبادرات الجديدة لتعزيز أنشطة ريادة الأعمال والشركات الناشئة في الدول العربية.

القسم الثالث

خطة عمل تنفيذ التوصيات المقترحة في الأجل القصير

ويمكن تصميم مصفوفة للخطة التنفيذية المقترحة للتوصيات السابقة، وذلك على النحو الوارد بالجدول التالي:

الجدول رقم (8)

مصفوفة الخطة التنفيذية المقترحة لتوصيات الاستراتيجية

البند	التوصية	متطلبات تنفيذ التوصية	الجهة المسئولة عن التنفيذ	التوقيت المقترح للتنفيذ
أولا- على المستوى الوطني للدول العربية المعنية				
1	تقييم السياسات الحالية في الدول العربية تمهيدًا لتبنى نموذج عربي جديدة لريادة الأعمال.	▪ تنظيم حوار مجتمعي في الدول العربية المعنية حول تعزيز السياسات الوطنية التي تستوعب كل من رواد أعمال الفرصة ورواد أعمال الضرورة. ▪ إعداد دراسة بشأن نتائج تقييم السياسات الحالية لريادة الأعمال في الدول العربية من منظور شامل.	كافة الجهات المعنية بريادة الأعمال في الدول العربية برعاية وإشراف البرلمان العربي.	سنة
2	تعظيم الاستفادة من دراسة التجارب الدولية في مجال ريادة الأعمال، وما خلصت إليه التقارير الدولية ذات الصلة.	▪ إعداد خطط التعاون العربي الدول صاحبة أفضل التجارب والممارسات مثل المملكة المتحدة سواء بشكل ثنائي أو جماعي في تعزيز الشركات الناشئة العربية. ▪ إعداد تصورات حول إعادة هيكلة المؤسسات المعنية المعنية بريادة	كافة الجهات المعنية بريادة الأعمال في الدول العربية المعنية.	مستمر

البند	التوصية	متطلبات تنفيذ التوصية	الجهة المسئولة عن التنفيذ	التوقيت المقترح للتنفيذ
		الأعمال والشركات الناشئة. ▪ إعداد مقترحات لتطبيق التوصيات التي خلصت إليها التقارير الدولية ذات الصلة بمجال ريادة الأعمال.		
3	زيادة فاعلية مشروعات ريادة الأعمال من الناحية الاستثمارية على المستويين الوطني والعربي	▪ تصميم خريطة استثمارية للمشروعات الريادية التي ثبت جدواها الاقتصادية. ▪ تحديد أولويات اقتصادية أمام رواد الأعمال. ▪ إنشاء قاعدة بيانات تتضمن كافة المشروعات الريادية وتصنيفها جغرافيا وقطاعيا.	كافة الجهات المعنية بريادة الأعمال في الدول العربية المعنية.	سنة
4	أهمية ضبط وتطوير الجانب المؤسسي لريادة الأعمال في الدول العربية المعنية.	▪ تنفيذ مقترح يتضمن إنشاء وزارة جديدة تحمل اسم " وزارة ريادة الأعمال ودعم الشركات الناشئة" في الدول العربية. ▪ إنشاء مؤسسات وطنية معنية فقط بصنع وتنفيذ سياسات وبرامج وخطط ريادة الأعمال والشركات الناشئة في الدول العربية. ▪ إنشاء مجلس أعلى لريادة الأعمال في الدول العربية المعنية. ▪ إعداد خطط وطنية لإطلاق منصة لبرامج ومشروعات وسياسات ريادة الأعمال كبوابة وطنية متكاملة.	كافة الجهات المعنية بريادة الأعمال في الدول العربية المعنية.	عام
5	زيادة الوعي العربي بقضايا ريادة الأعمال وأهمية مشروعاتها	▪ إعداد مقرر دراسي حول ريادة الأعمال في مختلف المراحل الدراسية. ▪ إرساء مبادئ ومهارات ريادة الأعمال. ▪ محو أمية ثقافة ريادة الأعمال.	الوزارات والجهات المعنية بالتعليم والبحث العلمي والإعلام في الدول العربية.	عام مع أهمية استمرار جهود محو أمية ثقافة ريادة الأعمال على مدار الزمن

البند	التوصية	متطلبات تنفيذ التوصية	الجهة المسئولة عن التنفيذ	التوقيت المقترح للتنفيذ
ثانيا – على مستوى العمل العربي المشترك				
6	دعم مؤسسات العمل العربي المشترك لريادة الأعمال والشركات الناشئة في المنطقة العربية	▪ إنشاء وحدات إدارية معنية بريادة الأعمال والشركات الناشئة ضمن الهيكل التنظيمي لمؤسسات العمل العربي المشترك ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية. ▪ الاستعانة بالخبراء في مجال ريادة الأعمال والشركات الناشئة للعمل بمؤسسات العمل العربي المشترك ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية. ▪ إنشاء ما يُقترح أن يطلق عليه "الاتحاد العربي لرواد الأعمال" كإحدى مؤسسات المجتمع المدني العربي. ▪ إنشاء ما يُقترح أن يُطلق عليه "المرصد العربي لريادة الأعمال والشركات الناشئة" ▪ إصدار عدد من الأدلة المنظمة لأنشطة ريادة الأعمال في الدول العربية. ▪ إطلاق عدد من المبادرات المعززة لأنشطة وبرامج ريادة الأعمال في الدول العربية المعنية.	مؤسسات العمل العربي المشترك مثل البرلمان العربي والمنظمة العربية للتنمية الإدارية وغيرهما بالتعاون مع الجهات المعنية بالاستثمار في الدول العربية المعنية.	

فمن خلال تطبيق السياسات المقترحة، والتوصيات السابقة وتوفير متطلبات الخطة التنفيذية المقدمة، يمكن للوطن العربي أن يخلق بيئة مواتية لريادة الأعمال، لتصبح أداة فعالة ومدخل جديد يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية بشكل مستدام.

مـــلاحق الاســـــتراتيجية

الملحق رقم (1)

أهم المؤسسات والجهات المعنية بريادة الأعمال في الدول العربية

الدولة	أهم مؤسسات ومبادرات ريادة الأعمال
الجزائر	1. **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):** تهدف إلى دعم الشباب في تأسيس مشاريعهم الخاصة وتوفير التمويل والدعم الفني. 2. **الوكالة الوطنية لدعم الاستثمارات الخارجية (ANDI):** تسهل الاستثمارات الخارجية وتقديم الدعم للمشاريع الناشئة والمتوسطة. 3. **مؤسسة التمويل الصغير (ANGEM):** تقدم التمويل والدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزز ريادة الأعمال في الجزائر. 4. **المركز الوطني للتكنولوجيات المتقدمة (CNTA):** يعزز التطوير التكنولوجي والابتكار في الشركات الناشئة والمبتكرة. 5. **مجموعة مؤسسات ريادة الأعمال (GERME):** تقدم دورات تدريبية وبرامج لرياديي الأعمال لتعزيز المهارات والمعرفة في مجال الأعمال. 6. **مؤسسة سيديا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية:** تدعم المبادرات الشبابية والمشاريع الناشئة لتعزيز الروح الريادية والابتكار. 7. **المركز الوطني للتكوين في مجال ريادة الأعمال (CNEP):** يقدم برامج تعليمية متخصصة وتدريب للرواد والمبتكرين في مجال ريادة الأعمال. 8. **مؤسسة ميرنا للابتكار وريادة الأعمال:** تقدم دعماً مالياً وفنياً للمشاريع الناشئة وتعزز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال في الجزائر. 9. **مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز لريادة الأعمال والابتكار (KAUST Entrepreneurship Center):** يدعم الابتكار والتقنيات المتقدمة في الشركات الناشئة والمبتكرة.
البحرين	1. **هيئة تنظيم سوق العمل:** تعمل على تعزيز بيئة الأعمال وتسهيل إجراءات تأسيس الشركات والمؤسسات الجديدة في البحرين. 2. **مؤسسة التنمية الاقتصادية (EDB):** تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوفير بيئة مناسبة للأعمال والابتكار. 3. **وزارة الصناعة والتجارة والسياحة:** تدعم التنمية الصناعية والتجارية في

الدولة	أهم مؤسسات ومبادرات ريادة الأعمال
	البلاد وتقدم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. 4. **بنـك البحـرين للتنميـة:** يـوفر تمـويلًا ودعمًـا ماليًـا للمشـاريع الصـغيرة والمتوسطة ويساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. 5. **مركـز تشـغيل الشـباب (Tashgeel):** يقدم بـرامج تـدريب وورش عمـل للشباب البحريني لتعزيز مهاراتهم الريادية والتحضير لإطلاق مشاريعهم الخاصة. 6. **مركز الملك حمد للابتكار الطبي (KHIC):** يدعم الابتكار في مجالات الطب والصحة ويساهم في تطوير حلول طبية جديدة وتسويقها عالميًا. 7. **مؤسسة تمكين للشباب:** تقدم دعمًا ماليًا وفنيًا للشباب الراغبين في تأسيس مشاريعهم الخاصة وتعزز روح الابتكار وريادة الأعمال. 8. **منطقة البحرين للتكنولوجيا (Technopark):** تعزز الابتكار التكنولوجي وتوفر بيئة ملائمة للشركات الناشئة والمبتكرة. 9. **معهد البحرين للأبحاث والتدريب (BIBF):** يقدم برامج تدريبية متخصصة في مجال ريادة الأعمال وإدارة الأعمال لدعم رواد الأعمال في تطوير مشاريعهم. 10. **جامعـة البحـرين:** تقدم برامج أكاديمية ودعم للطلاب والخريجين الذين يهتمون بريادة الأعمال والابتكار. 11. **المعهد الأكاديمي للبحرين:** يقدم برامج تعليمية متخصصة في مجالات الأعمال والتكنولوجيا لتدعيم مواهب الشباب البحريني.
مصر	1. **الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة:** تعمل على تسهيل الاستثمارات الداخلية والخارجية وتقديم الدعم للمشاريع الناشئة والمتوسطة. 2. **الهيئة الوطنية لتنمية الصناعة والتكنولوجيا (ITIDA):** تعزز من تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدعم الشركات الناشئة في هذا المجال. 3. **صندوق ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة (SME Fund):** يوفر تمويلًا ودعمًا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ويعمل على تعزيز روح الابتكار

الدولة	أهم مؤسسات ومبادرات ريادة الأعمال
	والريادة. 4. **برنامج "ريادة":** يقدم دعمًا ماليًا وفنيًا للشباب الراغبين في إنشاء مشاريعهم الخاصة، ويشمل برامج تدريبية وورش عمل لتطوير مهارات الريادة. **5. مبادرة "إبداع مصر":** تهدف إلى دعم الابتكار والتطوير التكنولوجي وتعزيز البيئة الريادية من خلال دعم المشاريع الابتكارية والتكنولوجية. **6. مبادرة "مصر الرقمية":** تعزز من التحول الرقمي في مصر وتوفر فرصًا للشركات الناشئة للاستفادة من التقنيات الحديثة والابتكارات الرقمية. 7. **المنطقة التكنولوجية بالقاهرة الجديدة:** توفر بيئة مناسبة للشركات الناشئة والمبتكرة في مجالات التكنولوجيا والابتكار. **8. مركز الأبحاث التكنولوجية والعلمية (SRTSC):** يدعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ويساهم في تحفيز الابتكار في مصر. **9. جامعة القاهرة وجامعات أخرى:** تقدم برامج تعليمية ودعماً للطلاب والخريجين الذين يهتمون بريادة الأعمال والابتكار. **10. مراكز التدريب والتأهيل الريادي:** تقدم دورات وبرامج تدريبية متخصصة لرياديي الأعمال لتعزيز مهاراتهم وتأهيلهم لإدارة مشاريعهم بنجاح.
العراق	1. **الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار والتصدير في العراق:** تعمل على تشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية وتوفير الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. 2. **المجلس الوطني للاستثمار:** يوفر بيئة مناسبة للاستثمارات ويسهم في تطوير البنية التحتية الاقتصادية لدعم الشركات الناشئة. 3. **وزارة التخطيط العراقية:** تعمل على وضع السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية لدعم الابتكار وتنمية الأعمال في البلاد. **4. برنامج دعم الشباب الريادي:** يقدم دعمًا ماليًا وفنيًا للشباب العراقيين الراغبين في تأسيس مشاريعهم الخاصة وتطوير مهاراتهم الريادية. 5. **مبادرة تعزيز الابتكار والتكنولوجيا:** تهدف إلى دعم الابتكار واستخدام التكنولوجيا في تحسين العمليات وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الدولة	أهم مؤسسات ومبادرات ريادة الأعمال
	6. **مشروعات البنك المركزي العراقي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة:** يوفر تمويلًا بشروط ميسرة للشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. 7. **جامعة بغداد وجامعات أخرى:** تقدم برامج تعليمية ودعمًا للطلاب والخريجين الذين يهتمون بريادة الأعمال والابتكار. 8. **مراكز التدريب الخاصة بالريادة والابتكار:** توفر دورات تدريبية وورش عمل لتطوير مهارات الريادة وإدارة المشاريع بفعالية. 9. **مركز الأبحاث العلمية في العراق:** يدعم البحث العلمي ويعزز التطوير التكنولوجي لتعزيز الابتكار والمشاريع الناشئة. 10. **منطقة التكنولوجيا والابتكار في بغداد:** توفر بيئة مناسبة للشركات الناشئة والمبتكرة في مجالات التكنولوجيا والابتكار.
الأردن	1. **الهيئة المستقلة لتنظيم قطاع الاتصالات في الأردن (TRC):** تعمل على دعم الابتكار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسهيل بيئة مناسبة للشركات الناشئة في هذا المجال. 2. **الهيئة العامة للاستثمار الأردنية (JIC):** تسهم في تشجيع الاستثمارات وتوفير الدعم اللازم للمشاريع الناشئة والابتكارية في مختلف القطاعات الاقتصادية. 3. **وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة الأردنية:** تعمل على تعزيز الابتكار وريادة الأعمال من خلال تطوير سياسات وبرامج تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. 4. **مبادرة "شركاء في الابتكار"**: تقدم دعمًا ماليًا وتقنيًا للشركات الناشئة والمبتكرة في مراحلها المبكرة للمساعدة في تطوير وتسويق منتجاتها. 5. **برنامج "استثمر في الأردن"**: يوفر منصة للمستثمرين للتعرف على الفرص الاستثمارية في الأردن ويسهل الاتصال بالشركات الناشئة والمبتكرة. 6. **مبادرة "بادر"**: تقدم دورات تدريبية وورش عمل للشباب الراغب في تطوير مهاراتهم الريادية والابتكارية لتحفيزهم على إطلاق مشاريعهم الخاصة.

الدولة	أهم مؤسسات ومبادرات ريادة الأعمال
	7. **جامعة البلقاء التطبيقية وجامعات أخرى:** تقدم برامج تعليمية ودعمًا للطلاب والخريجين لتعزيز روح الابتكار وريادة الأعمال. 8. **مراكز التدريب والابتكار في الجامعات:** تقدم دورات وبرامج تدريبية متخصصة لدعم رواد الأعمال وتطوير مهاراتهم في إدارة المشاريع. 9. **مدينة الحسن الصناعية (المنطقة الحرة في الأردن):** توفر بيئة مناسبة للشركات الناشئة والمبتكرة لتطوير وتسويق منتجاتها على المستوى الدولي. 10. **مركز الابتكار والتكنولوجيا في الجامعات:** يعزز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ويسهم في تطوير حلول جديدة وابتكارية في مختلف القطاعات.
الكويت	1. **هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت (KDIPA):** تعمل على تشجيع الاستثمارات وتوفير الدعم اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الشركات الناشئة والمبتكرة. 2. **مركز التنمية التكنولوجية في الكويت (TDC):** يدعم التطوير التكنولوجي والابتكار ويوفر برامج ومبادرات لتعزيز قدرات الشركات الناشئة وتحفيز الابتكار. 3. **وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل:** تقدم برامج دعم للشباب الراغبين في تأسيس مشاريعهم الخاصة وتعزيز روح الريادة والابتكار في القطاع الخاص. 4. **مبادرة "ناشئة":** توفر دعمًا ماليًا وفنيًا للشركات الناشئة والمبتكرة في مراحلها المبكرة من خلال تقديم خدمات استشارية وتدريبية. 5. **برنامج "استثمر في الكويت":** يسهل التواصل بين المستثمرين والشركات الناشئة في الكويت ويعزز الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية. 6. **مبادرة "ريادة":** تقدم دورات تدريبية وورش عمل لتطوير مهارات الريادة والابتكار بين الشباب الكويتي وتعزيز فرص إنشاء مشاريع ناجحة. 7. **جامعة الكويت والجامعات الأخرى:** تقدم برامج تعليمية ودعمًا للطلاب والخريجين الذين يهتمون بريادة الأعمال والابتكار وتسهم في تنمية

الدولة	أهم مؤسسات ومبادرات ريادة الأعمال
	المهارات الريادية. 8. **مراكز التدريب الخاصة بالريادة والابتكار:** تقدم دورات وبرامج تدريبية متخصصة لتعزيز مهارات الشباب الكويتي في مجالات إدارة الأعمال والابتكار. 9. **المدينة الصناعية في الشويخ الصناعية:** توفر بيئة مثالية للشركات الناشئة والمبتكرة لتطوير منتجاتها وخدماتها بمعايير عالمية. 10. **مركز الأبحاث والابتكار في الجامعات:** يعمل على تعزيز البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا لتحفيز الابتكار والابتكار في مختلف القطاعات.
لبنان	1. **وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية:** تعمل على تنظيم السوق وتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج القروض والتمويل. 2. **مؤسسة التمويل الصغير (Kafalat):** توفر ضمانات وقروضًا بأسعار فائدة منخفضة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والشباب الراغبين في البدء بأعمالهم. 3. **مركز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT Lebanon):** يدعم تطوير قطاع التكنولوجيا والابتكار في لبنان من خلال تقديم الدعم التقني والتدريب للشركات الناشئة. 4. **مبادرة "شركاء في التنمية":** تهدف إلى تعزيز الشراكات بين القطاع العام والخاص وتقديم الدعم للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية. 5. **مبادرة "ريادة":** تقدم دورات تدريبية وورش عمل للشباب الراغب في تطوير مهاراتهم الريادية وإطلاق مشاريعهم الخاصة. 6. **برنامج "التمويل والدعم للمشاريع الناشئة":** يوفر تمويلًا ودعمًا فنيًا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة لتسهيل بدء الأعمال وتنميتها. 7. **جامعة البلمند وجامعات أخرى:** تقدم برامج تعليمية متخصصة في إدارة الأعمال وتنمية القدرات الريادية للطلاب والخريجين.

الدولة	أهم مؤسسات ومبادرات ريادة الأعمال
	8. **مراكز التدريب على ريادة الأعمال:** تقدم دورات وبرامج تدريبية لتطوير مهارات الريادة والإدارة للشباب الراغبين في البدء بأعمالهم الخاصة. 9. **مركز الأبحاث والابتكار في لبنان:** يعزز البحث العلمي ويطور التكنولوجيا لتشجيع الابتكار ودعم الشركات الناشئة في مختلف القطاعات. 10. **المناطق الحرة في لبنان:** توفر بيئة استثمارية مشجعة للشركات الناشئة والمبتكرة لتطوير وتسويق منتجاتها.
ليبيا	**1.** مشروع ليبيا ستارت أب: يدعم المشاريع الناشئة من خلال تقديم التدريب والتوجيه والتمويل. **2.** حاضنة الأعمال بنغازي: توفر مساحات عمل ودعم للمشاريع الناشئة في مدينة بنغازي. **3.** منظمة ليبيا الابتكار والتكنولوجيا: تركز على تعزيز الابتكار والتكنولوجيا من خلال برامج تدريبية وورش عمل. **4.** مركز الريادة والابتكار بجامعة طرابلس: يدعم طلاب الجامعة في تطوير مشاريعهم الريادية. **5.** حاضنة تيك حاضنة الأعمال: تقدم الدعم للمشاريع التقنية والابتكارية.
موريتانيا	**1.** مشروع بادر: يدعم المشاريع الناشئة من خلال تقديم التدريب والتوجيه والتمويل. **2.** حاضنة الأعمال إنكوب: توفر مساحات عمل ودعم للمشاريع الناشئة في نواكشوط. **3.** منظمة موريتانيا الابتكار والتكنولوجيا: تركز على تعزيز الابتكار والتكنولوجيا من خلال برامج تدريبية وورش عمل. **4.** مركز الريادة والابتكار بجامعة نواكشوط: يدعم طلاب الجامعة في تطوير مشاريعهم الريادية. **5.** مشروع موريتانيا ستارت أب: يقدم الدعم للمشاريع الناشئة من خلال التدريب والتوجيه.

الدولة	أهم مؤسسات ومبادرات ريادة الأعمال
المغرب	1. **وكالة التنمية الرقمية (ADN):** تعمل على تعزيز الابتكار وريادة الأعمال في قطاع التكنولوجيا والاتصالات من خلال تقديم الدعم المالي والتقني. 2. **وكالة التنمية الجهوية (ADR):** تقدم دعمًا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مناطق مختلفة من المغرب لتعزيز التنمية المحلية وتشجيع الاستثمارات. 3. **الصندوق الوطني لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة (FNPE):** يقدم تمويلًا ودعمًا للشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الناشئة لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. 4. **مبادرة "مشروعك":** تقدم دعمًا ماليًا واستشاريًا للشباب الراغبين في إطلاق مشاريعهم الخاصة وتحفيز ريادة الأعمال في المجتمع. 5. **مبادرة "ريادة 2024":** تعمل على تشجيع الابتكار ودعم الشركات الناشئة من خلال توفير برامج تدريبية ومساعدة في التسويق والشبكات. 6. **برنامج "مستقبل الشباب":** يقدم دعمًا ماليًا وتقنيًا للشباب المغربي لتمكينهم من إنشاء وإدارة مشاريعهم الخاصة في مختلف القطاعات الاقتصادية. 7. **جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء وجامعات أخرى:** تقدم برامج تعليمية ودعمًا للطلاب والخريجين لتنمية مهارات الريادة والابتكار وتحفيزهم على بدء مشاريعهم الخاصة. 8. **مراكز التدريب على ريادة الأعمال:** تقدم دورات وبرامج تدريبية متخصصة لتعزيز مهارات الشباب المهتمين بريادة الأعمال وتحسين قدراتهم الإدارية والتنظيمية. 9. **مدينة العلوم والتكنولوجيا بالرباط (Technopolis):** تعزز التعاون بين الشركات والمؤسسات البحثية لتطوير التكنولوجيا والابتكار في مختلف القطاعات. 10. **مركز الأبحاث والتطوير التكنولوجي (CRDT):** يسهم في تطوير حلول جديدة وابتكارية من خلال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
عُمان	1. **وزارة التجارة والصناعة والاستثمار العمانية:** تعمل على تطوير السياسات والبرامج التي تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في

الدولة	أهم مؤسسات ومبادرات ريادة الأعمال
	عُمان. 2. **هيئة تنمية صناعة السياحة:** تدعم الاستثمارات في قطاع السياحة والضيافة وتعزز الابتكار في هذا القطاع المهم. 3. **الهيئة العامة للترويج السياحي:** تعمل على تعزيز القطاع السياحي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات الصلة بالسياحة. 4. **مبادرة "صُنع في عُمان":** تعزز المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصناعات الوطنية من خلال تقديم الدعم المالي والتقني. **5. مبادرة "شباب العمانيين المبتكرين":** تشجع الشباب على الابتكار وإنشاء مشاريعهم الخاصة من خلال توفير التدريب والدعم المالي. 6. **برنامج "الابتكار في العمل":** يهدف إلى تعزيز الابتكار في بيئة العمل ودعم الشركات في تطوير منتجات جديدة وحلول مبتكرة. 7. **جامعة السلطان قابوس وجامعات أخرى:** تقدم برامج تعليمية ودعمًا للطلاب والخريجين لتنمية مهارات الريادة والابتكار في مختلف التخصصات. **8. مراكز البحث والابتكار في الجامعات:** تعزز البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا لدعم الابتكار والريادة في مختلف القطاعات الاقتصادية. 9. **مركز التقنيات الحديثة:** يدعم الابتكار التقني وتطوير الحلول التكنولوجية الجديدة لدعم الشركات الناشئة والمشاريع الابتكارية. **10. مركز الأبحاث والتطوير التكنولوجي:** يعمل على تطوير البحوث التكنولوجية والابتكارية لتحفيز الاقتصاد المعرفي في عُمان.
فلسطين	1. **الهيئة الوطنية لريادة الأعمال (بالانجليزية: PNA):** تعمل على تطوير البنية التحتية لدعم ريادة الأعمال وتقديم الدعم الفني والمالي للمشاريع الناشئة. 2. **الهيئة الفلسطينية لتنمية الصناعة (PFI):** تسعى لتعزيز الصناعات الفلسطينية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج التمويل والتدريب. 3. **صندوق النقد الفلسطيني (PEF):** يقدم التمويل والدعم للمشاريع الناشئة

الدولة	أهم مؤسسات ومبادرات ريادة الأعمال
	والشركات الصغيرة لتحفيز النمو الاقتصادي. 4. **مبادرة "اخترنا أن نكون رواد"**: تهدف إلى تعزيز الوعي بثقافة ريادة الأعمال وتقديم الدعم الفني والتدريب للمبتكرين والمشاريع الناشئة. 5. **مبادرة "ريادة 2024"**: تقدم برامج تدريبية وورش عمل للشباب الراغبين في تطوير مهارات الريادة وإدارة الأعمال. **6. برنامج "شباب الأعمال الفلسطينيين"**: يدعم الشباب في إطلاق مشاريعهم الخاصة من خلال توفير التمويل والدعم الفني والتدريب. 7. **جامعة بيرزيت وجامعات أخرى:** تقدم برامج تعليمية في ريادة الأعمال وتنمية المهارات الريادية لدى الطلاب والخريجين. **8. مراكز التدريب والابتكار في الجامعات:** تعزز البحث العلمي والابتكار وتدعم الطلاب والباحثين في تطوير الأفكار والمشاريع الابتكارية. 9. **مركز الأبحاث التكنولوجية (PTRC):** يساهم في تعزيز البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا ودعم الابتكار في فلسطين. 10. **مركز الابتكار والتكنولوجيا في جامعة بيرزيت:** يعمل على تعزيز الابتكار ودعم الشركات الناشئة من خلال تطوير حلول تكنولوجية مبتكرة.
قطر	1. **مؤسسة قطر لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (قطر المشاريع):** توفر التمويل والدعم الفني للشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الناشئة في قطر. 2. **وزارة التجارة والصناعة:** تقدم برامج دعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزز بيئة الأعمال في البلاد. **3. هيئة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة (صناعة قطر):** تسعى لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها في اقتصاد قطر. 4. **مبادرة "استثمر في قطر"**: تشجع على الاستثمارات وتقديم الدعم للمشاريع الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة. 5. **مبادرة "قطر للابتكار"**: تدعم الابتكار وتشجيع ريادة الأعمال من خلال توفير بيئة ملائمة للشركات الناشئة والابتكارية.

الدولة	أهم مؤسسات ومبادرات ريادة الأعمال
	6. **برنـامج "ريـادة قطـر"**: يـوفر دعمًـا ماليًـا وفنيًـا للشـباب الـراغبين فـي بـدء مشاريعهم الخاصة وتنمية مهاراتهم الريادية. 7. **جامعـة قطـر والجامعـات الأخـرى**: تقدم بـرامج تعليميـة فـي ريـادة الأعمـال والابتكار لدى الطلاب والخريجين. 8. **مراكز الابتكار وريـادة الأعمـال فـي الجامعات**: تعزز البحث العلمي وتطوير الأفكار الابتكارية ودعم المشاريع الناشئة. 9. **مركـز قطـر للبحـوث والتطـوير التكنولـوجي**: يعزز البحث العلمـي والابتكـار التكنولوجي ودعم الشركات في تطوير حلول جديدة. **10. مؤسسة قطر للعلوم والتكنولوجيا**: تساهم في تعزيز التكنولوجيا والابتكار في قطر من خلال برامج دعم الشركات الناشئة.
السعودية	1. **هيئـة تنميـة الصـادرات السـعودية (المجلـس التصـديري السـعودي)**: تعـزز الصادرات وتقدم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة لتوسيع نطاقها ودخول الأسواق العالمية. 2. **الهيئـة العامـة للصـناعة (MODON)**: تسعى لتطـوير المنـاطق الصـناعية وتوفير بيئة مناسبة للاستثمار الصناعي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. 3. **مؤسسة التنمية الصناعية السعودية (SIDI)**: تقدم التمويل والدعم للشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الصناعية. 4. **مبادرة "ريادة الأعمال السعودية"**: تهدف إلى تعزيز روح الابتكار والريادة بين الشباب السعودي من خلال توفير الدعم المالي والفني للمشاريع الناشئة. 5. **مبـادرة "مسـار"**: تقدم برامج تدريبيـة وورش عمـل للشـباب الـراغبين فـي تعلـم مهارات الريادة وإدارة الأعمال. 6. **برنـامج "منشـآت"**: يـوفر الـدعم الشـامل للمشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة مـن خلال التمويل والاستشارات والدعم الفني. 7. **جامعـة الملـك سـعود والجامعـات الأخـرى**: تقـدم بـرامج تعليميـة فـي ريـادة الأعمال والابتكار لدى الطلاب والخريجين. 8. **مراكز الأبحاث والتطوير في الجامعات**: تعزز البحث العلمي وتطوير الأفكار

الدولة	أهم مؤسسات ومبادرات ريادة الأعمال
	الابتكارية التي يمكن أن تنجح في السوق. 9. **مركز الملك عبدالله للعلوم والتقنية (KACST):** يعمل على تعزيز البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا ودعم الابتكار في مختلف القطاعات الاقتصادية. 10. **مركز البحث والابتكار في الشركات الصغيرة والمتوسطة:** يقدم الدعم اللازم لتطوير الأفكار والمشاريع الابتكارية في الشركات الناشئة والصغيرة.
الصومال	1. **وزارة التجارة والصناعة والسياحة:** تلعب دورًا مهمًا في تطوير السياسات التجارية ودعم الأعمال في الصومال. 2. **الهيئة الوطنية لتنمية الشباب والمرأة:** تعزز دور المرأة والشباب في مجال ريادة الأعمال من خلال برامج التدريب والدعم المالي. 3. **مشروع "الصومال نحو التنمية":** يشمل برامج تدريبية ومنح للشباب الصوماليين لتعزيز مهاراتهم في ريادة الأعمال والتنمية الشخصية. 4. **برنامج "الشباب والتنمية":** يركز على دعم الشباب في تأسيس مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل والتدريب. 5. **جامعة مقديشو وجامعات أخرى:** تقدم برامج تعليمية في إدارة الأعمال وريادة الأعمال لدعم الطلاب والشباب الراغبين في بدء مشاريعهم. 6. **مراكز الابتكار والريادة في الجامعات:** تعزز الأبحاث والابتكارات التكنولوجية وتدعم الطلاب والمشاريع الناشئة. 7. **مبادرة "ريادة الأعمال الشبابية":** تقدم التدريب والموارد للشباب لتعزيز قدراتهم في إنشاء وإدارة الأعمال. 8. **شبكات الأعمال والمجتمعات الريادية:** توفر فرصًا للشباب والمستثمرين للتواصل وتبادل الخبرات والفرص التجارية.
السودان	1. **الهيئة العامة للاستثمار:** تعزز الاستثمارات في السودان وتوفر بيئة ملائمة للأعمال والمشاريع الناشئة. 2. **بنك السودان المركزي:** يدعم النظام المالي والاقتصادي من خلال سياسات تمويلية ونقدية ملائمة لدعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة. 3. **مبادرة "الشباب للتنمية":** تقدم التمويل والدعم للشباب الراغبين في تأسيس

الدولة	أهم مؤسسات ومبادرات ريادة الأعمال
	مشاريعهم الخاصة وتطوير مهاراتهم الريادية. 4. **مبادرة "السودان للإبداع والابتكار"**: تعزز الابتكار والابتكار التكنولوجي من خلال دعم المشاريع الناشئة والأفراد الراغبين في التفوق في مجالات مختلفة. 5. **جامعة الخرطوم والجامعات الأخرى:** تقدم برامج تعليمية في إدارة الأعمال والابتكار والتكنولوجيا لدعم الطلاب والشباب الراغبين في بدء مشاريعهم. 6. **مراكز الابتكار وريادة الأعمال في الجامعات:** تعزز البحث العلمي والتطوير الابتكاري وتوفر الدعم للمشاريع الناشئة والأفراد الراغبين في تطوير أفكارهم. 7. **المجمع القومي للبحوث:** يساهم في تعزيز البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا في مختلف القطاعات الاقتصادية في السودان. 8. **مراكز الابتكار والتكنولوجيا في القطاع الخاص:** تقدم الدعم والموارد للشركات الناشئة والمشاريع الابتكارية لتطوير منتجاتهم وخدماتهم.
سوريا	**1.** مسرعة الأعمال "ذا بيج بوس": توفر الدعم والتوجيه للمشاريع الناشئة في مراحلها الأولى. **2.** مبادرة "SYRIA HUB": تقدم ورش عمل وبرامج تدريبية لرواد الأعمال. **3.** "شمرا" حاضنة الأعمال: تقدم خدمات استشارية ودعم للمشاريع الناشئة في مجالات التكنولوجيا والابتكار. **4.** جمعية "بادر": تركز على دعم المشاريع الشبابية وتوفير الموارد اللازمة للنمو. **5.** "صندوق تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة": يقدم تمويل ودعم مالي للمشاريع الناشئة. **6.** "مركز ريادة الأعمال بجامعة دمشق": يقدم دعماً أكاديمياً وتوجيهاً للطلاب في مجال ريادة الأعمال.
تونس	1. **الوكالة الفنية للتعاون (ATCT):** تقدم دعمًا فنيًا وتقنيًا للشركات الناشئة والمتوسطة من خلال توفير خبراء واستشاريين. 2. **الوكالة التونسية للتعاون الفني (ATCE):** تعمل على تعزيز التعاون الدولي وتقديم الدعم للمشاريع الناشئة والابتكارية في مختلف القطاعات.

الدولة	أهم مؤسسات ومبادرات ريادة الأعمال
	3. **الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل (ANETI):** توفر الدعم للشباب والباحثين عن عمل من خلال برامج تدريبية ومشاريع تشغيلية. 4. **مبادرة "تونس الرقمية":** تعزز التكنولوجيا والابتكار في تونس من خلال دعم المشاريع الرقمية والتقنيات الحديثة. 5. **مبادرة "تونس تبدأ":** توفر التمويل والدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الاقتصاد المحلي وتحفيز النمو الاقتصادي. 6. **جامعة تونس القديمة والجامعات الأخرى:** تقدم برامج تعليمية في ريادة الأعمال والابتكار لدعم الطلاب وتنمية مهاراتهم الريادية. 7. **مراكز الابتكار وريادة الأعمال في الجامعات:** تعزز البحث العلمي والابتكارات التكنولوجية وتدعم الطلاب والمشاريع الناشئة. 8. **المعهد الوطني للبحث في الاستشعار عن بعد والفضاء (INRST):** يعزز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مجالات متعددة تسهم في دعم الابتكار وريادة الأعمال. 9. **مراكز الابتكار التكنولوجي في المناطق الصناعية:** تدعم الابتكار والتطوير التكنولوجي للصناعات المحلية وتعزز منافسيتها في السوق العالمي.
الإمارات العربية المتحدة	1. **هيئة تنظيم الاتصالات والبريد (TRA):** تعمل على تعزيز الابتكار في قطاع الاتصالات وتقديم الدعم للشركات الناشئة في هذا المجال. 2. **الهيئة العامة لتنظيم قطاع الطيران المدني (GCAA):** توفر بيئة تشريعية وتنظيمية مناسبة للشركات الناشئة في مجال الطيران والنقل الجوي. 3. **وزارة الاقتصاد:** تدعم السياسات والبرامج التي تعزز ريادة الأعمال والابتكار في القطاعات المختلفة. 4. **برنامج "دبي للابتكار":** يشجع على الابتكار وريادة الأعمال من خلال توفير التمويل والدعم الفني للمشاريع الناشئة. 5. **مبادرة "مشروعات الإمارات للابتكار":** تدعم المشاريع الابتكارية والتكنولوجية من خلال التمويل والتسهيلات اللازمة للشركات الناشئة. 6. **جامعة الإمارات العربية المتحدة وجامعات أخرى:** تقدم برامج تعليمية متقدمة

الدولة	أهم مؤسسات ومبادرات ريادة الأعمال
	في إدارة الأعمال والابتكار لدعم الطلاب وتنمية مهاراتهم الريادية من خلال مراكز الابتكار وريادة الأعمال في الجامعات التي تعمل على تعزيز البحث العلمي والابتكارات التكنولوجية وتدعم الطلاب والمشاريع الناشئة. 7. **مركز دبي للصناعات الذكية (DIC):** يعمل على دعم الابتكار والصناعات الذكية من خلال تقديم البنية التحتية والدعم التقني. 8. **مراكز الابتكار التكنولوجي في مناطق الحرة:** تدعم التطوير التكنولوجي والبحث العلمي لتعزيز قدرات الشركات الناشئة والمشاريع الابتكارية.
اليمن	1. **وزارة الصناعة والتجارة:** تسعى لتعزيز البيئة التشريعية والتنظيمية لدعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمارات في اليمن. 2. **المؤسسة الوطنية للريادة والتشغيل:** تقدم دعمًا للشباب والمرأة في إنشاء مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل والتدريب. 3. **مشروع "تحدي الريادة":** يشجع على الابتكار والريادة من خلال توفير التمويل والدعم الفني للمشاريع الناشئة. 4. **برنامج "دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة":** يقدم الدعم المالي والتقني للشركات الناشئة والمتوسطة لتعزيز النمو الاقتصادي.

الملحق رقم (2)

أهم المشكلات والتحديات التي تواجه ريادة الأعمال والسياسات المحفزة للتغلب عليها بالدول العربية

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
الجزائر	1- التعقيدات البيروقراطية والصعوبات في الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة لتأسيس وتشغيل الأعمال. 2-صعوبة في الحصول على التمويل اللازم، سواء من البنوك أو من المستثمرين. 3-ضعف البنية التحتية المتقدمة لدعم الاستثمار في الشركات الناشئة. 4-نقص المهارات والمعرفة اللازمة في مجال ريادة الأعمال. فالعديد من رواد الأعمال يفتقرون إلى التدريب المناسب في مجالات الإدارة والتسويق والتخطيط المالي، مما يؤثر سلباً على فرص نجاحهم. 5-البنية التحتية التكنولوجية: البنية التحتية التكنولوجية في الجزائر ليست على المستوى المطلوب لدعم الشركات الناشئة، خاصة تلك التي تعتمد على التكنولوجيا والإنترنت. هذا يحد من قدرة الشركات على الابتكار والتوسع في الأسواق العالمية 6-السياسات الحكومية والدعم: بالرغم من وجود بعض المبادرات الحكومية لدعم ريادة الأعمال، إلا أن هذه الجهود غالباً	في الجزائر، هناك عدة تشريعات وسياسات تمثل دعماً مهماً لريادة الأعمال. من بين أهمها: ▪ قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/15 لسنة 2015: هذا القانون يهدف إلى دعم وتشجيع الأعمال الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير مجموعة من المزايا الضريبية والمالية والإدارية، مثل تسهيلات في التمويل وإعفاءات ضريبية مؤقتة. ▪ السياسات الاستثمارية: تشمل تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية عبر إصدار قوانين وضوابط تحمي حقوق المستثمرين وتوفر بيئة استثمارية ملائمة. ▪ التشريعات الضريبية المناسبة: توفير حوافز ضريبية للشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل إعفاءات ضريبية مؤقتة أو تخفيضات في الضرائب على الأرباح. ▪ السياسات الحكومية الرامية للتنمية الاقتصادية: تشمل هذه السياسات تعزيز البنى التحتية، وتوفير الدعم للقطاعات

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
	ما تكون غير كافية وغير متسقة. هناك حاجة إلى سياسات أكثر شمولية واستدامة لدعم النمو في هذا القطاع. 7-يشكل الاقتصاد غير الرسمي جزءاً كبيراً من الاقتصاد الجزائري، مما يخلق منافسة غير عادلة للشركات الناشئة التي تعمل بشكل قانوني وتتحمل الضرائب والرسوم الرسمية.	الاقتصادية الناشئة والمبتكرة، وتشجيع الابتكار والبحث والتطوير. ▪ التشريعات العمالية والاجتماعية: توفير إطار قانوني يحمي حقوق العمال ويوفر الاستقرار الاجتماعي، مما يعزز من الثقة في البيئة العملية ويشجع على الاستثمارات. ▪ التشريعات التنظيمية والإدارية: تحسين إجراءات التراخيص والتأسيس وتبسيط الإجراءات الإدارية لتسهيل بدء الأعمال وتشغيلها.
البحرين	▪ صعوبة الحصول على تمويل بداية الأعمال تمثل عائقاً كبيراً، خاصة مع عدم وجود ثقافة استثمار قوية وقاعدة من شركات رأس المال المخاطر. ▪ البيروقراطية والإجراءات الإدارية: الإجراءات البيروقراطية الطويلة والمعقدة يمكن أن تكون عائقاً كبيراً أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الناشئة. ▪ نقص الموارد البشرية المؤهلة: قد يكون تحدياً العثور على الكفاءات والموظفين المؤهلين والملائمين لتنفيذ الرؤية والخطط الريادية.	في البحرين، هناك عدة تشريعات وسياسات تهدف إلى دعم وتعزيز ريادة الأعمال؛ من بينها: ▪ قانون تنظيم الاستثمار الأجنبي: يوفر بيئة قانونية ملائمة للاستثمارات الأجنبية، مما يشمل تسهيلات في الاستثمار وتقديم مزايا ضريبية وإدارية للمستثمرين. ▪ السياسات الحكومية لتشجيع الابتكار والتكنولوجيا: تشمل دعم الأبحاث والتطوير وتعزيز الابتكار في القطاعات المختلفة، بالإضافة إلى توفير المساحات والمرافق اللازمة للشركات الناشئة. ▪ قانون الشركات الصغيرة والمتوسطة: يوفر حوافز وتسهيلات للشركات الصغيرة والمتوسطة، مثل القروض بفائدة منخفضة

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
	▪ الثقافة التقليدية للمشاريع العائلية: تحديات نشأة المشاريع العائلية التي تعتمد على التقاليد والأساليب القديمة في الإدارة والتشغيل. ▪ التحديات القانونية والتنظيمية: الالتزام بالتشريعات المحلية والدولية وتغييراتها الدورية يمكن أن تكون تحدياً متغيراً ومتزايداً. ▪ قلة التسويق والترويج: التحديات في التسويق والترويج للمنتجات والخدمات الجديدة، والوصول إلى الأسواق المستهدفة بفعالية.	والإعفاءات الضريبية، لتشجيع النمو والتوسع. ▪ التشريعات الضريبية المناسبة: توفير حوافز ضريبية للشركات الناشئة والمبتكرة، مما يساعد على جذب الاستثمارات وزيادة التنافسية. ▪ المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة: توفير بيئة استثمارية مواتية داخل هذه المناطق، مع تسهيلات في الجمارك والإجراءات الإدارية، لتشجيع الشركات على الاستثمار. ▪ الدعم التدريبي والتعليمي: برامج تدريبية وتعليمية تهدف إلى بناء مهارات الرياديين والعاملين في الشركات الصغيرة والمتوسطة، لزيادة كفاءتهم وفعاليتهم.
مصر	في مصر، هناك عدة تحديات ومشكلات تواجه ريادة الأعمال، من بينها: ▪ صعوبة الحصول على تمويل مشروعات ريادة الأعمال خاصة في المراحل المبكرة من قِبل البنوك والمؤسسات المالية التقليدية، ونقص الاستثمارات الخاصة في المشاريع الناشئة. ▪ البيروقراطية والإجراءات الإدارية البطيئة: التعامل مع إجراءات تأسيس الشركات والتراخيص والضوابط	في مصر، هناك عدة تشريعات وسياسات تستهدف دعم الشركات الناشئة وتعزيز ريادة الأعمال، ومن أهمها: ▪ قانون الاستثمار رقم (72) لسنة 2017: يوفر حوافز قانونية وضريبية للشركات الناشئة والمستثمرين، مما يشمل إعفاءات ضريبية مؤقتة وتسهيلات في الإجراءات الإدارية لتشجيع الاستثمار. ▪ المناطق الاقتصادية الخاصة: إنشاء مناطق اقتصادية خاصة توفر بيئة استثمارية مواتية، مع إعفاءات من

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
	الحكومية قد يكون معقداً ومؤخراً، مما يؤدي إلى تأخير الإطلاق التجاري وزيادة التكاليف. ▪ التحديات القانونية والتنظيمية: تغييرات متكررة في السياسات الحكومية والقوانين، وعدم اليقين في التطبيق الفعلي للتشريعات القائمة. ▪ نقص البنية التحتية والخدمات الأساسية: التحديات في الحصول على بنية تحتية ملائمة وخدمات أساسية مثل الكهرباء والمياه والاتصالات، مما يؤثر على تشغيل الأعمال بكفاءة. ▪ ضرورة تطوير برامج تعليمية وتدريبية تناسب احتياجات سوق العمل وتعزز من مهارات الرياديين والموظفين الشباب. ▪ التحديات في التسويق والترويج للمنتجات والخدمات الجديدة في أسواق تنافسية متطورة.	الضرائب وتسهيلات في الجمارك والإجراءات الإدارية. ▪ برامج متنوعة لدعم ريادة الأعمال: تشمل تقديم دعم مالي وتقني وتدريبي للمشروعات الناشئة من خلال مبادرات مثل "صنع في مصر" وبرنامج ريادة الأعمال الشبابي. ▪ صندوق ريادة الأعمال: إنشاء صندوق خاص لدعم رأس المال الاستثماري للشركات الناشئة والمبتكرة، وتوفير تمويل رأس المال العامل والاستثمارات اللازمة. ▪ التشريعات الضريبية المناسبة: توفير حوافز ضريبية للشركات الناشئة، مثل الإعفاءات الضريبية على الأرباح لفترة محددة أو تخفيضات في الضرائب العامة. ▪ التعليم والتدريب الريادي: تقديم برامج تدريبية وتعليمية متخصصة للشباب الراغب في بدء مشاريعهم الخاصة، تشمل مهارات الإدارة والتسويق والابتكار.
العراق	هناك عدة تحديات ومشكلات تواجه ريادة الأعمال، ومن أهمها: ▪ الاستقرار الأمني والسياسي: الوضع الأمني والسياسي غير المستقر أحيانا يمثل عاملاً رئيسياً يؤثر سلباً على البيئة الاستثمارية ويقيد نشاط ريادة	هناك جهود متزايدة لدعم الشركات الناشئة وريادة الأعمال من خلال عدة تشريعات وسياسات، ومن أهمها: ▪ قانون الاستثمار العراقي: يوفر إطاراً قانونياً للشركات الناشئة والمستثمرين، مع حوافز ضريبية وإعفاءات جمركية

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
	الأعمال. ▪ ضعف البنية التحتية: نقص البنية التحتية الأساسية مثل الكهرباء والمياه والنقل، مما يزيد من تكاليف الإنتاج ويقلل من فعالية الشركات الناشئة. ▪ البيروقراطية والفساد: إجراءات التراخيص والإجراءات الإدارية المعقدة والفساد يمكن أن تكون عقبة كبيرة أمام الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة. ▪ نقص التمويل والاستثمار: صعوبة الحصول على تمويل المراحل المبكرة لمشروعات ريادة الأعمال من المصادر التقليدية، ونقص الاستثمارات الخاصة والعامة في المشاريع الناشئة. ▪ قلة الثقافة الريادية والتدريب المناسب: نقص الثقافة الريادية والمهارات اللازمة لإدارة الأعمال وتسويق المنتجات والخدمات بفعالية. ▪ التحديات القانونية والتنظيمية: التعامل مع التشريعات الضريبية والقانونية المعقدة والتغييرات الدورية في السياسات الحكومية.	للمشروعات الجديدة والمستثمرين في القطاعات الاستراتيجية. ▪ المناطق الاقتصادية الخاصة: إنشاء مناطق اقتصادية خاصة توفر بيئة استثمارية مواتية، مع إعفاءات ضريبية وتسهيلات في الجمارك والإجراءات الإدارية لجذب الاستثمارات. ▪ برامج دعم ريادة الأعمال: تشمل توفير دعم مالي وفني وتدريبي للمشاريع الناشئة من خلال وزارة الشباب والرياضة ومبادرات أخرى تهدف إلى تعزيز الابتكار والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ▪ صندوق رأس المال الاستثماري الحكومي: تأسيس صندوق لدعم رأس المال الاستثماري للشركات الناشئة والمبتكرة، مما يسهم في توفير التمويل اللازم للبداية والتوسع. ▪ الدعم التعليمي والتدريبي: تقديم برامج تعليمية وتدريبية للشباب المهتمين بريادة الأعمال، مما يشمل تنمية المهارات اللازمة لإدارة الأعمال وتسويق المنتجات والابتكار. ▪ التشريعات الضريبية المناسبة: توفير حوافز ضريبية للشركات الناشئة، مثل الإعفاءات الضريبية على الأرباح لفترة محددة وتخفيضات في الضرائب العامة.

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
الأردن	▪ صعوبة الحصول على التمويل الأولي لمشروعات ريادة الأعمال ورأس المال الاستثماري من المصادر التقليدية مثل البنوك، مما يجعل الرياديين يبحثون عن خيارات تمويل بديلة مثل المستثمرين الملائكين والمشاريع الحكومية. ▪ البيروقراطية والإجراءات الإدارية: تعقيد الإجراءات الإدارية والتراخيص والتسجيل، مما يسبب تأخيراً في بدء الأعمال التجارية ويزيد من تكاليف الإنشاء والتشغيل. ▪ التحديات الضريبية والتنظيمية: تغييرات متكررة في السياسات الضريبية والتنظيمية، والتعامل مع التشريعات الضريبية المعقدة التي تؤثر على استدامة الأعمال الناشئة. ▪ نقص البنية التحتية: تحديات في البنية التحتية مثل الكهرباء والمياه والنقل، مما يؤثر سلباً على عمليات الإنتاج والتسويق ويزيد من تكاليف الإنتاج. ▪ التعليم والتدريب الريادي: نقص البرامج التعليمية والتدريبية التي تنمي مهارات الريادة والإدارة والابتكار، وتدعم تطوير المشاريع الجديدة والابتكارات التكنولوجية.	توجد عدة تشريعات وسياسات تهدف إلى دعم الشركات الناشئة وريادة الأعمال، ومن أهمها: ▪ قانون الاستثمار الأردني: يوفر إطاراً قانونياً للشركات الناشئة والمستثمرين، مع حوافز ضريبية وإعفاءات جمركية للمشروعات الجديدة والمستثمرين في القطاعات الاستراتيجية. ▪ المناطق الاقتصادية الخاصة: إنشاء مناطق اقتصادية خاصة توفر بيئة استثمارية مواتية، مع إعفاءات ضريبية وتسهيلات في الجمارك والإجراءات الإدارية لجذب الاستثمارات. ▪ صندوق محفز للابتكار والريادة: إطلاق صندوق يدعم الابتكار والريادة من خلال تقديم تمويل رأس المال الاستثماري والدعم التقني والاستشاري للمشاريع الواعدة. ▪ برامج التدريب والدعم الفني: تنظيم برامج تدريبية وتوفير الدعم الفني للمشروعات الناشئة، من خلال العديد من المبادرات التي تشمل التدريب على المهارات الإدارية والتسويقية والتكنولوجية. ▪ التسهيلات الضريبية: توفير حوافز ضريبية للشركات الناشئة، مثل الإعفاءات الضريبية على الأرباح لفترة محددة

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
	▪ التسويق والترويج الضعيف: صعوبة التسويق للمنتجات والخدمات الجديدة والوصول إلى الأسواق المستهدفة، وبناء العلامة التجارية في بيئة تنافسية. ▪ الثقافة الريادية الناشئة: نقص الثقافة الريادية والتفكير الابتكاري في المجتمع، مما يؤثر على قدرة الشباب على اتخاذ المخاطر وتطوير الأفكار الجديدة.	وتخفيضات في الضرائب العامة. ▪ الدعم الحكومي والمنح العامة: تقديم الدعم المالي والمنح العامة للمشاريع الريادية والابتكارية، بما يشمل التمويل الحكومي المباشر والمشاركة في برامج المنح الدولية. تلك التشريعات والسياسات تعكس التزام الحكومة الأردنية بتعزيز بيئة الأعمال ودعم الشركات الناشئة والمشاريع الريادية، وتهدف إلى تحفيز الابتكار وخلق فرص عمل وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في المملكة الأردنية الهاشمية.
الكويت	▪ صعوبة الحصول على التمويل بالمراحل الأولية وكذلك ورأس المال الاستثماري من المصادر التقليدية مثل البنوك، حيث قد يكون التمويل البنكي محدوداً للمشاريع الصغيرة والناشئة. ▪ التشريعات والإجراءات البيروقراطية: تعقيد الإجراءات الإدارية والتراخيص والتسجيل، مما يؤدي إلى تأخير في بدء الأعمال التجارية وزيادة التكاليف التشغيلية. ▪ نقص البنية التحتية: تحديات في البنية التحتية مثل الكهرباء والمياه والنقل، مما يؤثر على عمليات الإنتاج والتسويق	في الكويت، هناك جهود متزايدة لدعم الشركات الناشئة وريادة الأعمال من خلال عدة تشريعات وسياسات، ومن أهمها: ▪ القانون رقم 98 لسنة 2013 بشأن الشركات الصغيرة والمتوسطة: يوفر هذا القانون إطارًا قانونيًا لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الشركات الناشئة، ويشمل تسهيلات في التراخيص والتمويل والحوافز الضريبية. ▪ المبادرات الحكومية لدعم الابتكار والريادة: تشمل المبادرات المالية والتقنية لتعزيز الابتكار والريادة في مختلف القطاعات الاقتصادية، من خلال توفير

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
	ويزيد من تكاليف الإنشاء والتشغيل. ▪ الثقافة الريادية والتعليم الريادي: نقص الثقافة الريادية والتعليم الريادي الذي يساهم في تنمية المهارات الإدارية والابتكارية لدى رواد الأعمال الشباب. ▪ التحديات الضريبية والتنظيمية: تغييرات متكررة في السياسات الضريبية والتنظيمية، والتعامل مع التشريعات الضريبية المعقدة التي قد تؤثر على استدامة الأعمال الناشئة. ▪ التسويق والترويج الضعيف: صعوبة التسويق للمنتجات والخدمات الجديدة والوصول إلى الأسواق المستهدفة بشكل فعال وتنافسي.	التمويل والدعم الفني والتدريب. ▪ صندوق تنمية الشباب والمشروعات الصغيرة والمتوسطة: يقدم الصندوق دعمًا ماليًا وفنيًا للشباب الكويتيين الراغبين في إنشاء مشاريع صغيرة أو متوسطة، ويشجع على تطوير الأفكار الابتكارية والمستدامة. ▪ المناطق الاقتصادية الحرة: توفر هذه المناطق بيئة استثمارية مواتية بفضل إعفاءات الضرائب والجمارك وتسهيلات أخرى، مما يجذب الشركات الناشئة ويسهم في تعزيز النمو الاقتصادي. ▪ التشجيع على الابتكار والتكنولوجيا: برامج ومبادرات تشجع على التطوير التكنولوجي والابتكار في القطاعات الحيوية مثل التكنولوجيا والاتصالات والطاقة، من خلال توفير التمويل والدعم الفني. ▪ الدعم الفني والتدريبي: تنظيم برامج تدريبية وتوفير الدعم الفني والاستشاري للمشاريع الناشئة لتعزيز مهاراتهم الإدارية والتسويقية والتكنولوجية.
لبنان	▪ يعاني لبنان من أزمة اقتصادية ومالية خانقة تتسبب في تقلص النشاط الاقتصادي وارتفاع البطالة، مما يجعل من الصعب على الشركات الناشئة تأمين التمويل والاستمرارية في العمل.	▪ هناك عدة تشريعات وسياسات تهدف إلى دعم الشركات الناشئة وريادة الأعمال، ومن أهمها: ▪ قانون تنظيم الشركات الصغيرة والمتوسطة رقم 147 لسنة 2011: يوفر هذا القانون

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
	▪ التغيرات السياسية والاضطرابات الأمنية أحيانا قد تؤثر سلباً على بيئة الأعمال وتزيد من عدم اليقين، مما يثني المستثمرين والشركات الناشئة عن الاستثمار والنمو. ▪ التشريعات والبيروقراطية العالية: عمليات التراخيص والتسجيل المعقدة والبيروقراطية العالية قد تؤدي إلى تأخير في بدء الأعمال التجارية وتزيد من التكاليف التشغيلية للشركات الناشئة. ▪ نقص البنية التحتية والخدمات الأساسية: التحديات في البنية التحتية مثل الكهرباء، المياه، الاتصالات، والنقل، مما يؤثر على قدرة الشركات الناشئة على العمل بكفاءة وتأثير على تكاليف الإنتاج والتسويق. ▪ نقص الدعم المالي والمؤسسي: صعوبة الحصول على التمويل ودعم مؤسسي من المؤسسات المالية التقليدية، ونقص البرامج الحكومية والمبادرات التي تدعم الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ▪ التحديات الضريبية والتنظيمية: تعقيدات السياسات الضريبية والتنظيمية التي قد تكون غير ملائمة للشركات الصغيرة	إطاراً قانونياً لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الشركات الناشئة، ويشمل تسهيلات في التراخيص والتمويل والحوافز الضريبية. ▪ صندوق كابيتاليس: هو صندوق رأس المال الاستثماري الذي يدعم المشاريع الناشئة في مختلف القطاعات بتوفير التمويل والدعم الفني والاستشاري. ▪ المبادرات الحكومية والمشاريع الوطنية: تطلق الحكومة مشاريع ومبادرات متعددة لدعم ريادة الأعمال، بما في ذلك دعم الابتكار والتكنولوجيا وتعزيز البنية التحتية التكنولوجية. ▪ المناطق الاقتصادية الخاصة: توفر هذه المناطق بيئة استثمارية مواتية بفضل إعفاءات الضرائب والجمارك وتسهيلات أخرى، مما يجذب الشركات الناشئة ويسهم في تعزيز النمو الاقتصادي. ▪ البرامج التدريبية والتأهيلية: تقديم برامج تدريبية وتأهيلية مخصصة للشباب والشابات الراغبين في بدء مشاريعهم الخاصة، تشمل تطوير المهارات الإدارية والتسويقية والتكنولوجية. ▪ الدعم الفني والاستشاري: توفير الدعم الفني والاستشاري للشركات الناشئة من خلال مراكز الابتكار والمؤسسات

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
	والناشئة، والتي قد تزيد من العبء التنظيمي والضريبي. ▪ الثقافة الريادية والتعليم الريادي: نقص الثقافة الريادية والتعليم الريادي الذي يمكن أن يؤثر على قدرة الشباب على الابتكار والمخاطرة وتطوير الأفكار الجديدة.	الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية. ▪ المشروعات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر: تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الواعدة والمشاريع الناشئة، بما يساهم في نقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية والتسويقية.
ليبيا	▪ الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة: الاضطرابات السياسية ونقص الأمن يمثلان عائقاً كبيراً أمام تطوير الأعمال واستقرارها، مما يجعل من الصعب جذب الاستثمارات وضمان سير الأعمال بشكل طبيعي. ▪ غياب الاستقرار الاقتصادي: صوبة الوضع الاقتصادي العام في ليبيا، بما في ذلك تقلبات أسعار العملات وتضخم الأسعار، يؤثر سلباً على قدرة الشركات الناشئة على التخطيط والنمو بشكل مستدام. ▪ البيروقراطية والإجراءات الإدارية المعقدة: عمليات التراخيص والتسجيل المعقدة والبيروقراطية العالية تعيق بداية الأعمال التجارية وتزيد من التكاليف التشغيلية للشركات الناشئة. ▪ نقص البنية التحتية: تحديات كبيرة في البنية التحتية مثل الكهرباء، المياه،	▪ هناك عدة تشريعات وسياسات تهدف إلى دعم الشركات الناشئة وريادة الأعمال، على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه البلاد. من بين هذه التشريعات والسياسات: ▪ قانون تنظيم الشركات: يوفر إطاراً قانونياً لتأسيس وإدارة الشركات، بما في ذلك الشركات الناشئة، ويحدد الإجراءات المطلوبة للتراخيص والتسجيل والعمليات المالية والإدارية. ▪ الحوافز الضريبية: بعض الحوافز الضريبية مثل إعفاءات الضرائب أو تخفيضات الضرائب لفترات زمنية محددة، تهدف إلى تشجيع الاستثمارات ودعم نمو الشركات الناشئة. ▪ ▪ المناطق الاقتصادية الخاصة: توفر هذه المناطق بيئة استثمارية مواتية بفضل إعفاءات الضرائب والجمارك وتسهيلات

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
	النقل، والاتصالات، مما يؤثر على قدرة الشركات على العمل بكفاءة والتوسع. ▪ نقص الدعم المالي والمؤسسي: صعوبة الحصول على التمويل البداية ودعم مؤسسي من المؤسسات المالية التقليدية، ونقص البرامج الحكومية والخاصة التي تدعم الشركات الناشئة. ▪ الثقافة الريادية والتعليم الريادي: نقص الثقافة الريادية والتعليم الريادي الذي يمكن أن يؤثر على قدرة الشباب على الابتكار وتطوير الأفكار الجديدة وإدارة المشاريع بشكل فعال. ▪ التحديات الضريبية والتنظيمية: تعقيدات السياسات الضريبية والتنظيمية التي قد تكون غير ملائمة للشركات الصغيرة والناشئة، والتي قد تزيد من العبء التنظيمي والضريبي.	أخرى، مما يجذب الشركات الناشئة ويسهم في تعزيز النمو الاقتصادي. ▪ الدعم المالي والمؤسسي: برامج الدعم المالي والتمويل من خلال البنوك المحلية والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى البرامج التمويلية الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة. ▪ التدريب والتأهيل: برامج التدريب والتأهيل لرواد الأعمال والموظفين في المجالات المختلفة مثل الإدارة، التسويق، التكنولوجيا، وغيرها، بهدف تعزيز المهارات ورفع كفاءة العمل. ▪ المشروعات الوطنية والمبادرات الحكومية: تطلق الحكومة مشاريع ومبادرات متعددة لدعم ريادة الأعمال والابتكار في مختلف القطاعات، بما في ذلك تعزيز التكنولوجيا والابتكار. ▪ الشراكات الدولية والتعاون الإقليمي: التعاون مع المنظمات الدولية والشراكات الإقليمية لتبادل الخبرات والتجارب ودعم مشاريع الشركات الناشئة.
موريتانيا	▪ موريتانيا تواجه تحديات اقتصادية كبيرة بما في ذلك التضخم العالي ونقص التمويل اللازم للشركات الناشئة، مما يجعل من الصعب عليها الحصول على الدعم المالي الضروري للنمو والتوسع.	في موريتانيا، هناك عدة تشريعات وسياسات تُعتبر محفزة لدعم الشركات الناشئة وريادة الأعمال، وتشمل الأهم منها: ▪ القانون الأساسي للمقاولات (2001): يوفر إطارًا قانونيًا لتأسيس الشركات

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
	▪ نقص البنية التحتية: التحديات في البنية التحتية مثل الكهرباء، المياه، النقل، والاتصالات تعيق قدرة الشركات الناشئة على العمل بكفاءة والنمو، وتزيد من تكاليف الإنتاج والتسويق. ▪ البيروقراطية والتشريعات الضيقة: عمليات التراخيص والتسجيل المعقدة والبيروقراطية العالية قد تثبط جهود رواد الأعمال وتزيد من التكاليف التشغيلية، مما يعيق بداية الأعمال التجارية والابتكار. ▪ نقص الدعم الحكومي والمؤسسي: نقص الدعم المؤسسي والبرامج الحكومية التي تدعم الابتكار وريادة الأعمال قد يجعل من الصعب على الشركات الناشئة تحقيق النمو المستدام والاستمرارية في السوق. ▪ التحديات الثقافية والتعليمية: نقص الثقافة الريادية والتعليم الريادي الذي يمكن أن يؤثر على قدرة الشباب على الابتكار والمخاطرة وتطوير الأفكار الجديدة، وعدم توفر التدريب المناسب لتطوير المهارات اللازمة لإدارة الأعمال بفعالية. ▪ التحديات الأمنية والسياسية: التغيرات السياسية المتكررة والأمنية الهشة قد	والأعمال الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الشروط والإجراءات اللازمة للتراخيص والتسجيل. ▪ المركز الوطني للتنمية المستدامة (CENSAD):يعمل على تعزيز ريادة الأعمال والتنمية المستدامة من خلال توفير الدعم الفني والتقني والتمويل للشركات الناشئة. ▪ الصندوق الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (FNDES): يوفر تمويلًا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الشروط والأسس المحددة للقروض والتمويل الميسر. ▪ المبادرة الرئاسية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة: تهدف إلى تعزيز الاستثمار في الشركات الناشئة وتوفير التمويل والتدريب والدعم الفني لها. ▪ التشريعات الضريبية المحفزة: تتضمن تخفيضات الضرائب أو الإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة والناشئة لفترات زمنية محددة، مما يساعد على تخفيف الأعباء المالية. ▪ البرامج التدريبية والتأهيلية: تقدم برامج تدريبية وتأهيلية لرواد الأعمال والموظفين في مجالات الإدارة، التسويق، والمهارات الفنية، مما يعزز من قدراتهم على إدارة

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
	تثير عدم اليقين وتثبط الاستثمارات ونمو الشركات الناشئة.	الأعمال بفعالية. ▪ المبادرات الدولية والشراكات الإقليمية: التعاون مع المنظمات الدولية والشراكات الإقليمية لتعزيز التبادلات ودعم الابتكار وريادة الأعمال من خلال تبادل الخبرات والموارد.
المغرب	▪ البيروقراطية والإجراءات التنظيمية: صعوبة إجراءات التراخيص والتسجيل والبيروقراطية العالية قد تعرقل بداية الأعمال وتؤدي إلى تأخيرات طويلة في التأسيس والبدء في العمل، مما يزيد من تكاليف الإنتاج ويؤثر على التنافسية. ▪ نقص التمويل والتمويل الصعب: صعوبة الحصول على التمويل اللازم للبدء في الأعمال أو للتوسع، خاصة من البنوك التقليدية التي تفضل القروض للشركات الكبيرة والمؤسسات الكبيرة. ▪ ضعف البنية التحتية الاقتصادية: نقص البنية التحتية في بعض المناطق مثل الكهرباء، المياه، النقل، والاتصالات قد يؤدي إلى تكاليف عالية وتأخيرات في الإنتاج والتسويق، مما يضر بنمو الشركات الناشئة. ▪ نقص المهارات اللازمة في إدارة الأعمال، والتسويق، والتكنولوجيا قد يقيد	في المغرب، هناك عدة تشريعات وسياسات تهدف إلى دعم الشركات الناشئة وريادة الأعمال، ومن أهمها: ▪ القانون 114-13 المتعلق بالمقاولة الاجتماعية: يهدف إلى تشجيع الريادة الاجتماعية ودعم المقاولين الاجتماعيين من خلال توفير التمويل والدعم الفني والتكوين والحوافز الضريبية. ▪ استراتيجية المغرب الرقمي 2020: تهدف إلى دعم الابتكار وريادة الأعمال في قطاع التكنولوجيا والاتصالات، من خلال تحسين البنية التحتية التكنولوجية وتعزيز الاستثمارات في الابتكار التكنولوجي. ▪ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH): تقدم دعمًا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الشركات الناشئة، في المناطق القروية والمجتمعات المهمشة، من خلال توفير التمويل والدعم الفني. ▪ المناطق الصناعية والمناطق الحرة: تقدم

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
	قدرة رواد الأعمال على النمو والتنافس في السوق. ▪ التحديات الثقافية والاجتماعية: ثقافة عدم المخاطرة وقلة الدعم للابتكار قد تقيد قدرة الشباب على بدء الأعمال وتطوير الأفكار الجديدة، مما يعيق التنمية الاقتصادية والابتكارية. ▪ التحديات البيئية والمخاطر الطبيعية: تأثيرات التغير المناخي والمخاطر الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات قد تؤثر على الأعمال الزراعية والمشاريع البيئية بشكل خاص.	هذه المناطق بيئة استثمارية مواتية بفضل إعفاءات الضرائب والجمارك والتسهيلات الأخرى، مما يجذب الشركات الناشئة ويسهم في تعزيز النمو الاقتصادي. ▪ المركز الوطني للابتكار وريادة الأعمال: يوفر دعماً فنياً وتدريبياً للشركات الناشئة، بما في ذلك التوجيه والتأهيل والتدريب على إدارة الأعمال والابتكار التكنولوجي. ▪ الشبكات الوطنية لدعم ريادة الأعمال: مثل الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية التي تقدم دعماً فنياً وتمويلياً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزز التعاون والتبادل بين الرواد والمستثمرين. ▪ الحوافز الضريبية والمالية: تتضمن تخفيضات الضرائب والإعفاءات الضريبية للشركات الناشئة والمشاريع الريادية، وهي تهدف إلى تشجيع الاستثمارات وتخفيف الأعباء المالية على الشركات الناشئة.
عُمان	▪ نقص التمويل والتمويل البنكي: صعوبة الحصول على التمويل اللازم للبدء في الأعمال أو للتوسع، خاصة من البنوك التقليدية التي تفضل القروض للشركات الكبيرة والمؤسسات الكبيرة. ▪ البيروقراطية والإجراءات التنظيمية: تعقيد الإجراءات الإدارية والبيروقراطية	في عُمان، هناك عدة تشريعات وسياسات تُعتبر محفزة لدعم الشركات الناشئة وريادة الأعمال، ومن أهمها: ▪ القانون الأساسي للصناعة والتجارة: يوفر إطارًا قانونيًا لتأسيس الشركات والأعمال الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الشروط والإجراءات اللازمة للتراخيص والتسجيل.

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
	قد تعرقل بداية الأعمال وتؤدي إلى تأخيرات في التراخيص والتسجيل، مما يزيد من تكاليف الإنتاج ويؤثر على التنافسية. ▪ نقص المهارات الفنية والإدارية: نقص المهارات في مجالات إدارة الأعمال، والتسويق، والتكنولوجيا قد يقيد قدرة رواد الأعمال على النمو والتنافس في السوق، ويؤثر على فعالية إدارة العمليات. ▪ ضعف البنية التحتية الاقتصادية: نقص البنية التحتية في بعض المناطق مثل الكهرباء، المياه، النقل، والاتصالات قد يؤدي إلى تكاليف عالية وتأخيرات في الإنتاج والتسويق، مما يضر بنمو الشركات الناشئة. ▪ التحديات الثقافية والاجتماعية: ثقافة عدم المخاطرة وقلة الدعم للابتكار قد تقيد قدرة الشباب على بدء الأعمال وتطوير الأفكار الجديدة، مما يعيق التنمية الاقتصادية والابتكارية. ▪ التحديات البيئية والمخاطر الطبيعية: تأثيرات التغير المناخي والمخاطر الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات قد تؤثر على الأعمال الزراعية والمشاريع البيئية بشكل خاص.	▪ المناطق الصناعية والمناطق الحرة: توفر هذه المناطق بيئة استثمارية مواتية بفضل إعفاءات الضرائب والجمارك والتسهيلات الأخرى، مما يجذب الشركات الناشئة ويسهم في تعزيز النمو الاقتصادي. ▪ المركز الوطني لتنمية ريادة الأعمال (النخلة): يوفر دعمًا فنيًا وتدريبيًا للشركات الناشئة، بما في ذلك التوجيه والتأهيل والتدريب على إدارة الأعمال والابتكار التكنولوجي. ▪ الحوافز المالية والضريبية: تتضمن تخفيضات الضرائب والإعفاءات الضريبية للمشروعات الناشئة والمشاريع الريادية، مما يساعد على تخفيف الأعباء المالية عليها. ▪ الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات الدولية: التعاون مع المنظمات الدولية لتعزيز الابتكار وريادة الأعمال من خلال تبادل الخبرات والموارد، وتنظيم الفعاليات والمسابقات التي تشجع على الابتكار. ▪ البرامج التدريبية والتأهيلية: تقدم برامج تدريبية وتأهيلية لرواد الأعمال والموظفين في مجالات الإدارة، التسويق، والمهارات الفنية، مما يعزز من قدراتهم على إدارة الأعمال بفعالية.

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
	▪ التحديات القانونية والتنظيمية: التشريعات والسياسات القانونية التي قد تكون غير واضحة أو قد تتغير بشكل مفاجئ قد تؤثر على استقرار الشركات الناشئة.	
فلسطين	▪ الاستقرار السياسي والنزاع الدائر: الظروف السياسية والأمنية الغير مستقرة تؤثر سلباً على البيئة الاقتصادية وتشكل عقبة كبيرة أمام الاستثمار وتنمية الأعمال. ▪ نقص الوصول إلى الأسواق الخارجية: صعوبة الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية بسبب القيود والعوائق الجمركية واللوجستية، مما يقيد فرص التوسع والنمو للشركات الناشئة. ▪ البيروقراطية والإجراءات التنظيمية: صعوبة إجراءات التراخيص والتسجيل والبيروقراطية العالية قد تعرقل بداية الأعمال وتؤدي إلى تأخيرات في التأسيس والبدء في العمل. ▪ نقص التمويل والاستثمار: صعوبة الحصول على التمويل اللازم للبدء في الأعمال أو للتوسع، خاصة مع قلة الدعم المالي من البنوك والمؤسسات المالية. ▪ نقص الموارد البشرية المهارية: نقص	هناك عدة تشريعات وسياسات تهدف إلى دعم الشركات الناشئة وريادة الأعمال، ومن أهمها: ▪ قانون تنظيم الشركات الخاصة: يحدد شروط تأسيس الشركات الناشئة والإجراءات اللازمة للتراخيص والتسجيل، مما يسهل بدء الأعمال والاستثمار. ▪ المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة: توفر هذه المناطق بيئة استثمارية مواتية بفضل إعفاءات الضرائب والجمارك والتسهيلات الأخرى، مما يجذب الشركات الناشئة ويساهم في تعزيز النمو الاقتصادي. ▪ البرامج الحكومية لدعم ريادة الأعمال: تقدم الحكومة الفلسطينية برامج تدريبية وتأهيلية لرواد الأعمال، بما في ذلك التوجيه والتدريب على إدارة الأعمال والابتكار التكنولوجي. ▪ التمويل والدعم المالي: تقديم قروض بفائدة منخفضة ومنح مالية للشركات الناشئة من خلال البنوك والمؤسسات

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
	المهارات الفنية والإدارية قد يقيد قدرة الشركات الناشئة على تنمية وإدارة الأعمال بفعالية، مما يؤثر على الابتكار والتنافسية. ▪ التحديات الاقتصادية والمالية: تأثير الاقتصاد المضطرب والأزمات المالية على السوق الفلسطيني قد يؤدي إلى تذبذبات كبيرة في السوق وزيادة التكاليف وصعوبات التمويل. ▪ الثقافة الريادية وعدم المخاطرة: ثقافة عدم المخاطرة والخوف من الفشل قد تكون عقبة أمام الشباب والشابات الراغبين في بدء أعمالهم، مما يقلل من عدد المبادرين في المجتمع. ▪ التحديات البيئية والاجتماعية: الأوضاع الاجتماعية والبيئية التي تؤثر سلبًا على الأعمال الاقتصادية، مثل البنية التحتية غير الملائمة والظروف البيئية القاسية.	المالية المحلية، بالإضافة إلى برامج الدعم المالي من المنظمات الدولية والمانحين. ▪ الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص والأكاديمي: تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والجامعات والمؤسسات الأكاديمية لتبادل الخبرات والمعرفة ودعم الابتكار والبحث والتطوير. ▪ التشجيع على الابتكار والتكنولوجيا: تعزيز الابتكار واستخدام التكنولوجيا في الأعمال الناشئة من خلال برامج التحفيز والتشجيع المالي والتقني. ▪ التنظيمات الاجتماعية والمجتمع المدني: دعم المبادرات الاجتماعية والمجتمعية التي تعزز ريادة الأعمال وتوفر الدعم المجتمعي للشباب والشابات الراغبين في بدء أعمالهم.
قطر	▪ السوق الصغير والمحدود: حجم السوق الصغير في قطر قد يكون عائقاً أمام الشركات الناشئة للنمو، خاصة فيما يتعلق بالاستمرارية وزيادة الإيرادات. ▪ التنافسية العالية: وجود منافسة شديدة في بعض القطاعات قد يجعل من الصعب على الشركات الناشئة البقاء في السوق والتنافس بفعالية.	توجد عدة تشريعات وسياسات تهدف إلى دعم الشركات الناشئة وريادة الأعمال، ومن أهمها: ▪ قانون الشركات والاستثمار: يوفر إطاراً قانونياً لتأسيس الشركات والاستثمارات في قطر، بما في ذلك إجراءات الترخيص والتسجيل البسيطة والمباشرة. ▪ قانون تنظيم المناطق الاقتصادية

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
	▪ التمويل والاستثمار: صعوبة الحصول على التمويل اللازم للبدء في الأعمال أو للتوسع، خاصة في ظل قلة الدعم المالي من البنوك والمؤسسات المالية. ▪ البنية التحتية الاقتصادية: على الرغم من التطور الكبير في البنية التحتية في قطر، قد تواجه الشركات الناشئة تحديات في بعض الجوانب مثل التكاليف العالية والتوسع اللوجستي. ▪ التوظيف والموارد البشرية: نقص المهارات الفنية والإدارية قد يقيد قدرة الشركات الناشئة على توظيف الكفاءات اللازمة لتنمية وإدارة الأعمال. ▪ البيروقراطية والإجراءات التنظيمية: تعقيد الإجراءات الإدارية والبيروقراطية قد تعرقل بداية الأعمال وتؤدي إلى تأخيرات في التراخيص والتسجيل. ▪ التحديات القانونية والتنظيمية: التشريعات والسياسات القانونية التي قد تكون غير واضحة أو قد تتغير بشكل مفاجئ قد تؤثر على استقرار الشركات الناشئة. ▪ الثقافة الريادية وعدم المخاطرة: ثقافة عدم المخاطرة وقلة الدعم للابتكار قد تكون عائقاً أمام الشباب والشابات الراغبين في بدء أعمالهم، مما يقلل من	الخاصة: يقدم هذا القانون بيئة استثمارية مواتية من خلال توفير إعفاءات ضريبية وجمركية، وتسهيلات أخرى، لتشجيع الاستثمارات والشركات الناشئة. ▪ البرامج الحكومية لدعم ريادة الأعمال: تشمل العديد من البرامج التدريبية والتأهيلية وورش العمل التي تقدمها الحكومة للمبادرين والمبدعين لتعزيز مهاراتهم في إدارة الأعمال والابتكار. ▪ الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص: تعزز الحكومة التعاون مع الشركات الكبرى والمؤسسات الخاصة لتبادل الخبرات والمعرفة، وتقديم الدعم المالي والتقني للشركات الناشئة. ▪ التمويل والدعم المالي: تقديم القروض والتمويل بشروط ميسرة للشركات الناشئة عبر برامج تمويل مخصصة من البنوك والمؤسسات المالية المحلية. ▪ الابتكار والتكنولوجيا: تشجيع استخدام التكنولوجيا والابتكار في الأعمال الناشئة من خلال برامج التحفيز والدعم المالي للابتكار والبحث والتطوير. ▪ التسهيلات البيئية: توفير بيئة عمل مواتية من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية والتنظيمية وتقديم التسهيلات الضريبية

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
	عدد المبادرين في المجتمع.	والجمركية للشركات الناشئة. ▪ الدعم القانوني والتنظيمي: توفير الدعم القانوني والتنظيمي للشركات الناشئة لضمان التمتع بالحقوق والحماية اللازمة في إطار التشريعات القطرية.
السعودية	▪ البيئة التنظيمية والبنية التحتية: التعقيدات في الإجراءات التنظيمية والبيروقراطية قد تكون عائقاً أمام بداية الأعمال وزيادة التكاليف، بالإضافة إلى التحديات في البنية التحتية التي قد تؤثر على سرعة التنمية والتوسع. ▪ التمويل والاستثمار: صعوبة الحصول على التمويل البنكي والاستثماري اللازم لبدء الأعمال أو توسيعها، خاصة للشركات الصغيرة والناشئة التي تواجه صعوبات في تقديم الضمانات اللازمة للحصول على القروض. ▪ الثقافة الريادية والتعليم الريادي: قد يكون هناك نقص في الوعي بثقافة ريادة الأعمال والابتكار، وقلة الدعم للشباب المبدعين والمبادرين في البدء بمشروعاتهم الخاصة. ▪ التحديات القانونية والتشريعات: بعض التشريعات قد تكون غير واضحة أو تتطلب إجراءات طويلة ومعقدة، مما يعرقل بداية الأعمال ويزيد من تكاليف	هناك عدة تشريعات وسياسات تهدف إلى دعم الشركات الناشئة وريادة الأعمال، ومن أهمها: ▪ برنامج مساندة الشركات الناشئة (مساند): يقدم البرنامج دعماً مالياً وتمويلياً للشركات الناشئة من خلال تقديم قروض وضمانات ائتمانية وتسهيلات أخرى. يتضمن البرنامج دعماً للأنشطة التجارية الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك التقنية والابتكار وتحسين الإنتاجية. ▪ مركز مساند للابتكار التكنولوجي (مساند ابتكار): يهدف إلى دعم وتمويل الشركات الناشئة في مجالات الابتكار التكنولوجي والبحث والتطوير. يوفر بنية تحتية ودعماً لتطوير المنتجات والخدمات التقنية المتقدمة. ▪ المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق التقنية: – تقدم هذه المناطق بيئة استثمارية مواتية من خلال إعفاءات ضريبية

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
	التشغيل. ▪ التحديات السوقية والتنافسية: التنافس الشديد في بعض القطاعات وصعوبة الدخول إلى الأسواق المحلية والعالمية قد يكون عائقاً أمام الشركات الناشئة لتحقيق النمو والاستدامة. ▪ التوظيف والموارد البشرية: نقص المهارات الفنية والإدارية قد يعيق الشركات الناشئة في توظيف الكفاءات اللازمة لتحقيق أهدافها وتطوير أعمالها. ▪ التكنولوجيا والابتكار: التحديات في استخدام التكنولوجيا والابتكار لتحسين العمليات والمنتجات قد تكون عقبة أمام الشركات الناشئة في زيادة التنافسية والنمو.	وتسهيلات جمركية وإجراءات تسجيل بسيطة. – تعمل على جذب الاستثمارات ودعم الابتكار والتكنولوجيا في القطاعات المختلفة. ▪ الشراكات العامة والخاصة: – تعزز الحكومة التعاون مع القطاع الخاص والجهات الأكاديمية والبحثية لتبادل الخبرات وتقديم الدعم الفني والتقني. – يهدف التعاون إلى تعزيز الابتكار والتنمية المستدامة في مختلف القطاعات الاقتصادية. ▪ التشريعات التنظيمية الميسرة: – تبسط الحكومة الإجراءات التنظيمية والبيروقراطية لتسهيل عمليات إنشاء الشركات وتقديم الخدمات والمنتجات. – تعمل على تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار وخلق فرص جديدة للشركات الناشئة. ▪ الدعم التدريبي والاستشاري: – تقدم الحكومة برامج تدريبية واستشارية لرواد الأعمال لتعزيز مهاراتهم الإدارية والتقنية والتسويقية. – تساعد هذه البرامج على تحسين كفاءة الإدارة والابتكار في الشركات الناشئة.

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
الصومال	▪ الاستقرار الأمني: تعتبر الأوضاع الأمنية غير المستقرة في بعض المناطق عائقاً رئيسياً أمام نشاط الأعمال والاستثمارات، مما يؤثر سلباً على جاذبية البيئة الاستثمارية. ▪ قلة التمويل والتمويل البنكي الصعب: الصعوبات في الحصول على التمويل اللازم لبدء الأعمال أو توسيعها، نظراً لضعف البنية المالية وقلة الخيارات المتاحة للشركات الناشئة. ▪ نقص البنية التحتية: قد تكون البنية التحتية غير كافية في بعض المناطق، مما يؤثر على القدرة على تنفيذ الأعمال بكفاءة، مثل البنية التقنية والنقل والاتصالات. ▪ التحديات التنظيمية والبيروقراطية: التعقيدات في الإجراءات التنظيمية والبيروقراطية قد تكون عقبة أمام بداية الأعمال وتزيد من التكاليف الإدارية. ▪ نقص المهارات والتدريب: قد يواجه رواد الأعمال صعوبة في الحصول على المهارات الفنية والإدارية اللازمة، مما يحد من القدرة على إدارة الأعمال بفعالية وتحقيق النمو المستدام. ▪ الثقافة الريادية والتعليم الريادي: قد تكون هناك حاجة إلى زيادة الوعي	في الصومال، تعتبر التشريعات والسياسات المحفزة للشركات الناشئة وريادة الأعمال محدودة نظراً للظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد. ومع ذلك، هناك بعض الجهود التي تبذلها الحكومة والمؤسسات الدولية لدعم هذا القطاع المهم، وتشمل الجوانب التالية: ▪ تسهيلات في إجراءات التأسيس: تبذل الحكومة جهوداً لتبسيط إجراءات تأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة، بهدف تشجيع رواد الأعمال على البدء بأعمالهم. ▪ الدعم المالي والتمويل: تعمل الحكومة بالتعاون مع المؤسسات الدولية والمنظمات الدولية على تقديم التمويل والقروض للشركات الناشئة، وذلك من خلال البرامج المالية المخصصة. ▪ التدريب والتطوير الإداري: تقدم الحكومة والمؤسسات ذات الصلة برامج تدريبية وورش عمل لتعزيز المهارات الفنية والإدارية لرواد الأعمال. ▪ التشجيع على الابتكار والتكنولوجيا: تهدف بعض المبادرات إلى دعم المشاريع الابتكارية والتكنولوجية التي تعزز من قدرة الشركات على التنافسية في السوق. ▪ البيئة الاستثمارية: تعمل الحكومة على

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
	بثقافة ريادة الأعمال والابتكار، وتوفير دعم للشباب المبدعين والمبادرين لبدء مشاريعهم الخاصة. ▪ التحديات السوقية والتنافسية: التنافس الشديد في بعض القطاعات قد يكون عائقاً أمام الشركات الناشئة للنجاح والاستمرارية. ▪ التغيرات السياسية والاقتصادية: تقلبات السياسة والاقتصاد قد تؤثر على استقرار الأعمال وتخفض من مستوى الثقة بين المستثمرين والشركات الناشئة.	تحسين البيئة الاستثمارية وتقديم الحوافز للشركات الناشئة لزيادة الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي. ▪ التعاون الدولي والمساعدات الإنسانية: يساهم التعاون الدولي والمساعدات الإنسانية في تقديم الدعم المالي والفني لتعزيز قدرات الشركات الناشئة وريادة الأعمال في الصومال.
السودان	▪ التمويل الضعيف وصعوبة الوصول إلى التمويل: تعتبر قلة خيارات التمويل وضعف البنية المالية من أكبر التحديات التي تواجه الشركات الناشئة في السودان. البنوك والمؤسسات المالية قد تفتقر إلى القدرة على تقديم التمويل بمعايير ملائمة للشركات الصغيرة والمتوسطة. ▪ البيروقراطية والإجراءات التنظيمية المعقدة: تواجه الشركات الناشئة تحديات كبيرة في إجراءات الترخيص والتسجيل والضرائب وغيرها من الإجراءات الإدارية والبيروقراطية، مما يؤثر على قدرتها على البدء والنمو بسرعة.	في السودان، تواجه الشركات الناشئة تحديات كبيرة نظراً للظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد. ومع ذلك، هناك بعض التشريعات والسياسات التي تمثل جهوداً لدعم وتحفيز الشركات الناشئة وريادة الأعمال، ومن أهمها: ▪ القوانين التنظيمية للأعمال: تقدم الحكومة السودانية إطاراً تنظيمياً للأعمال يشمل قوانين تأسيس الشركات والتسجيل، وإجراءات تراخيص الأعمال، مما يسهل على الشركات الناشئة بدء أعمالها والعمل في السوق. ▪ الدعم المالي والتمويل: تهدف الحكومة والمؤسسات المالية إلى تقديم الدعم

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
	▪ البنية التحتية الضعيفة: قد تكون البنية التحتية في السودان غير كافية، مما يشمل النقل، الطاقة، الاتصالات، والخدمات اللوجستية، وهذا يعوق عمليات الإنتاج والتوزيع للشركات الناشئة. ▪ الاستقرار السياسي والأمني: تأثير التغيرات السياسية وعدم الاستقرار الأمني يمكن أن يكون له تأثير كبير على بيئة الأعمال واستعداد المستثمرين للاستثمار في السودان. ▪ التحديات التعليمية والمهارات الفنية: قد تواجه الشركات الناشئة صعوبات في الحصول على المهارات الفنية والإدارية اللازمة لتشغيل أعمالها بفعالية، نظراً لقلة البرامج التعليمية المتخصصة في ريادة الأعمال. ▪ الثقافة التجارية والريادية: قد تحتاج الشركات الناشئة إلى تغييرات ثقافية تجاه ريادة الأعمال والابتكار، وتعزيز الوعي بأهمية الابتكار والمخاطر المترتبة على بداية الأعمال الجديدة. ▪ التحديات الاقتصادية العامة: تتأثر الشركات الناشئة بالتحديات الاقتصادية العامة في السودان، مثل التضخم، وتقلبات أسعار الصرف، ونقص	المالي والتمويل للشركات الناشئة من خلال برامج القروض والتمويل التي تستهدف تمويل أعمالها وتوسيع نطاقها. ▪ التشجيع على الابتكار والتكنولوجيا: تسعى الحكومة إلى دعم المشاريع الابتكارية والتكنولوجية من خلال تقديم حوافز مالية ومنح غير مستردة لتشجيع الابتكار وتطوير الحلول التكنولوجية. ▪ التدريب والتطوير الإداري: تقدم الحكومة والمؤسسات التعليمية برامج تدريبية وورش عمل لتعزيز المهارات الفنية والإدارية لرواد الأعمال والموظفين. ▪ التعاون الدولي والدعم الدولي: يساهم التعاون الدولي والمساعدات الإنسانية في تقديم الدعم المالي والفني لتعزيز قدرات الشركات الناشئة وريادة الأعمال في السودان. ▪ تسهيلات الضرائب والرسوم: قد تُقدم الحكومة تسهيلات ضريبية وإعفاءات رسوم للشركات الناشئة بهدف تخفيف الأعباء المالية عنها خلال مرحلة النمو الأولى. ▪ الترويج والتسويق: يمكن أن تدعم الحكومة السودانية التسويق والترويج للشركات الناشئة في الأسواق المحلية والدولية لتعزيز فرصها التجارية وزيادة

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
	السيولة المالية.	الوعي بمنتجاتها وخدماتها.
سوريا	▪ الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة: النزاع المستمر في سوريا والأوضاع السياسية الغير مستقرة تشكل عائقاً كبيراً أمام الشركات الناشئة، حيث يؤدي الصراع إلى عدم استقرار السوق وعدم التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية المستقبلية. ▪ قلة الوصول إلى التمويل والتمويل الضعيف: تواجه الشركات الناشئة صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم لبدء الأعمال أو لتوسيعها، نظراً لقلة الخيارات المتاحة من البنوك والمؤسسات المالية. ▪ البنية التحتية المتدهورة: تعاني سوريا من تدهور كبير في البنية التحتية التي تشمل النقل والطاقة والاتصالات، مما يعيق عمليات الإنتاج والتوزيع ويزيد من تكاليف العمل. ▪ البيروقراطية والإجراءات الإدارية الكثيفة: تعتبر الإجراءات البيروقراطية المعقدة والمتعددة في سوريا عائقاً كبيراً أمام بدء الأعمال وتشغيلها بشكل فعال، مما يؤدي إلى تباطؤ عملية	في ظل الظروف الراهنة في سوريا، لا توجد معلومات كافية أو تحديثات حديثة بخصوص التشريعات والسياسات المحفزة للشركات الناشئة وريادة الأعمال في البلاد.

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
	انطلاق الشركات الناشئة. ▪ نقص القوى العاملة المؤهلة: يواجه القطاع الخاص في سوريا تحدياً كبيراً في توفير القوى العاملة المؤهلة والمدربة، خاصة في المجالات التقنية والإدارية والفنية، مما يؤثر سلباً على قدرة الشركات الناشئة على النمو والابتكار. ▪ التحديات القانونية والأمنية: قد تواجه الشركات الناشئة تحديات قانونية وأمنية تتعلق بالملكية الفكرية وحماية الاستثمارات، خاصة في ظل الظروف السياسية غير المستقرة. ▪ التحديات الاقتصادية العامة: يتأثر القطاع الخاص في سوريا بالتحديات الاقتصادية العامة مثل التضخم، وتقلبات الأسعار، ونقص السيولة المالية، مما يزيد من صعوبات العمل ويؤثر على النمو الاقتصادي.	
تونس	▪ البيروقراطية والإجراءات الإدارية الكثيرة: تواجه الشركات الناشئة صعوبات كبيرة في مواجهة البيروقراطية والإجراءات الإدارية المعقدة والمتعددة، مما يزيد من تكاليف العمل ويؤخر عمليات انطلاقها وتطويرها. ▪ قلة التمويل وصعوبة الوصول إلى	▪ في تونس، هناك عدد من التشريعات والسياسات التي تهدف إلى دعم الشركات الناشئة وريادة الأعمال. من بين السياسات والتشريعات المحفزة: ▪ قانون المؤسسات الناشئة: تم اعتماد قانون خاص بالمؤسسات الناشئة يهدف إلى تسهيل إنشائها وتشجيع الابتكار

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
	التمويل البنكي: تعاني الشركات الناشئة في تونس من صعوبة الحصول على التمويل اللازم لتمويل أنشطتها وتوسيع نطاقها، خاصة مع قلة الخيارات المتاحة من المؤسسات المالية التقليدية. ▪ نقص المهارات الفنية والإدارية: تواجه الشركات الناشئة تحدياً في توفير القوى العاملة المؤهلة بالمهارات الفنية والإدارية اللازمة لإدارة وتطوير الأعمال بشكل فعال. ▪ التحديات الاقتصادية العامة: تشمل التحديات الاقتصادية مثل التضخم، والتقلبات في أسعار الصرف، ونقص السيولة المالية، مما يزيد من صعوبات العمل ويؤثر على نمو الشركات الناشئة. ▪ البنية التحتية الضعيفة: تعاني الشركات الناشئة من التحديات المتعلقة بالبنية التحتية الضعيفة في مجالات النقل، والطاقة، والاتصالات، مما يقيد إمكانية الوصول إلى الأسواق وتوزيع المنتجات بشكل فعال. ▪ التحديات السياسية والاستقرار السياسي: يمكن أن تؤثر الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار على الظروف الاقتصادية والأمنية، مما يجعل من	والاستثمار في هذا القطاع. ▪ الحوافز الضريبية: تقديم إعفاءات ضريبية للشركات الناشئة لفترات زمنية محددة، وذلك لتخفيف الأعباء المالية في مرحلة البداية. ▪ صندوق رأس المال الاستثماري: تأسيس صندوق رأس المال الاستثماري الذي يوفر تمويل ودعما ماليا للشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ▪ التسهيلات التمويلية: توفير برامج تمويل خاصة بالشركات الناشئة من خلال البنوك والمؤسسات المالية، بما في ذلك القروض ذات الفائدة المنخفضة أو الميسرة. ▪ برامج الدعم والتدريب: تنظيم برامج تدريبية وورش عمل تهدف إلى تعزيز المهارات الفنية والإدارية لرواد الأعمال، وتطوير قدراتهم في إدارة الأعمال والتسويق. ▪ التشجيع على الابتكار والبحث والتطوير: توفير دعم للمشاريع الابتكارية والتكنولوجية من خلال برامج دعم مالي وفني. ▪ التسهيلات الإدارية: تبسيط الإجراءات الإدارية والتنظيمية لتسهيل إنشاء الشركات وتشغيلها وتوسيع نشاطها.

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
	الصعب على الشركات الناشئة التخطيط للمستقبل والاستثمار بثقة. ▪ التسويق والترويج: تواجه الشركات الناشئة تحديات في التسويق والترويج لمنتجاتها وخدماتها، وهذا يتطلب جهوداً إضافية لبناء العلامة التجارية وزيادة الوعي بالعملاء حول منتجاتها وخدماتها.	▪ الدعم الحكومي والشراكات العامة–الخاصة: تعزيز التعاون بين القطاع العام والخاص لدعم الابتكار وريادة الأعمال، وتشجيع الشراكات العامة–الخاصة في هذا السياق.
الإمارات العربية المتحدة	▪ التمويل والاستثمارات: على الرغم من وجود العديد من صناديق الاستثمار والمستثمرين الخاصين، إلا أن الحصول على التمويل اللازم للتوسع والنمو قد يكون تحديًا، خاصة في مراحل المبكرة لمشروعات ريادة الأعمال والتوسع الأولى. ▪ البنية التحتية والموارد البشرية: تحتاج الشركات الناشئة إلى بنية تحتية متطورة وموارد بشرية مؤهلة لدعم نموها، وقد تواجه بعض الصعوبات في الوصول إلى هذه الموارد بسبب التكاليف العالية. ▪ التنافسية السوقية: تعيش الإمارات في بيئة اقتصادية نشطة مع وجود منافسة قوية في مختلف القطاعات، مما يتطلب من الشركات الناشئة تطوير استراتيجياتها بشكل متقدم للتفوق والنجاح.	في الإمارات العربية المتحدة، تتبنى الحكومة مجموعة من التشريعات والسياسات لدعم الشركات الناشئة وريادة الأعمال، ومن أبرز هذه السياسات والتشريعات المحفزة: ▪ قانون المنشآت الصغيرة والمتوسطة: يوفر إطارًا قانونيًا لتنظيم ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مما يشمل الشركات الناشئة، ويتضمن تسهيلات في التراخيص والإجراءات الإدارية. ▪ مركز دبي للابتكار: يُعَدُّ المركز مبادرة حكومية تهدف إلى دعم الابتكار وريادة الأعمال عبر توفير بنية تحتية متكاملة وخدمات دعمية للشركات الناشئة. ▪ صندوق مبادرات دبي الذكية: يُعنى بتمويل المشاريع الناشئة والتكنولوجية والابتكارية في مدينة دبي، ويوفر دعمًا ماليًا للشركات الناشئة لتطوير منتجاتها وخدماتها.

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
	▪ التحديات القانونية والتنظيمية: تواجه الشركات الناشئة تحديات قانونية وتنظيمية فيما يتعلق بالتشريعات الخاصة بالشركات، ومنها الحاجة إلى الامتثال للقوانين واللوائح المحلية والدولية. ▪ التسويق وبناء العلامة التجارية: قد تحتاج الشركات الناشئة إلى استراتيجيات تسويقية قوية لزيادة الوعي بمنتجاتها وخدماتها، وبناء العلامة التجارية في سوق تتميز بالتنوع والديناميكية. ▪ التحديات الاقتصادية العامة: تتأثر الشركات الناشئة في الإمارات بالتحديات الاقتصادية العالمية والإقليمية، مثل تقلبات أسعار النفط والتباطؤ الاقتصادي العالمي، مما قد يؤثر على قدرتها على النمو والاستدامة.	▪ الحوافز الضريبية: توفر الحكومة حوافز ضريبية مثل إعفاء الشركات الناشئة من الضرائب لفترات زمنية محددة أو تخفيضات في الضرائب لتشجيع الاستثمار والابتكار. ▪ برامج التمويل والدعم الحكومي: تقدم الحكومة برامج تمويل ودعم للشركات الناشئة من خلال البنوك والمؤسسات المالية، بما في ذلك القروض بأسعار فائدة منخفضة وبرامج تمويل ميسرة. ▪ التسهيلات الحكومية والشراكات العامة–الخاصة: تعزز الحكومة التعاون بين القطاع العام والخاص لدعم الابتكار وريادة الأعمال، وتشجع الشراكات العامة–الخاصة لتعزيز الاستثمارات في هذا المجال. ▪ التعليم والتدريب الفني والمهني: توفر الحكومة برامج تدريبية وتعليمية تهدف إلى تطوير مهارات الشباب والكوادر البشرية في مجالات مختلفة، مما يسهم في دعم الشركات الناشئة بالموارد البشرية المؤهلة.
اليمن	▪ الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة: اليمن يشهد منذ فترة طويلة نزاعًا مسلحًا واستقرارًا سياسيًا هشًا، مما يؤثر على البيئة الاقتصادية ويعيق نمو	في اليمن، ورغم التحديات الكبيرة التي تواجه الأعمال الناشئة ومشاريع ريادة الأعمال، إلا أن هناك بعض التشريعات والسياسات التي تهدف إلى دعم وتحفيز هذا القطاع، على

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
	الأعمال والاستثمارات. ▪ التحديات التمويلية: صعوبة الوصول إلى التمويل اللازم للبدء وتوسيع الأعمال، نظرًا لنقص البنى التحتية المالية والمصرفية وضعف النظام المالي في اليمن. ▪ البنية التحتية الضعيفة: نقص التطوير في البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والكهرباء والمياه، مما يرفع من تكاليف التشغيل ويقلل من كفاءة الإنتاجية. ▪ البيروقراطية والإجراءات الإدارية العقيمة: التعامل مع البيروقراطية والإجراءات الإدارية المعقدة والطويلة، مما يؤخر عمليات الإنشاء والتشغيل ويزيد من تكاليف الأعمال. ▪ نقص الموارد البشرية المؤهلة: صعوبة العثور على الكفاءات البشرية المناسبة والمدربة بشكل جيد، وذلك بسبب نقص التعليم والتدريب المهني والفني. ▪ التحديات الاقتصادية العامة: تأثير التضخم وارتفاع أسعار السلع الأساسية، والتحديات الاقتصادية الأخرى التي تؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين والشركات. ▪ قلة الدعم الحكومي والمؤسسي: نقص الدعم الحكومي والمؤسسي اللازم لدعم	الرغم من قلة التفاصيل المتاحة بسبب الظروف السياسية والاقتصادية الراهنة. من بين السياسات والتشريعات المهمة يمكن ذكرها: ▪ الإعفاءات الضريبية والحوافز المالية: قد تقدم الحكومة اليمنية إعفاءات ضريبية وحوافز مالية للشركات الناشئة، مما يساعد على تخفيف التكاليف البدائية وتشجيع الاستثمار. ▪ التسهيلات البيروقراطية: تقديم التسهيلات في الإجراءات الإدارية والتراخيص، بهدف تبسيط عمليات إنشاء وتشغيل الأعمال الناشئة. ▪ الدعم التعليمي والتدريبي: توفير برامج تدريبية وتعليمية متخصصة لرواد الأعمال والمشاريع الناشئة، لتحسين مهاراتهم وزيادة فرص نجاحهم. ▪ البرامج الحكومية للتمويل: تقديم برامج تمويل خاصة للشركات الناشئة، بما في ذلك القروض بأسعار فائدة منخفضة أو بدون فائدة. ▪ الدعم الفني والاستشاري: توفير الدعم الفني والاستشاري للشركات الناشئة في مجالات الإدارة، التسويق، والتكنولوجيا، لتعزيز كفاءتها ونموها. ▪ التعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات

الدولة	أهم مشكلات ريادة الأعمال	أهم محفزات ريادة الأعمال
	الابتكار والريادة، وتوفير بيئة قانونية وسياسية مشجعة للأعمال الناشئة. ▪ التحديات السوقية والتنافسية: العمل في بيئة سوقية صغيرة ومحدودة مع تنافسية محلية وإقليمية قوية، مما يتطلب من الشركات الناشئة تطوير استراتيجياتها بشكل جيد للبقاء والنمو.	الدولية: تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية لتبادل المعرفة والخبرات، وتقديم الدعم الفني والمالي للأعمال الناشئة.